الشرق الأوسط الديمقراطي

مجلة فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد ٦٠ آذار/ مارس ٢٠٢٣م

إدارة المجلة

مجلس الإدارة

الاشراف العام

زياد محمد

رئيس التحرير

صلاح الدين مسلم

هيئة التحرير

روشن مسلم
عواس علي
أحمد دالي
مصطفى شيخ مسلم
اسماعيل خالد محمد

الهيئة الاستشارية

السيد عبدالفتاح السيد
حسن ظاظا
جاسم الهويدي
ياسر شوحان
هزار شكر

الإخراج الفني

كُليستان كوسا

الآراء المنشورة تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة

وسائل التواصل

يمكنكم متابعتنا والإدلاء بآرائكم ومقترحاتكم وإرسال مساهماتكم عبر وسائل التواصل التالية:

http://www.alawset.info

serqalawset@gmail.com

@AlawsetMagazine

@KovaraAlewset

@/alawsetmagazine

رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين
١٤٨
رقم الإيداع
دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٦٨ لسنة ٢٠٠٥

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب والوثائق في القاهرة
رقم ٢٤٢١٧

مكتب القاهرة:
18 شارع ضريح سعد - القاهرة
ت: 27901104 / 01554349602

كلـــمة العـــدد	رئيس التحرير	٣
◆ مؤامرات الدول في الشرق على المجتمعات الشرقيَة		
الحداثة الرأسمالية... ماهيتها ونتائجها	صالح مسلم	٤ - ١٠
الاخطبوط القطري والإسلام السياسي و الإخوان المسلمين	عدنان كيلو	١١ - ١٧
غايات تركيا الخبيثة... ذريعة المنطقة الآمنة شمال سوريا	مصطفى العبدي	١٨ - ٢٣
الليبرالية الجديدة، ونشاط المنظمات الدولية متعددة الجنسيات	إسماعيل خالد	٢٤ - ٣١
اتفاقية أضنة الجديدة	مصطفى شيخ مسلم	٣٢ - ٣٧
◆ قضايا أخلاقيَة مؤثّرة على المجتمعات الشرقيَة		
المرأة بين الصراع وإثبات الوجود !	غالية الكجوان	٣٨ -٤٠
البيئة والسياسة	لقمان أحمى	٤١ - ٤٥
الدين في العلاقات الدولية	حميد المنصوري	٤٦ - ٥٥
معاهدة لوزان.. بين الطُّموحات الكُرديّة والنَّوايا التُّركيّة	جميل رشيد	٥٦ - ٧٠
◆ أزمات عالمية مؤثّرة على العالم بشكل عام وعلى الشرق الأوسط		
القلق والكوارث الطبيعية	إبراهيم الحمد	٧١ - ٧٩
حرب المياه	مراد حسن	٨٠ - ٨٤
سعي الغرب إلى دعم وتشجيع عمليات تهجير الشباب من دول الشرق الأوسط	عبد الرحمن حمادة	٨٥ - ٨٨
مراكز الفكر والأبحاث والدراسات الإستراتيجية في الشرق الأوسط	أحمد دالي	٨٩ - ٩٧
لماذا يهتم الغرب بقضايا البيئة؟	محمد فكري إسماعيل	٩٨ - ١٠٢
◆ مواضيع متنوعة		
حركة الصقارة والصقور في براري «الرقة» و«الجزيرة السورية» .	الدكتور محمد العزو	١٠٣ - ١٠٦
نهب الممتلكات الثقافية في سوريا وواقع التعاون الدولي	ياسر الشوحان	١٠٧ -١١٥
تغيير السلوك الاجتماعي	أحمد شيخو	١١٦ -١٢٧
بين الأحزاب المُستَنسَخة والمناسباتيّة والمهام الوطنية	فوزي سليمان	١٢٨ - ١٣١
الأقليات في سوريا ما بين المواطنيّة والمركزية وتكاثر الدول	صلاح الدين مسلم	١٣٢ -١٤٤

كلمة العدد ٦٠

هيئة التحرير

كلمة العدد

إنّ الفهم الصحيح للشرق الأوسط يجب أن يمرّ بتحليل وتفكيك جديد لكل المفاهيم والمصطلحات، كالسلطة والاقتصاد والأسرة والمرأة والأثنية والوطن والأمّة والطبقيّة والملكيّة والسلالة والطرائقيّة والدكتاتوريّة والعنف والبيئة والحداثة والرأسماليّة...

وقد اعتمد كلّ نظام دولتيّ مهيمن ساد في العالم على أيديولوجيّة معيّنة، منذ نشوء الدولة قبل خمسة آلاف عام حتّى الآن. ويمكن أن ينفرد كلّ مركز تاريخيّ في العالم عبر التاريخ بخصائص تميّزه عن الأخرى، وإن اجتمعت الإمبراطوريّات العالميّة على مقولة واحدة ألا وهي: (الطبقات والاستعباد والظلم وتحالف التجّار مع الراهب والعسكريّ)، ليؤلّفوا ثلاثيّة (التاجر والراهب - المنظّر الأيديولوجيّ والعسكريّ) ولتضع جلّ ثقلها على الشعب المغيّب عن الحياة، إلّا أنّ هناك بعض الفروقات بين نظام وآخر.

مازلنا حتّى اليوم نقاد - نحن الشرق - من قبل المنظومة الرهبانيّة السومريّة المشوّهة، ومازالت عقلية الطبقات التي تعدّ عالة على المجتمع لا تستطيع أن تفكّر بعيداً عن بوتقة الرهبان السومريّين التي تحاصر ذاكرة التسلّط والهيمنة.

إنّ السلطة البطريركيّة أيّ السلطة الأبويّة الحاكمة التي سارعت في تقدّمها في الألف الرابع قبل الميلاد (٤٠٠٠ق.م). حيث اكتسبت الحاشية العسكرية قوتها في المجتمع، ورافقها ظهور الصراعات القبلية المتعاقبة والمحتدمة، قد تطوّرت من أحشاء المجتمع الأمومي الطبيعي، وتنامت واستفحلت، حتّى وصلت إلى الحداثة الرأسماليّة، وتعتبر هذه السرقة أسوأ سرقة ونهب في التاريخ، وما مظاهر القتل والدمار والإبادات واستعراض القوّة والشهوة والدمار إلّا استمراراً لهذه السرقة الكبرى حتّى وقتنا الراهن.

إنّ السلطة تغوي القابع فوق الكرسيّ وتقتات منه حتى تحتله، وتطرده من حياته وتأسره في بوتقة المكوث تحت رحمته، فيصبح عبداً للكرسيّ لا يبحث عن حريته أبداً فهو أسيرها الذي لا يدرك ما تعتريه من قيودها.

من هذه المقولات والأفكار نحاول دائماً في هذه المجلة أن نغوص في أغوار هذه المعضلات الشرق أوسطيّة لنكون لسان حال الشعوب المتطلّعة نحو الديمقراطيّة الصحيحة، لا الديمقراطيّة التي نُهبت من الشعوب وأعيدت إليه بطريقة سلطوية مشوّهة، وظلّت مؤامرات الدول في الشرق تنهال على المجتمعات الشرقيّة، لتشوّهها، وتزيّف حقائقها، من خلال الحداثة الرأسمالية، وأذرعها الأخطبوطيّة في الشرق.

بالمقابل كانت القضايا الأخلاقيّة كقضايا البيئة وتشويه المرأة والقضاء عليها، والدين، وتقسيم الشعوب وتدميرها حضارتها وثقافتها تؤثّر على المجتمعات الشرقيّة.

لقد ظلّت الأزمات العالمية تؤثّر على العالم بشكل عام وعلى الشرق الأوسط، وظلّت مراكز الأبحاث والدراسات تنتج فكراً هجيناً يحاول القضاء على الثقافة المجتمعيّة من خلال الترويج للحداثة الرأسماليّة، بطرق غير مباشرة، وطرق مباشرة أحياناً.

إنّنا نشكر كلّ من ساهم في إنجاح هذا العدد، والأعداد السابقة، ونرجو أن نكون قد وفّقنا في رفد ثقافة شعوب الشرق الأوسط، في محاولة منّا لترسيخ ثقافة مجتمع الشرق الأوسط الديمقراطيّ.

الحداثة الرأسمالية... ماهيتها ونتائجها

صالح مسلم

الحداثة الرأسمالية هي آخر ما توصل إليه النظام الطبقي على مدى التاريخ البشري. وهي نظام متكامل لا يعني بالاقتصاد فحسب، بل يتحكم بكل مناحي الحياة البشرية مجتمعاً وأفراداً من حيث العلاقات والسلوك، بحيث يتسرّب إلى داخل خلايا المجتمع البشري بهدف ضبط الفرد والمجتمع، بما يتناسب مع متطلبات الحداثة الرأسمالية.

كان نشوء البشرية على شكل مجموعات جمعتها حاجيات أفرادها من أجل البقاء، ثم التمّ شمل هذه المجموعات على شكل كِلانات للغرض ذاته، إلى أن تحوّلت إلى مجتمعات مستقرّة تسودها المساواة والعدالة لوفرة الغذاء والمأوى المشترك، أي نشأت علاقات مجتمعية بين البشر تتضمن التقسيم الطبيعي للمهام والوظائف بشكل متكامل لتضمن احتياجات المجتمع من الكلأ والمأوى والحماية، وبناءً عليه نشأت العلاقات بين الأفراد والمجموعات على أسس تسمى بالمنظومة الأخلاقية، لتكون معيار التعامل فيما بينها. هذه المنظومة الأخلاقية أصبحت دستوراً للتعامل ضمن المجتمع، ممّا عزّزتْ من العلاقات المجتمعيّة، وحافظت على تماسك المجتمع وتكافله.

لم يشهد المجتمع البشري أيّ نوع من الاستغلال أو الاحتكار في تلك المرحلة، ممّا ترك مثالاً للحياة الحرة الكريمة العادلة في الذاكرة المجتمعية. وتلك كانت اليوتوبيا التي باتت حلماً يبشرّ بها كل المصلحين والأولياء الذين حاولوا إصلاح المجتمعات تحت اسم «الجنة» بعد أن ساءت الأوضاع البشرية. وميزة ذلك المجتمع هو أنّ الذكر يهتم بالصيد والقِطاف، والأنثى مقدّسة لأنها تمنح الحياة، وهي مركز ونقطة ارتكاز تجمّع الكلان أو المجتمع فيما بعد، وقوانينها سارية إلى درجة القدسية بل إلى درجة الألوهية.

كان أول احتكار في التطور البشري على شكل احتكار للسلطة من جانب الذكر القوي الماكر الذي اكتسب خبرة من عمله في الصيد، واستطاع فرض احتكار السلطة بالقوة الجسدية والعنف على الأنثى إلى درجة نزع القدسية منها مع نهايات الحضارة النيوليتية، وبدايات العهد السومري. وبدأ دور المرأة التي هي نصف المجتمع بالتراجع مع انتشار المجمّعات السكانية وصولاً إلى المدن ومن ثم دولة المدن. وتوسَّع احتكار السلطة ليصل إلى احتكار الموارد وفائض الإنتاج حيث تأسست الزيغورات التي رسخت أسس الدولة على شكل احتكار للسلطة والثروة.

الزيغورات ضمت ثلاث طبقات مجتمعية هرمية. على رأس الهرم تأتي طبقة الرهبان التي يظهر منها الراهب الأكبر الذي أصبح الملك الإله فيما بعد. ثم تأتي الطبقة التي تدير شؤون المجتمع وهي الوسيطة بين طبقة الرهبان العليا والطبقة الدنيا التي هي المجتمع، والطبقة الحاكمة هذه مكلفة بتنفيذ ما يصدر من الأعلى وتطبيقها على أرض الواقع سواء كانت توجيهات إيديولوجية للتحكم بميول وتوجهات المجتمع أو عملية تطبيقية بشأن الممارسة العملية لتوفير مزيد من الإنتاج وفائض الإنتاج لتعزيز الطبقتين في الأعلى. ثم هناك الطبقة الثالثة في قاع الهرم وهي المكلّفة بالإنتاج وتوفير حاجيات المجتمع من الكلأ والمأوى والحماية.

تأسست هذه الهرمية مع العصر السومري التي شكلت أساس ما يسمى بالدولة إلى يومنا الراهن مروراً بكل أشكال الحكم في المجتمعات البشرية. كانت دول المدن وكل منها مثلت احتكاراً للسلطة والثروة وتنازعت فيما بينها على الاحتكارات فأزالت الأضعف لتبقى الأقوى وتتوسع لتضمّ إلى جوارها، فتتعاظم مع الزمن لتصبح دولاً بل إمبراطوريات عبودية واسعة دون تغيير في هرمية الدولة رغم تغيير إيديولوجياتها من دولة الرهبان إلى دولة الآلهة الملوك ثم الملوك الإقطاعيين والقبائل والسلالات وصولاً إلى الدولة القومية والوطنية في يومنا الراهن.

إنّ الأمر الملفت في هذا التطور التاريخي هو ترافق احتكار السلطة والثروة، فالسلطة تحتكر الثروة أيضاً أي أن أصحاب الثروة من تجار وإقطاعيين كانوا تابعين ومرادفين للحكام دائماً. والانعطاف التاريخي حدث مع بدايات الثورة الصناعية واختراع المحركات البخارية، ممّا أدى إلى توسع التجارة والاستعمار لتتشكل شركات رأسمالية مملوكة لأشخاص أو مجموعات قادرة على التحكم بمصير المجتمعات بما فيها احتكارات السلطة. وبذلك تغيرت المعادلة بين احتكارات السلطة والثروة، فقد كانت احتكارات السلطة تتحكم في الثروات ولكن مع ظهور الرأسمالية باتت احتكارات الثروة تتحكم في احتكارات السلطة وتوجهها حيثما تريد.

تسببت الثورة الصناعية التي دخلت التاريخ في تبدلات جذرية في المجتمعات البشرية أيضاً، فالتاجر الذي لم يكن يحظى بمكانة اجتماعية بات من وجهاء المجتمع، وجحافل العبيد والأقنان الذين كانوا يباعون ويشترون في سبيل تأمين قوتهم اليومي باتوا يبحثون عن الحرية ووسائل أخرى لتأمين لقمة العيش، حيث كانت الشركات والمصانع الكبيرة تحتاج إلى أعداد هائلة من الأيدي العاملة، وصغار الصناع والكسبة والحرفيين باتوا يتطلعون إلى إنشاء مصانع وشركات أكبر للتجارة، مما أدى إلى ظهور طبقات إجتماعية حديثة مثل البرجوازية الوطنية التي تكافح ضد البرجوازية الاستعمارية مثلما ظهرت تسميات البروليتاريا والكادحين.

إنّ الأمر الأهم في هذه الحقبة هو الاستعمار، فالشركات تعاظمت لدرجة أنها لم تعد تكتفي بالأسواق المحلية وباتت تبحث عن المواد الخام وأسواق تصريف سلعها خارج حدود الدولة التي تنتمي إليها، ونظراً للعلاقة الوثيقة بينها واحتكار السلطة استطاعت توسيع نفوذها على شكل مستعمرات في كافة أرجاء العالم. وباتت احتكارات الثروة تتحكم في مصير المستعمرات مثلما تتحكم باحتكارات السلطة في بلدانها.

من الجانب الآخر ومثلما كل فعل يجلب معه رد الفعل، تطورت مع هذا النظام العالمي الجديد حركتان كرد فعل؛ أولهما حركات البروليتاريا أو الطبقة العاملة لدى احتكارات الثروة، فالوعي البشري الذي تنامى أدرك أنّ كدحهم يجلب مزيداً من الأرباح لأصحاب الشركات والمصانع التي يعملون فيها، فقاموا بطلب زيادة أجورهم وتحسين ظروف معيشتهم مثلما أدركوا أن حقوقهم لن تتحقق إلا بتنظيم أنفسهم، فقاموا بتأسيس نقاباتهم وأحزابهم السياسية للدفاع عن حقوقهم. أمّا ثانيهما فقد كانت حركات التحرر الوطنية في المستعمرات للتخلص من الاستعمار وأدواته من شركات ومؤسسات استعمارية، وأغلب تلك الحركات التي كانت بقيادة البرجوازية الوطنية التي تبحث عن موقع قدم لها بين احتكارات السلطة والثروة

"كان أول احتكار في التطور البشري على شكل احتكار للسلطة من جانب الذكر القوي الماكر الذي اكتسب خبرة من عمله في الصيد، واستطاع فرض احتكار السلطة بالقوة الجسدية والعنف على الأنثى إلى درجة نزع فيها القدسية منها مع نهايات الحضارة النيوليتية، وبدايات العهد السومري. وبدأ دور المرأة التي هي نصف المجتمع بالتراجع مع انتشار المجمّعات السكانية وصولاً إلى دولة المدن."

التي يغتصبها المستعمر. ومع الوصول إلى بدايات القرن العشرين تعاظمت القوى المناهضة للرأسمالية والاستعمار أي قوى الطبقة العاملة مع التحرر الوطني، مما أدى باحتكارات الثروة والسلطة إلى البحث عن سبل ووسائل جديدة لاستمرار نفوذها ومصالحها.

شهدَ النظام العالمي تطوّرات كبيرة ونوعية نتيجة للصراعات التي دارت، ففي السابق كان الصراع بين احتكارات السلطة والثروة لزيادة النفوذ والأسواق ثم تطور إلى صراع طبقي داخل الكيان الواحد أو الدولة، وبين الدول المستعمرة والشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال. مما دفع الرأسمالية إلى إصلاحات تلبّي مطالب الطبقات الكادحة وإنْ جزئياً، ومن الجانب الآخر اضطرت إلى التخلي عن المستعمرات. لكنّها لجأت إلى جعل اللص من أهل الدار، أي جاءت بسلطات مرتبطة بها بشكل من الأشكال، وحتى اشترطت الحفاظ على مصالحها بعد منحها الاستقلال.

نتيجة لاحتدام الصراع بين القوى الرأسمالية العالمية خاضت البشرية حربَين عالميتين طاحنتين مما دفع بتلك القوى إلى البحث عن وسائل تعمل على عدم تكرار تلك الحروب المدمرة مثل هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها، ونظراً لأن المؤسسين كانوا دولاً؛ فقد عقدت معاهدات تحافظ على مصالح الدول وليس مصالح الشعوب والأمم. مما حافظ على كيانات الدول القائمة، وحالت دون تدخل الدول الأخرى ونشوب الحروب بين الدول، لكنّها لم تتمكن من إنهاء الصراعات الأخرى التي يتم خوضها بالنيابة.

كما نرى في جميع الأنظمة التي تناوبت على البشرية ابتداء من دولة الرهبان السومرية والدول العبودية ثم الإقطاعية ثم الرأسمالية، كانت لها قوانينها وقوالبها الإيديولوجية التي تمكنها من الحفاظ على هيمنتها وخنوع المجتمع لها، والرأسمالية التي تطورت في القرن العشرين باتت تضع قوانينها وإيديولوجيتها لتؤسس الحداثة الرأسمالية التي هي موضوعنا. ولهذا فإنّ الحداثة الرأسمالية هي نظام عالمي متكامل تتطلع إلى التحكم بالبشرية جميعاً وليس في دولة واحدة أو بقعة جغرافية محددة، ولهذا فهي شأن يهم جميع البشرية. وكما في الأنظمة السابقة التي استفادت من تجارب من سبقها في كيفية الحفاظ على احتكاراتها بل وتطوير تلك الأساليب والوسائل فإنّ الحداثة الرأسمالية أيضاً استفادت بل وطوّرت تلك الوسائل بشكل هائل ومعقد جداً لدرجة يصعب على عامة الشعب فهمها مسبقاً، بل وتجد نفسها جزءاً منها أو ضحية لها دون أن تعلم.

يمكننا القول ممّا سبق: إن الحداثة الرأسمالية هي أكثر وأحدث أشكال استغلال البشرية وأكثرها تطوراً على صعيد احتكار السلطة والثروة، فقد استطاعت التسرّب إلى كل خلايا المجتمع بل والأفراد أيضاً. تستخدم أساليب ووسائل ناعمة ومغلفة مثل الدواء المر المغلف بطبقة محلاة، لكنّها ليست بدواء..

قبل كل شيء ليس للحداثة الرأسماليّة اسم أو عنوان يمكن مخاطبته، أو تسميته، ففي سومر كان هناك الراهب، وفي العصر العبودي كان هناك السيد أو الملك الإله ومن ثم الملك أو الإمبراطور وفي عصر الإقطاع هناك الإقطاعيون، والإقطاعي الأكبر كان على شكل الملك أو السلطان أو الخليفة، وفي العصر الرأسمالي كان هناك الأثرياء ومن يمثلهم من ملوك أو حكام، أمّا في الحداثة الرأسمالية فليس هناك مخاطب، بل تكتل عالمي يمثل احتكارات الثروة التي تتحكم باحتكارات السلطة في العالم. وتلك الطبقة لا تتجاوز ١٪ وتتحكم بأكثر من ٧٠٪ من ثروات العالم حسب إحصائياتهم. وبهذه الثروة ووسائلها تبيع وتشتري احتكارات السلطة وتوجهها حسب مصالحها في سائر أنحاء المعمورة. بل فتحت حدود الدول القومية أمام التجارة الحرة وتعمل على إزالة كافة المعوقات أما التجارة وانتقال رأس المال.

على الصعيد الإيديولوجي تدعي الحداثة الرأسمالية الليبرالية التي تعني الحرية أو التحرر وتدعي انتهاء عصور الإيديولوجيات، بينما الحقيقة هي أن الإيديولوجية تعني تفسير الفرد للظواهر الكونية وترابطها وبناء عليه التوصل إلى معرفة مسار الحياة البشرية ومآلاتها، واتّخاذ المواقف اللازمة للمساهمة في تطوّر المجتمع البشري، ولهذا فإن الليبرالية بحد ذاتها إيديولوجية مثلها مثل الإيديولوجيات المثالية أو العلمانية التي لها مبادئ ومنطلقات، لكنّ الليبرالية لدى الحداثة الرأسمالية تعني توفير الحرية اللازمة لتحقيق الربح الأعظمي لها دون قيود ولا مبادئ أخلاقية. وأهم الميادين والوسائل التي تعتمد عليها الحداثة الرأسمالية هي:

العلموية

تلعب العلوم بكافة فروعها وتشعباتها دوراً رئيساً في تطور البشرية وإنجازاتها وتطوير حضاراتها على مر التاريخ. بينما نجد أنّ الحداثة الرأسمالية قد أصبحت تحتكر العلوم لخدمة

أغراضها وتطوير الوسائل التي تمكّنها من ضبط المجتمعات حسبما يعزز احتكاراتها. ولهذا نجد أنّ الحداثة الرأسمالية تستقطب أمهر الشخصيات العلمية في مشاريعها مقابل رواتب مغرية وحياة مرفهة لاستخدامها في أغراضها. لذلك تستخدم الحداثة الرأسماليّة أساتذة العلوم الاجتماعيين والأطباء النفسيين في دراسة المجتمعات ونفسياتها وكيفية التأثير في توجهاتها وميولها لتخدم مصالحها. وخلق مجتمع استهلاكي قطيع. ومن خلال الترويج والدعايات المدروسة تدفع الإنسان إلى شراء واستهلاك ما لا يحتاجه. وتستخدم أمهر الميكانكيين والمهندسين في تطوير الأسلحة الحربية التي تتسبب في تدمير البشرية، وتستخدم أمهر الاقتصاديين في كيفية تسويق منتجاتها وتحقيق الربح الأعظمي. وهكذا دواليك.

الصناعوية

الصناعة تعني تطوير وسائل استفادة البشرية من الموارد الطبيعية دون إلحاق الضرر بالمجتمعات والبيئة البشرية. وبما يلبّي حاجة المجتمعات. ولكن وبما أن هدف الحداثة الرأسمالية هو الربح الأعظمي فإن الصناعة تدخل في مسار الصناعوية التي تلحق الضرر بالبيئة وتؤثر في ميول المجتمعات الاستهلاكية. مما يهدّد الحياة البشرية برمتها ومنها ثقوب طبقات الأوزون، وزيادة حرارة الكرة الأرضية نتيجة الاحتباس الحراري، والبلاستيك المنتشر في البيئة والمحيطات ويختلط بغذاء البشر وينفذ إلى خلايا جسمه ليتسبب في السرطان، ناهيك عن الملوثات الصناعية التي تنتشر في الهواء والمياه والبحار لتقضي على كل الكائنات الحية.

الجنسوية

تعدّ الحداثة الرأسمالية من منتجات الذهنية الذكورية التي ترى المرأة سلعة في خدمة المجتمع الذكوري، لهذا يمكن استخدام هذه السلعة في

”ليس للحداثة الرأسمالية اسم أو عنوان، ففي العصر الرّأسمالي هي الأثرياء ومن يمثلهم من الملوك أو الحكام، أمّا في الحداثة الرأسمالية فليس هنّاك مخاطب، بل تكتل عالمي يمثل احتكارات الثروة التي تتحكم باحتكارات السلطة في العالم. وتلك الطبقة لا تتجاوز ١٪ وتتحكم بأكثر من ٧٠٪ من ثروات العالم حسب إحصائياتهم. وبهذه الثروة ووسائلها تتحكّم باحتكارات السلطة وتوجّهها حسب مصالحها.“

تفكيك العلاقات المجتمعية، وتدنّي القيم التي تحافظ على كرامة البشر وأخلاقياته التي تحافظ على تماسك المجتمع. فالمرأة هي نصف المجتمع أي أن السلطة الذكورية التي أنشأت الدولة بكل أشكالها استطاعت الرأسمالية التقليدية إصابة نصف المجتمع بالشلل عندما أبعدت المرأة عن المساهمة في بناء المجتمع وحولتها إلى سلعة، ولم يترك أمامها مجالاً سوى العمل من أجل تلبية متطلبات المجتمع الذكوري. بينما أكملت الحداثة الرأسمالية هذا المسار، ووجدت فيها مصدراً للعمالة الرخيصة، بالإضافة إلى جعلها وسيلة للترويج والدعاية والإغواء.

الرياضوية

كانت الرياضة دائماً وسيلة للحفاظ على الصحة البدنية للمجتمع، والمسابقات الرياضية بما فيها ألعاب الكرة كانت للمنافسة والترفيه بين المجتمعات، لكن من خلال تدخل الحداثة الرأسمالية جعلتها وسيلة للربح، فأصبح

> **"بات الفرد يعمل ليل نهار ليسدد الديون المتراكمة عليه من خلال إغراء شبكة البنوك المركزية الوطنية له بشراء البطاقة الائتمانية السهلة، وعرض السلع بشتّى أشكال الدعايات والتأثير النفسي والغرائزي، بينما يدفع صاحب البطاقة الائتمانية لها عند الشراء والبيع دون أن يشعر بأنه ضحية لما يقوم به تحت ذريعة "سهولة الدفع" . لدرجة أنه يصعب رؤية فرد غير مديون في أوروبا كلها."**

الرياضيون ونواديهم يباعون ويشترون بالمال، ويحققون أرباحاً طائلة لاحتكارات الثروة، بينما الناس الذين يريدون التمتع برؤية أبطالهم أو فرقهم بات عليهم دفع مبالغ كبيرة لمتابعة الأنشطة الرياضية، ومن خلال الدعاية المكثفة ووسائل الترويج تحولت الألعاب الرياضية وكرة القدم بشكل خاص تشغل المجتمعات عن شؤونهم ومعاناتهم اليومية، أي تحريف الرأي العام عن ممارسات احتكارات السلطة والثروة.

الدينوية

مثّلت الديانات عبر التاريخ ثورات البشرية على فساد المجتمعات والاستبداد، وحاولت إعادة البشرية إلى الأخلاق التي تحافظ على المجتمعات، وربطت كل ذلك بقوى خارقة تستطيع محاسبة الجبابرة والمستبدين والمفسدين يوم الحساب، ولم تكن الديانات وسيلة للسياسة عند نشوئها، بل تعلقت بالعلاقة بين الإنسان وربه بهدف إصلاح المجتمع الموبوء بالفساد، لكن عندما تدخلت احتكارات السلطة والثروة في الأديان فتسترت بقدسيتها وجعلتها وسيلة لتبرير تسلطها واستبدادها، ثم وسيلة لتحشيد الشعوب من أجل غزواتها، إلى أن جاءت الحداثة الرأسمالية لتجعلها وسيلة لتناحر الشعوب إضافة إلى ما سبق من التحكم بذهنية الناس من خلال التحريف وتغليف الفظائع التي ترتكبها بحق المجتمعات بقدسية دينية.

الاقتصادوية

الاقتصاد بمعناه العام يعني ترتيب شؤون البيت أي معادلة الموارد والمصاريف، وضبط الإنتاج حسب حاجيات المجتمع، ومنع الاحتكار كي لا يكون وسيلة لإخضاع المجتمع. فالأخلاق البشرية ومن ثم الشرائع والقوانين أدانت الاحتكار والمتاجرة بأرزاق الناس. ولم تكن مهنة التجارة مرغوبة في المجتمع، ولا كان مزاولوها يوماً من المرغوبين لدى البشر، لكن مع تطور احتكار السلطة وحاجتها إلى المال والثروة جعلت هذه الطبقة أي احتكارات الثروة قريبة من السلطة، مثلما أصبحت احتكارات السلطة تزداد اهتماماً بالثروات لجعلها وسيلة للتحكم بالمجتمع. وخاصة مع الثورة الصناعية وتضخم فائض الإنتاج، وعندها تنامت طبقة طفيلية أخرى لجأت إلى جعل المال وسيلة لكسب المال، أي التعامل بالربا وأسست بنوكاً لهذه الغاية.

تلك البنوك التي تم تأسيسها بهدف الفائدة شكلت الحجر الأساس لتعاظم الحداثة الرأسمالية التي تعاني منها البشرية في يومنا الراهن. فهذه البنوك مولت الشركات التي تسعى إلى تحقيق الربح الأعظمي بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة، خلال مرحلة الاستعمار المكشوف أو الاستعمار المخفي تحت ستار الدولة القومية. فنهبت ثروات وخيرات البلدان وعبثت ببيئتها دون أي اكتراث بأحوال شعوب تلك البلدان مهما كانت معاناتهم من الفقر والجوع في أوطانهم، والهجرات التي يشهدها العالم في يومنا الراهن هو نتيجة لهذا العبث من جانب سلطات محلية فاسدة مرتبطة بأرباب الحداثة

الرأسمالية في العالم. أما الذين يحاولون التمرد على هذه الأوضاع فيتعرضون للحصار والعقوبات الاقتصادية.

الحداثة الرأسمالية بشكلها الراهن

عندما نتحدث عن الحداثة الرأسمالية فإننا نشير إلى طبقة من البشر مجهولة الملامح والإقامة، تتحكم بالاقتصاد العالمي وباحتكارات السلطة من خلال البنوك والمؤسسات المالية بوسيلة الرأسمال الريعي (الربا) . وتعداد هذه الطبقة لا تتجاوز ١٪ من سكان المعمورة البالغ تعدادهم ما يقارب ثمانية مليارات من البشر. وهذه الطبقة تملك وتتحكم بنسبة ٧٠٪ من ثروات العالم. ووضع بعض منظريهم نظرية الحفاظ على مليار واحد من البشر السعداء والتخلص من الباقي!!!!.

شبكة البنوك العالمية والبنوك المحلية المرتبطة بها بما فيها البنوك المركزية الوطنية هي الوسيلة الأهم للتحكم بقدر البشرية، وبعض المؤسسات الدولية مثل مؤسسة النقد الدولية والبنك الدولي تمنح القروض للدول، وتفرض شروطها السياسية ورقابتها عليها، بما فيها رفع سعر الخبز والخدمات في الداخل لضمان استرجاع قروضها. ومن الناحية الأخرى يتم تمويل كافة المشاريع التي تلحق الأذى بالبيئة والطبيعة وتغيير الملامح الجغرافية من طرف هذه الوسيلة أي البنوك بهدف تحقيق الربح الأعظمي لتلك الشركات وتحقيق مكاسب ريعية للبنوك وأصحابها.

هذه الأداة التي تنخر في المجتمع أي البنوك وتحت ستار خدمة المجتمع تدخلت في كافة خلايا المجتمع والأفراد. فبات الفرد يعمل ليل نهار ليسدد الديون المتراكمة عليه من خلال الإغراء بشراء البطاقة الائتمانية السهلة، وعرض السلع بشتّى أشكال الدعايات والتأثير النفسي والغرائزي، بينما يدفع صاحب البطاقة الائتمانية لها عند الشراء والبيع دون أن يشعر بأنه ضحية لما يقوم به تحت ذريعة «سهولة الدفع» . لدرجة أنه يصعب رؤية فرد غير مديون في أوروبا كلها.

الوسيلة الأخرى للتحكم بمصير المجتمعات والأفراد هي سوق الأسهم الذي تباع فيه الشركات والأوطان من خلال سندات الائتمان التي تصدرها البنوك والشركات لزيادة رأسمالها، ما عدا الشركات الوهمية التي تشكل أدوات النصب المكشوف.

هذه النسبة القليلة التي تتحكم بثروات المعمورة تملك كافة احتكارات الثروة والصناعات المختلفة المتخصصة بما فيها قطاع صناعة وتجارة السلاح وأدوات الحرب، وتبحث عن كل سبل إشعال الحروب لتأمين استمرار ثرواتها وتحكمها ولا يمكن لها أن تعمل من أجل تأسيس وترسيخ السلام في المجتمعات البشرية. فالعالم يتحدث عن الثروات التي تنفقها في الحروب، فلا توجد دولة لم تنفق نسبة كبيرة من وارداتها لشراء السلاح والمعدات الحربية بذريعة الحفاظ على أمنها القومي بينما الحقيقة هي للحفاظ على سبل احتكاراتها للسلطة والثروة في الدولة المعنية.

نرى من كل ما سبق أنّ الحداثة الرأسمالية نظام متكامل لتجريد البشرية من كل القيم التي تأسست عليها المجتمعات البشرية وعلاقات البشر مع بعضهم البعض لتحويلهم إلى عبيد جوعى لدى احتكارات السلطة والثروة في دول العالم الثالث أو الدول النامية كما يسمونها، أو إلى روبوتات ميكانيكية في الدول الأوروبية أو الدول المتقدمة، وإذا كانت هناك منح تقدمها لبعض الشرائح أو لبعض القطاعات أو حتى لبعض الدول فهي في سبيل الحيلولة دون قيام ثورات عارمة ضد تسلطها وتخريباتها في داخلها وخارجها، بما في ذلك المعونات التي تقدمها للعاطلين عن العمل في بلدانها لسد رمقهم.

الأخطبوط القطري والإسلام السياسي والإخوان المسلمون

عدنان كيلو

تمهيد

جاءت تسمية شبه جزيرة قطر التي رسمها الروماني بطليموس وتنصّ على لفظين لشبه جزيرة قطر، فكُتبت التسمية بالأحرف اللاتينية (Catara) قطارا، كطارا أو بهيئة (Cadara) (كدارا).

وهي ما يعتقد أنها إشارة إلى بلدة «الزبارة» القطرية التي اكتسبت شهرتها كأحد أهم الموانئ التجارية في منطقة الخليج العربي في ذلك الوقت.

سيطرت الإمبراطورية الساسانية عليها خلال الجزء الأخير من العصر المسيحي، وكانت قطر تضم منطقة تعرف باسم بيت القطريين، حيث لم تقتصر المنطقة على قطر بل شملت البحرين وجزيرة تاروت والخات والأحساء.

وما بين أعوام (٦٦١-١٧٨٣) سيطر عليها كل من الأمويين، القرامطة، العباسيين، الدولة العصفورية، مملكة هرمز، البرتغال، أسرة بني نبهان العمانية، ثم العديد من البحرينيين، العثمانيين، ثم البحرينيون والسعوديون ثم العثمانيون مرة أخرى، وقد تخلى العثمانيون عن جميع حقوقهم في قطر بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، وأجبرهم عبد الله بن قاسم آل ثاني (الذي كان مؤيداً لبريطانيا) على التخلي عن الدوحة في عام ١٩١٥.

نتيجة لتقسيم الدولة العثمانية أصبحت قطر محمية بريطانية في ٣ نوفمبر ١٩١٦. في ذلك اليوم وقّعت المملكة المتحدة معاهدة مع عبد الله بن قاسم آل ثاني لإدخال قطر في إطار نظامها المتصالح للإدارة.

في عام ١٩٩٥ سيطر حمد بن خليفة آل ثاني على البلاد بعد عزل والده خليفة بن حمد آل ثاني بدعم من القوات المسلحة ومجلس الوزراء فضلاً عن الدول المجاورة.

قطر والمنظمات الإسلامية (الإخوان المسلمون)

خلال ما يسمى بالربيع العربي، ابتعدت قطر عن دورها التقليدي في السياسة الخارجية باعتبارها وسيطاً دبلوماسيّاً، لقبول التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودعم الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية.

حيث رأى اللاعبون الإقليميّون أنّ قطر تبالغ في مقاربتها، وازداد التشكيك في دوافع الدوحة السياسية. تتأقلم القيادة القطرية الجديدة التي استلمت سدّة الحكم في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ مع هذا الواقع عبر العودة إلى اعتماد سياسة خارجية أكثر براغماتيكية، ومعالجة تداعيات دعمها للحركات الإسلامية في المنطقة، منتهجة السياسة الناعمة والداعمة للحركات المتعصّبة كـ «طالبان والقاعدة والإخوان المسلمين» والتحالف التام استراتيجياً مع تركيا وبشكل حصري مع ممول الإرهاب الأول رجب طيب أردوغان، وحزبه «العدالة والتنمية» المنحدر من الإخوان المسلمين، إذ يرتبط استقرار قطر السياسي وثروتها الاقتصادية بالإخوان المسلمين الذين وصلوا إلى قطر مع نهاية الخمسينات من القرن الماضي، بوصول الشيخ عبد البديع صقر الذي أصبح مستشاراً ثقافياً للشيخ أحمد بن علي حاكم قطر آنذاك، الذي أحضر بدوره مجموعة من الإخوان كانوا قد فروا إلى السودان وعلى رأسها الدكتور كمال ناجي الذي استحوذ على الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني مديراً للمعارف، وتولى إدارة مكتبه ممسكاً بمفاتيح التعليم، والعضو البارز الآخر كان علي شحاذة الذي أقنع الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني أن يكون مدرّساً خاصاً له ومستشاراً ثقافياً، وفي ضوء تلك الصورة يتضح مدى انتشار الإخوان في قطر.

وقد ضمت الدوحة عدداً كبيراً من رموز الإخوان حول العالم ومنحتهم سمعة دولية واستخدمتهم كوسيط ثقة لتأدية دور تدخّلي فيما يسمى بالربيع العربي، محوّلة قطر إلى أخطبوط يحقق أهدافه وتطلعاته من خلال الدعم والتمويل، ففي ليبيا وسوريا ظهر اسمان ارتبطا بقطر وهما (عبد الحكيم بلحاج) و(علي الصلابي)، فقد لعب بلحاج دوراً رئيساً في تنفيذ السياسة القطرية بعد أشهر قليلة من اندلاع الأزمة في ليبيا عام ٢٠١١، حيث شكّل المجلس العسكري في طرابلس علامات الاستفهام حول مصدر السلاح والمال، ليتكشف مؤخراً أنّ قطر هي من تدعم وتوفر إعلامها لترويج أفكار بلحاج المتطرفة، والشخص الآخر في تنفيذ سياسة قطر في ليبيا هو علي الصلابي الذي أنشأ مع أخيه إسماعيل كتيبة كانت تتلقى الدعم العسكري والمالي من قطر، ونفذت هذه الكتيبة عشرات الاغتيالات ضد أبناء بنغازي العسكريين.

وبعد إسقاط نظام العقيد معمّر القذافي ومقتله بدأت مهمة جديدة في سوريا، حيث ظهر اسم (المهدي الحاراتي) الذي شكل لواء الأمة في معرة النعمان في إدلب بتمويل وأسلحة قطرية جلبت من ليبيا إلى سوريا مروراً بتركيا، وكان

الحاراتي وبلحاج وعلي ينظمون رحلات لنقل المقاتلين إلى سوريا من ليبيا عبوراً والداعم قطر.

أما في مصر فقد قامت فيها جماعة الإخوان المسلمين المدعومة مالياً وعسكرياً من قطر بتولي العمل المسلح عبر تشكيل حركات أبرزها (حسم) و (لواء الثورة). وقامت بتنفيذ عمليات إرهابية استهدفت مواقع للجيش والشرطة ومسؤولين مصريين. كما أيدت قيادة قوى سياسية إسلامية صاعدة في البلدان التي تمرّ في مراحل انتقالية. وقادت الردود الإقليمية تجاه الاضطرابات في ليبيا وسوريا تحت شعار البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية. حيث لعبت دوراً حيوياً في الأشهر الأولى الصاخبة من الربيع العربي. إذ هي بلورت عبر شبكة الجزيرة الفضائية سرديات الاحتجاج البازغة. كما أنها عبّأت الدعم العربي بداية لصالح التدخّل الدولي في ليبيا في آذار/مارس ٢٠١١. ثم لاحقاً لفرض العزل الدبلوماسي على نظام بشار الأسد في سوريا.

وفي خضم مرحلة من الغموض والشكوك. قدّمت قطر صورة لبلد مستقر ومزدهر. حتى حين تمدّدت الاحتجاجات إلى دول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على تعزيزه وتلميعه صورة قطر في أنحاء العالم.

قطر والإسلام السياسي

أشاع هذا الاستقرار الثقة في صدور قادة البلاد (الأمير حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس الوزراء حمد بن جاسم آل ثاني) وحفّزهم على دعم قوى الإسلام السياسي الصاعدة في الدول التي تمرّ في مراحل انتقالية. وأيضاً على تزعّم التفاعل الإقليمي مع الانتفاضة في ليبيا وسوريا تحت شعار السعي إلى إيجاد حلول عربية للمشاكل العربية. بيد أن النجاح الأوّلي لقطر في تشكيل التفاعل الإقليمي مع الانتفاضات لم يكن مقدَّراً له أن يستمر. فمع تباطؤ عمليات التغيير في العالم العربي. بدأ أمير قطر الجديد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يواجه مروحةً مختلفةً من

"تتأقلم القيادة القطرية الجديدة التي استلمت سدّة الحكم في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ مع هذا الواقع عبر العودة إلى اعتماد سياسة خارجية أكثر براغماتيكية، ومعالجة تداعيات دعمها للحركات الإسلامية في المنطقة، منتهجة السياسة الناعمة والداعمة للحركات المتعصبة كـ "طالبان والقاعدة والإخوان المسلمين" والتحالف التام استراتيجياً مع تركيا وبشكل حصري مع ممول الإرهاب الأول رجب طيب أردوغان، وحزبه "العدالة والتنمية" المنحدر من الإخوان المسلمين."

التحديات لم يعاينها سلفه. خصوصاً بعد إعادة تثبيت السلطوية في مصر على إثر إطاحة حكم الإخوان في تموز/ يوليو ٢٠١٣.

وفي ضوء الحملة المتواصلة التي شنّتها السعودية والإمارات العربية المتحدة لتقويض جماعة الإخوان المسلمين في مصر مع تفرّعاتها الإقليمية. تمّ وضع الدعم القطري لإخوان مصر تحت الرقابة المكثّفة في الرياض وأبو ظبي. وتواجه حكومة قطر الجديدة الآن المهمة الصعبة المتعلقة بتخفيف دعم الحكومة السابقة العلني للإسلام السياسي. وفي الوقت نفسه إعادة تحديد طبيعة انخراطها مع الشركاء الإقليميين والدوليين. مثّلَ التفاعل القطري مع الربيع العربي استمراراً للتوجّهات السياسية الأعمق التي سبقت العام ٢٠١١. مثل الموازنة الدقيقة بين القوى المتباعدة؛ هذه الموازنة التي كانت السِّمة المميِّزة للسياسة الخارجية القطرية.

تموضعت الدوحة كحليف للغرب في العالم

> **في الوقت الذي تركز فيه الدول المسؤولة جهودها على مواجهة التطرف بكل أشكاله، تستمر وسائل إعلام مملوكة لقطر، في مقدمتها الجزيرة، في التحريض على العنف والتعصب في كل أنحاء العالم العربي، ما جعل سياستها مكشوفة، وقد صرح مدير الاستخبارات الإلماني أوغست هانغ بضرورة وقف تمويل المساجد التي تروج للتطرف في أوروبا كجزء من جهد مكافحة الإرهاب في الدول الأوروبية، ذاكراً قطر وتركيا بالاسم.**

العربي من خلال الدفع إلى تطبيق التدخّل الإنساني في ليبيا والحل السياسي في اليمن، كما قرّرت على نحو مماثل تمويل ودعم الإسلاميين في المنطقة نظراً إلى اعتياد الحكومة القطرية منذ فترة طويلة توفير ملاذٍ للإسلاميين والمعارضين السياسيين من مختلف أرجاء العالم العربي والإسلامي، وإلى البراغماتية في الحسابات السياسية القطرية الإقليمية. وقد تقاطعت هذه العوامل في علاقة قطر الوثيقة ولكن المثيرة للجدل، فقامت بتوطيد العلاقات والروابط بين الدوحة وبين حركة الإخوان المسلمين العالمية، مع أن قطر تؤيّد رسمياً السلفية وتتبنّى المدرسة الحنبلية في الفقه الإسلامي، التي يختلف تشديدها على الطاعة السياسية للرعايا لحاكمهم اختلافاً جذرياً عن الطبيعة الشعبوية والنشطة للإخوان المسلمين. بدأت هذه الروابط تتطوّر عندما هرب أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين من الاضطهاد في مصر في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وفي سوريا في العام ١٩٨٢؛ وقد ذهب العديد منهم إلى قطر.

تطوّر هذه الروابط لاحقاً مع الإخوان المسلمين تمخّض عن موقف دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة التي فرّ إليها الإخوان، إذ هي وسَّعَت ونوّعت روابطها مع الفروع الإقليمية للحركة، لكنها أبقت قبضتها محكمةً على أي أنشطة لهم في الداخل، في حين سعَت الكويت والبحرين إلى ترويض حركات الإخوان المسلمين.

مُنِح الداعية المصري يوسف القرضاوي، المقيم في قطر منذ بداية ستينيات القرن الماضي، إضافةً إلى آخرين، منبراً في قناة الجزيرة للتعبير عن آرائهم بعد تأسيس القناة في العام ١٩٩٦، إلا أن منفيّي الإخوان استُقبِلوا في الدوحة على أساسِ تفاهمٍ ضمنيٍّ بأن يمتنعوا عن التدخّل في القضايا المحلية أو التعليق عليها. هذا التفاهم رسم تمييزاً واضحاً بين المجالَين المحلي والإقليمي للنشاط، وحدّد ما هي الأنشطة الجائزة وغير الجائزة.

أقامت قطر نتيجةً لتواصلها مع شخصيات إسلامية، روابط مع العديد من قادة المعارضة الذين اضطلعوا بأدوار قيادية في الاضطرابات الثورية في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن. وتمتّع الإسلاميون السياسيون بقدرةٍ تنظيميةٍ أكبر من مجموعات المعارضة الأخرى في تلك البلدان، الأمر الذي دلّ على أنهم كانوا قادرين على نحو غير متناظر من الاستفادة من الفرص الانتخابية وفرص المشاركة التي تكشّفت، هذا الأمر منح قطر شكلَين من قوة التأثير في الدول والأنظمة التي تخوض مراحل انتقالية عقب الربيع العربي: روابط فردية من خلال المنفيين المقيمين في الدوحة، والذين عادوا إلى أوطانهم الأم، ونفوذ مؤسّسي مع بروز جماعة الإخوان المسلمين بصفتها لاعباً قوياً في عمليات الانتقال السياسي.

قطر ودعم الإرهاب

إضافة إلى الروابط مع جماعة الإخوان استفادت

القيادة القطرية أيضاً من حيّز حرية المناورة النسبية التي تمتّعت بها محلياً. فما ميَّز قطر عن غيرها في العام ٢٠١١ كان الغياب شبه التام لأي نوع من المطالب السياسية للمواطنين القطريين، سواء أكانت منظَّمة أم غير رسمية. وحتى في حالة الإمارات العربية المتحدة «الربيعية للغاية» المشابهة ظاهرياً لقطر، وُجِدَت جيوبٌ من الفقر والحرمان النسبيَّين في صفوف السكان، كانت قادرةً على أن تولّد (وولّدت فعلاً) استياءً اجتماعياً- اقتصادياً ومعارضةً سياسية.

يبدو أن قطر في كل تبريراتها الخيالية لمواقفها المثبتة في دعم الإرهاب، تنسى أنه ليس باستطاعتها خداع كل الناس كل الوقت، بعد أن نجحت في خداع بعضهم بعض الوقت.

حاولت الدوحة الترويج لمؤسساتها التي وُسمت بالإرهاب منذ سنوات بصفتها مؤسسات خيرية، حاملةً قيمة أثبتت أن ما تصفها قطر بالأعمال الخيرية لا يعدو دورها دور سمسار سلاح أو مموّل لأعمال إرهابية ناقضت سياسات وقيماً إنسانية.

وهذا ما أكدته صحيفة «وول ستريت جورنال» عن أزمة الخليج مع قطر، مشيرة إلى التناقض في السياسات القطرية ، وإلى استثمار قطر لمليارات الدولارات في الولايات المتحدة وأوروبا وتستخدم الأرباح في دعم حماس والإخوان والجماعات المرتبطة بالقاعدة، مستندة إلى القاعدة الأميركية التي توجه منها الولايات المتحدة الحرب الإقليمية ضد التطرف، وفي الوقت نفسه لديها وسائل إعلام مسؤولة عن تحريض هؤلاء المتطرفين ذاتهم، ونشير هنا عندما اتخذت الإمارات العربية المتحدة ودول مماثلة إجراءات دبلوماسية واقتصادية تجاه قطر ، لم يكن ذلك قراراً اتخذ على تصرف قطر المثير للذهول، الذي يشكل خطراً على الولايات المتحدة والإمارات وقطر نفسها، فقطر تحصد ما زرعت.

وقد صرح الرئيس الأمريكي السابق ترامب مراراً بوضوح (حان الوقت لمطالبة قطر بالتوقف عن دعم التطرف) داعياً للعودة إلى صفوف الدول

قامت جماعة الإخوان المسلمين في مصر المدعومة مالياً وعسكرياً من قطر بتولي العمل المسلح عبر تشكيل حركات أبرزها (حسم) و (لواء الثورة)، وقامت بتنفيذ عمليات إرهابية استهدفت مواقع للجيش والشرطة ومسؤولين مصريين، كما أيدت قيادة قوى سياسية إسلامية صاعدة في البلدان التي تمر في مراحل انتقالية، وقادت الردّود الإقليمية تجاه الاضطرابات في ليبيا وسوريا تحت شعار البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية.

المسؤولة، وأن تحدد موقفها الصريح في وقوفها مع حرب الإرهاب أو ضده.

وقد تراكمت سنوات دعم قطر للمتطرفين الذين حققوا شهرة عالمية في منتصف التسعينات، من ضمنهم الإرهابي خالد شيخ محمد الذي أصبح فيما بعد العقل المدبّر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، كما روّجت للزعيم الروحي للإخوان المسلمين يوسف القرضاوي، ولخالد مشعل زعيم حماس، وهي منظمة مصنفة إرهابية في أميركا.

والكثير من هؤلاء يعيش في الدوحة أو يعمل انطلاقاً منها أو يتلقى دعمها. والبعض مرتبط مباشرة بالأسرة الحاكمة، فقطر ليست وحيدة في ذلك، بل تعتبر هي وإيران وتركيا أكثر البقع في العالم يتركز فيها المصنفون دولياً كممولين للإرهاب.

وفي الوقت الذي تركز فيه الدول المسؤولة جهودها على مواجهة التطرف بكل أشكاله،

تستمر وسائل إعلام مملوكة لقطر، في مقدمتها الجزيرة، في التحريض على العنف والتعصب في كل أنحاء العالم العربي، ما جعل سياستها مكشوفة. وقد صرّح مدير الاستخبارات الإلماني أوغست هانغ بضرورة وقف تمويل المساجد التي تروج للتطرف في أوروبا كجزء من جهد مكافحة الإرهاب في الدول الأوروبية، ذاكراً قطر وتركيا بالاسم في هذا السياق ومشيراً إلى التمويل الأجنبي عموماً، خاصة من منطقة دول مجلس التعاون.

واتهم هانغ تلك المساجد التي يسيطر عليها متشددون وتموّل من الخارج، بالحيلولة دون اندماج المسلمين الأوروبيين في مجتمعاتهم وقبولهم بالقيم والمثل السائدة في المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها، مشيراً أنه يتم ذلك من خلال تبرعات المواطنين الأغنياء ومنح المؤسسات الدينية والوزارات الدينية من دول الخليج (الفارسي) مثل دولة قطر، معتبراً أن المؤسسة الدينية في تلك الدولة الصغيرة الغنية تتبع منهجاً أصولياً.

وضرب هانغ أمثلة بالمساجد التي تمولها قطر: «افتتاح أكبر مسجد في مالمو في السويد يتسع لـ ٢٠٠٠ شخص ليكون أكبر مسجد في الدول الاسكندنافية.

بالإضافة إلى مشروع تحويل مبنى تاريخي مذهل إلى مسجد بتكلفة ٣٠ مليون يورو في مدينة فلورنسا في إيطاليا، والمزيد من المشروعات المماثلة في إسبانيا والدانمارك وفرنسا وألمانيا على مبدأ الذي يدفع هو من يحدّد عادة كافة القواعد.

وأشار إلى أن ذلك التمويل يبدو ظاهرياً كأنه يقدم خدمة لأوروبا، لكنه على العكس يأتي حاملاً قيماً وأفكاراً تتنافى مع القيم الأوروبية.

وأضاف: «مثال آخر معروف لدى الجميع، تركيا ومدى قوة وتأثير رئاسة الشؤون الدينية التركية (ديانات) في أوروبا، وفرعها في ألمانيا المعروف باسم الاتحاد التركي الإسلامي (Ditib) الذي يقوم بالتشاور الوثيق مع أنقرة بخصوص كل شيء وليس فقط خطب الجمعة.

"تقوم هيئات السياحة باستخدام القوة الناعمة للترويج السياسي والسياحي، عبر الاحتفالات وتقديم العروض المخفضة لتذاكر السفر وأجور الفنادق. وقد قامت بعض الدول باستثمار القوة الناعمة من خلال الأفلام والمسلسلات، عبر المسلسلات التركية ودبلجتها إلى اللغة العربية، وقد حلت تركيا في المرتبة الثانية عالمياً، بعد الولايات المتحدة، في هذا الشأن، ووصلت المسلسلات التركية إلى أكثر من ١٠٢ بلد في العالم."

قطر والقوى الناعمة

بالعودة لسياسة قطر وانتهاجها مصطلح القوة الناعمة: حيث ظهر على يد (جوزيف ناي) من جامعة هارفرد، لوصف القدرة على الجذب وكسب ثقة الآخر، وذلك عام ١٩٩٠، حيث جاء ذلك في كتابه الموسوم (القوة الناعمة... وسائل النجاح في السياسة الدولية)، ومما يعنيه المُصطلح زيادة الإنفاق على الأدوات المدنية، سواء في الخدمات أو الاتصالات الاستراتيجية، أو بتقديم المساعدة للدول المحتاجة، والمساهمة في دعم التنمية في دول العالم. ويتّكئ المُصطلح على استثمار عناصر الجذب الحضارية والثقافية، دون اللجوء إلى الإكراه، وذلك بهدف الإقناع ونشر الدعاية والفكر الوطني، عبر الآداب والفنون والدبلوماسية الرشيقة.

ومن مبادئ استخدام القوة الناعمة:

حُسن استخدام الأدوات، وكسب العواطف، والتسامح وقبول الآخر، والانفتاح على الثقافات الأخرى.

ويأتي عقد المؤتمرات الدولية لمناقشة قضايا العالم، أو تجمعات النُخب المثقفة التي تمثل مجتمعاتها، لدعم الجوانب الدبلوماسية التي تقوم بها سفارات الدول في الخارج. ولعلنا نشير هنا إلى المؤتمرات السنوية التي تقوم بها وزارة الخارجية بدولة قطر، حيث تتم دعوة كبار السياسيين والقادة للتشاور وتقديم الرؤى حول قضايا العالم.

وتقوم هيئات السياحة باستخدام القوة الناعمة للترويج السياسي والسياحي، عبر الاحتفالات وتقديم العروض المخفّضة لتذاكر السفر وأجور الفنادق. كما يتم تقديم الفنون المادية خلال ذلك الترويج، بما فيها الأزياء والأكلات الشعبية والحرف اليدوية، إضافة إلى الفنون غير المادية من أغانٍ وألحانٍ محلية، إضافة إلى ذلك، قامت بعض الدول باستثمار القوة الناعمة من خلال الأفلام والمسلسلات، حيث أحسنت تركيا تقديم السياحة للجمهور الآخر، عبر المسلسلات ودبلجتها إلى اللغة العربية، وقد حلت تركيا في المرتبة الثانية عالمياً، بعد الولايات المتحدة، في هذا الشأن، ووصلت المسلسلات التركية إلى أكثر من ١٠٢ بلد في العالم.

كيفية مواجهة الحرب الناعمة

الحرب الناعمة حالة تخريبيّة تقضي وقبل أيّ شيء آخر على قيم المجموعة؛ لذلك لا بد من النهوض للمواجهة.

وبما أنّ أساليب الحرب الناعمة كثيرة ومتعددة، بالتالي لابدّ أن تكون أساليب المواجهة كثيرة ومتعددة أيضاً، وعليه فإن أساليب المواجهة تتمثل في المحورين التاليين:

الأوّل: جذري يهدف إلى التوعية اللازمة لحماية وتحصين الأفراد والمجتمع.

والثاني: احترازي ودفاعي ويراد منه المحاولة دون تأثير الأساليب التي يستعملها العدو، وهذا الأمر يتطلب تتبّع مخطّطات العدوّ والكشف عنها، ومن ثم التفكير في طريقة الرد.

وبشكلٍ عام، فإنّ العامل الأساس والمشترك في هذه الأساليب هو العمل على توعية الأفراد وتنمية ثقافاتهم وزيادة حرصهم، ولا معنى لمواجهة الحرب الناعمة دون هذا العامل، حيث ستكون كافة المحاولات عبثيّة لا فائدة منها.

ختاماً :

أستذكر مقولة الفيلسوف الصيني (صان تزو) المتوفى عام ٤٩٦ قبل الميلاد، إذ أكد في فلسفته إمكانية تخريب أرض العدو وحضارته وإنجازاته دون إطلاق رصاصة واحدة ودون أن يراك كخصم له.

يرى "صان تزو" سياسة الحرب الخشنة سبيلاً فاشلاً وغير مجدٍ، بل وإن أنجح فنون القتال هو عدم الانجرار للاقتتال والحروب، كونها تؤدي إلى نتائج عكسية وسلبية، ويمكن اللجوء إلى بدائل أخرى لتحقيق أهداف الحروب ومكاسبها من خلال التأثير على المستهدفين سواء كانوا دولاً أو مجتمعات أو مؤسسات، بطرق عديدة تختلف باختلاف الزمن وتطوره تهدف إلى شنّ حملة عدائية على المفاهيم الفكرية والدينية والقيمية والحضارية.

غايات تركيا الخبيثة...
ذريعة المنطقة الآمنة شمال سوريا

مصطفى العبدي

يوماً بعد آخر يتعرّض مشروع حزب العدالة والتنمية التركي للمزيد من النكسات، وتبعثر تركيا المزيد من أوراقها في الملفّ السوري، وبالتحديد في منطقة شرق الفرات، ومشروع «المنطقة العازلة» القديم والذي عاد لإثارته مجدداً قبل أيام، وهي المنطقة التي سعت أنقرة لإقامتها كوسيلة لاحتلال المزيد من المناطق وخاصة الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، والتي توصف أنها «مستقرة، آمنة» وبالتالي تكرار تجربة شمال قبرص ولواء الإسكندرون، مروراً بشمال سوريا إلى شمال العراق (إقليم كردستان).

خسارة تركيا في سوريا وفشل مشروعها الكبير في الاستيلاء على السلطة عبر «الأخوان المسلمين» دفعها للمناورة والبحث عن بدائل، لتنحصر طموحاتها الجيوسياسية والأمنية التي فشلت في بلوغها مع دعم التمرد العربي السني، لإسقاط حكومة الرئيس السوري بشار الأسد، بمساعي استهداف الكرد في شمال سوريا والذين أسسوا منطقة الإدارة الذاتية واعتبارهم خطراً يهدد أمنها القومي.

بعدما كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يتوعد نظيره السوري بشار الأسد بإسقاط نظامه، ويبشّر قادة المعارضة المسلحة التي يدعمها بالصلاة جنباً لجنب في الجامع الأموي بدمشق، انحصرت طموحاته الآن لمواجهة الكرد والعرب المتحالفين معهم بغية تجريدهم من المكاسب التي حصدوها بالكثير من التدبير والسياسة والدم، وعرقلة صعودهم وتحقيق أي نوع من الحكم الذاتي لهم في مناطق شمال وشرق سوريا.

رفضت أنقرة بشتى الوسائل مشاركة الكرد ومن يتحالف معهم في لقاءات جنيف، وفرضت فيتو على حضورهم وهدّدت بسحب المعارضة التي تدعمها من اللقاءات رغم أن قوات سوريا الديمقراطية باتت تسيطر على ثلث مساحة سوريا، ولديها جيش منظّم قوامه أكثر من ٥٠ ألف مقاتل إلى جانب أكثر من ٣٠ ألفاً من قوات الأمن ومكافحة الإرهاب، وأثبتت جدارة قتالية عالية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وأثبتت كذلك أنها الأكثر انضباطاً والتزاماً بقوانين حقوق الإنسان في مناطق النزاع، وأفضل شريك للولايات المتحدة والتحالف الدولي، ولقد شكلت هذه القوات (قسد) هياكل إدارية صلبة بمشاركة كلّ مكونات المنطقة، وأسست تحالفاً سياسياً ضم غالب الأحزاب السياسية والعشائر العربية والكتل الثقافية والمجتمعية، كما ورفضت تركيا كذلك حضورها لقاءات آستانة، وظلت تهاجم مناطق هذه القوات أي قوات سوريا الديمقراطية بشتى الوسائل، وعرقلت مراراً حملاتها العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، لا بل ونشطت في تحويل مناطق تحتلها إلى مناطق آمنة للدواعش وقادتهم.

كان الفيتو التركي حاضراً لمنع الكرد والعرب الرافضين الانصياع لسياستها من المشاركة في مختلف المحافل الدولية. الاستهداف التركي لم يقتصر على الجانب الدبلوماسي فقط، وإنما شمل الجانب الاقتصادي من خلال إغلاق المعابر مع «روجافا» نهائياً، وبناء جدار عازل على طول الحدود وقتل أي لاجئ يتجه صوب الحدود، واستهداف الفلاحين والرعاة الذين تقع أراضيهم وبساتينهم في المناطق الحدودية، ومواصلة إطلاق النار عبر القناصة نحو المدنيين في القرى القريبة من الحدود.

وظل التهديد باجتياح عسكري ثالث قائماً، لكنه كان مستبعداً في ظل غياب التوافق الدولي والضوء الأخضر من قبل روسيا وأمريكا، وهو القرار الذي تمكنت تركيا من تحصيله ثلاث مرات من قبل: الأولى في حلب حيث أجبرت المعارضة المسلحة على الاستسلام والانسحاب من حلب الشرقية، لقاء صمت روسي عن توغلها في مدينتي جرابلس والباب ٢٠١٦ بعملية أطلق عليها اسم «درع الفرات». الصفقة الثانية تضمنت تخلّي تركيا عن المعارضة السورية المسلحة في «الغوطة الشرقية، القابون، برزة» بريف دمشق وإجبارها على الانسحاب منها باتجاه المناطق الخاضعة لسيطرتها شمال سوريا، مقابل رفع روسيا غطاءها عن منطقة عفرين، لتبدأ تركيا في ٢٠ يناير ٢٠١٨ حملة عسكرية شارك فيها قرابة ٣٠ ألفاً من مسلحي المعارضة الذين كانوا يقاتلون سابقاً نظام حكم الرئيس السوري بشار الأسد. كما وشارك فيها سلاح الجو التركي والبري وجماعات تركية مثل الذئاب الرمادية غير الخاضعة للحكومة، كما وأثبتت الفيديوهات وجود مسلحين من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الاسلامية، وبعد ٩٠٠ غارة، وآلاف القذائف، وقتل ٤٠٠ مدني، واتباع تركيا لسياسة «الأرض المحروقة» من خلال قصف القرى الآهلة بالسكان بالطائرات والمدفعية، اضطرت وحدات حماية الشعب لاتخاذ قرار الانسحاب في ١٨ مارس ٢٠١٨، واستقرت في منطقة تل رفعت القريبة. والثالثة كانت عبر الهجوم على مدينتي

رأس العين وتل أبيض في أكتوبر ٢٠١٩ وما نتج عن ذلك من كوارث بشرية ونزوح وسقوط ضحايا.

حرب تركيا على مناطق عفرين ورأس العين وتل أبيض تسببت في كارثة إنسانية، لم تتوقف تبعاتها حتى اليوم. فرغم نزوح قرابة ثلثي سكان هذه المدن منذ الأيام الأولى للحرب, لم تتوقف الانتهاكات التي وصلت إلى مستوى أن تكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق السكان المحليين. حيث قامت تركيا بتوطين آلاف أسر المسلحين الموالين لها (مسلحي التسويات) في منازل أهالي هذه المدن، وطردت الكثير من الأسر من بيوتهم وانتزعت أراضيهم وممتلكاتهم ضمن خطة شاملة للتغيير الديمغرافي، وما زال مصير ٢٤٠٠ مواطن تم اعتقالهم وخطفهم على فترات منذ التوغل التركي في المنطقة مجهولاً، وهم من أصل ستة آلاف تم اعتقالهم. كما أن الفظائع التي تجري في السجون كثيرة، لا سيما وأنه تم الكشف حتى الآن عن قتل ١٢٠ مواطناً تحت التعذيب في المعتقلات. وظلت هذه المدن مغلقة كلياً أمام وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية، وإن كانت تركيا قد سمحت لمرة واحدة فقط لمجموعة من الصحفيين بدخول مدينة عفرين في ٣ يوليو ٢٠١٨. روى لي مراسل فرانس ٢٤ الأحداث التي شاهدها، مؤكّداً أنه لم يتمكن من التجوال بحرية، وكانت مساحة تحركه مع فريقه ضمن منطقة أمنية مغلقة، وأنهم أجبِروا على إجراء لقاءات مع أناس محضّرين مسبقاً برواية أن الأوضاع مستقرة، وهم سعيدون بسيطرة القوات التركية على عفرين. قال المراسل الصحفي لي حرفياً: «كل شيء كان أمامنا مزيّفاً وينافي الحقيقة، عدت إلى تركيا، ولم أرسل شيئاً للبثّ كونه تمثيلية قذرة رفضت المشاركة فيها...».

لم تتحرك القوات التركية طيلة ثلاث سنوات من انتشار مسلحي تنظيم داعش على مساحات واسعة من حدودها التي ظلت مفتوحة لتنظيم الدولة الاسلامية «داعش»، بدءاً من تل أبيض في ريف الرقة الشمالي وحتى مدينة الراعي بريف حلب، والحملة التي شنتها في مدينة جرابلس جرت بالاتفاق المسبق مع تنظيم داعش, فالقوات التركية ومسلحو الفصائل السورية سيطروا

"خسارة تركيا في سوريا وفشل مشروعها الكبير في الاستيلاء على السلطة عبر "الأخوان المسلمين" دفعها للمناورة والبحث عن بدائل، لتنحصر طموحاتها الجيوسياسية والأمنية التي فشلت في بلوغها مع دعم التمرد العربي السني، لإسقاط حكومة الرئيس السوري بشار الأسد، بمساعي استهداف الكرد في شمال سوريا والذين أسسوا منطقة الإدارة الذاتية واعتبارهم خطراً يهدد أمنها القومي."

على المدينة بدون قتال، وتوجّه جيشها نحو السيطرة على مدينة الباب وذلك بعد نجاح قوات سوريا الديمقراطية من كسر شوكة التنظيم وهزيمته في مدينة منبج, فكان هدف تركيا الأول هو إيقاف حملات «قسد» وغزو مناطقهم ولم يكن بأي حال محاربة التنظيم.

لم تتوقف طموحات تركيا عند حدود عفرين والباب وتل أبيض ورأس العين, بل توعّد الرئيس التركي وقتها بالاستمرار في القتال حتى السيطرة على كامل الشريط الحدودي بعمق ٣٠- ٥٠ كم في حلب والرقة والحسكة, وانتعشت آمال أردوغان مع قرار الرئيس الأمريكي السابق «ترامب» بالانسحاب من سوريا، وطرح موضوع المنطقة العازلة التي توقعتها تركيا هدية مجانية يتحقق من خلالها طموح تدمير الاستقرار والأمن في مناطق شرق الفرات، من خلال إرسال عُزاته الذين كانوا باسم «الجيش الحر» فأصبحوا «جنوداً انكشارية» يخدمون أهداف تركيا التوسعية في المنطقة.

خططت أنقرة للتوغل بجيشها في المنطقة، وأن تؤسس فيها قواعد عسكرية، وتنشئ قوات أمنية وإدارية خاضعة لها، وذلك بعد تدمير القوات العسكرية والأمنية فيها، وتدمير كافة الهياكل والمؤسسات الإدارية المشكّلة منذ سنة ٢٠١٢، وتهجير السكان أو غالبهم بما يضمن لتركيا ما يلي:

- تأمين نقل آلاف اللاجئين «العرب السوريين» على أراضيها لتوطينهم في أراضي ومنازل « الكرد السوريين» كما فعلت في عفرين وقرى في ريفَي الباب وجرابلس, وكما فعلت خلال العقود الماضية ضمن حدودها بتهجير الكرد من منطقتي أورفا وعينتاب ونصيبين وتوطين الأتراك مكانهم.

- تشكيل مجالس محلية موالية لها وتحت إشرافها المباشر.

- ربط هذه المناطق إدارياً مع ولايات «أورفا وهاتاي وعينتاب» كما فعلت في عفرين وجرابلس وإعزاز والباب وتل أبيض ورأس العين, حيث تتم إدارتهم من خلال ولاة أتراك.

- فرض الثقافة واللغة والمناهج التركية ضمن عملية التغيير الديمغرافي والتتريك المنهجة كما فعلت في منطقتَي جرابلس وعفرين.

- تحويل مستوطني هذه المناطق إلى مناطق إنتاج الجهاديين الموالين لها لإرسالهم لمعارك تخدم مصلحة تركيا أولاً كما فعلت في ليبيا وفي أرتساخ بأرمينيا.

إنّها المنطقة الآمنة التي تسعى تركيا لتأسيسها, وقد أعلنت عن تلك الخطوات في وسائل إعلامها وتصريحات مسؤولي العدالة والتنمية.

ولتحقيق ذلك كان لابدّ لتركيا من الاستعانة بأطراف سورية خاضعة لها, والعمل على الترويج عن مظلومية الكرديّ - العربي الواقع تحت حكم «ب ي د» ويكون لهم دور كذلك في دعم رؤيتها ومواقفها في اعتبارها دولة مهتمة بحقوق الإنسان, وأنها تتمتع بأهلية التحدث باسم العرب والكرد والدفاع عن حقوقهم. إضافة لدعمها بالظهور الإعلامي وفتح منصات خاصة لهم واستهدافهم بحملات إعلامية وسياسية ضمن سياسة الحرب الإعلامية التي تقف وراءها المخابرات التركية والغرف الأمنية.

تكفلت المخابرات التركية بهذا الملف الذي وسّعت مجالات التواصل مع شخصيات وأحزاب وتكتلات سياسية سورية وعشائر, ودعم تشكيل المزيد من التجمعات التي تدّعي تمثيل الكرد والعرب وهو ما فعلته أيضاً في منطقة عفرين, حيث قامت بالاستعانة بشخصيات كردية وفصائل مسلحة وأحزاب سياسية كردية, وقامت بتوظيف إعلامي مكثّف لهم ونفخت فيهم أمام الإعلام الأجنبي والعربي والتركي. ومن تلك الجماعات المسلحة نذكر على سبيل المثال «لواء مشعل تمو, الجبهة الكردية, درع القامشلي, درع عفرين, لواء أحفاد صلاح الدين, كتيبة آزادي», وأيضاً نذكر من الأطراف التي اعتمدت عليها تركيا للترويج لدعايتها ما يسمى بـ «رابطة المستقلين الكرد» التي تأسست في أورفا سنة ٢٠١٥ من قبل المخابرات التركية وبتمويلها, إضافة إلى وسائل إعلام كردية أو ناطقة باللغة الكردية وتجنيد شخصيات تعمل لصالحها.

بعض من هؤلاء بعد «احتلال عفرين» تخلصت منهم تركيا و تعرضوا للطرد أو الاعتقال أو الاختطاف. فيما شارك قادة الكتائب الكردية مع تركيا في غزو مدينة عفرين, فقد داهموا مقراتهم, ونزعوا أسلحتهم وحلّوا كتائبهم.

كما تم توظيف ظهورهم المكثّف على وسائل الإعلام العربية والتركية والكردية, ولعلّ الوثائق المسرّبة من قبل موقع «عثمانلي» قد كشفت النقاب عن تدخّل الاستخبارات التركية ومكتب الرئيس رجب أردوغان في إدارة قناة «تي آر تي» ، ووسائل إعلام أخرى تعمل في تركيا عن طريق التحكم في اختيار الموظفين, وإخضاعهم للتحقيقات وفرض المحتوى الذي تقدمه القناة وأسماء الضيوف المسموح بظهورهم على شاشتها. تدخّل مكتب أردوغان في إدارة

القناة، ووضع قوائم الضيوف الذين يظهرون في المقابلات على شاشة القناة، حيث يقوم العاملون في المكتب بدراسة أسماء الضيوف بعناية قبل الموافقة على ظهورهم، ومنحهم مبالغ مالية كبيرة لقاء ذلك. هذه الوثائق تكشف أسباب الظهور المكثف لأعضاء «رابطة المستقلين الكرد» على القناة بشكل متكرر، وأن استضافتهم جاءت بترتيب من المخابرات التركية.

واجتهدت تركيا للترويج لتوسيع حملتها على طول الحدود لتشمل مناطق شرق الفرات أيضاً، فقرار ترامب بالانسحاب من سوريا آثار لعاب الرئيس التركي الذي خرج متوعداً "الأكراد" بدفنهم في الخنادق وتحت الأرض، وخلال تلك الفترة كثفت تركيا من جهودها لترتيب خطة ما بعد الانسحاب حيث رسمت استراتيجية تمثلت بـ:

- تدمير الكيانات العسكرية الأمنية التي أنشأتها وحدات حماية الشعب وقسد في المنطقة، وذلك بشن حملة عسكرية، وقصف مقراتهم جواً وبالمدفعية الثقيلة تمهيداً لتنفيذ توغل بري.

- تدمير الهياكل الإدارية والتنظيمية ومختلف المؤسسات الخدمية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.

- لا يقتصر هدف تركيا على السيطرة الأمنية والعسكرية على المنطقة، وإنما ترسم خطة لتهجير سكانها بأكبر نسبة ممكنة ضمن خطة التغيير الديموغرافي «التتريك».

عقدة تل رفعت

لم تتوقف تركيا عن السعي للوصول إلى بلدة تل رفعت، حيث وقفت إيران بحزم في وجهها هذه المرة لكونها ـ تل رفعت ـ تحيط بمدينتي نبّل والزهراء.

وتظهر مختلف اللقاءات والزيارات الكثيرة التي يجريها المسؤولون الأتراك إلى روسيا وواشنطن،

"تسعى تركيا بالاتفاق مع روسيا إلى فتح الطريق البري بين تركيا ـ حلب بهدف تنشيط حركة التجارة، لكن تواجد إيران ومسلحين موالين لها في البلدتين الشيعيتين وانتشار وحدات حماية الشعب في تل رفعت يحولان دون ذلك. وهناك عدة أسباب تدفع إيران إلى الإصرار على وجودها العسكري في نبل والزهراء؛ فهما بمثابة قاعدّة لها ومركز وجودها العسكري في ريف حلب الشمالي."

تظهر التركيز على مدينة تل رفعت، ومنها الزيارة الأكثر أهمية في ديسمبر ٢٠١٨ حيث زار وفد تركي ضمّ وزيرَي الخارجية مولود تشاويش أوغلو، والدفاع خلوصي أكار، ورئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان، ومتحدث الرئاسة إبراهيم قالن، أعقبتها زيارات ضمن الفريق السابق والرئيس التركي كلها كانت تتمحور حول صفقة طرحتها تركيا بترك شرق الفرات، ثم ترك مدينة منبج لتركيا على أن تسحب تركيا يدها نهائياً من ملف إدلب و غربي حلب لصالح قوات الحكومة السورية.

ظلت تل رفعت بيضة القبان بالنسبة لتركيا، وكانت آخر آمالها لا سيما وأن أهم وعد قطعه أردوغان على نفسه بعد استكمال السيطرة على عفرين، بوعد أطلقه للمسلحين السوريين بأن تل رفعت ستكون التالية، وأنّ الجيش التركي سيتجه للسيطرة عليها قريباً.

ما ظهر أن روسيا لم ترفض مقايضة تل رفعت ومناطق مهمة في ريفي حماة وإدلب كما

عرضت روسيا، لكن إيران كانت الرافضة لأي نوع من صفقات جديدة في ريف حلب الشرقي حماية لمدينتي نبل والزهراء. لم تقبل إيران أن يتم تكرار نموذج كفريا والفوعة في ريف حلب، لا سيما وأنها مناطق نفوذ قوية بالنسبة لها، وأن أي صفقة جديدة ستمنح تركيا ومعارضتها السورية فرصة الانتعاش مجدداً والعودة وتهديد حلب هذه المرة.

لكنّ اللافت أنّ الصفقات التي رعتها تركيا بالاتفاق مع روسيا وإيران، انطوت على تغيير التركيبة السكانية لتلك المناطق عامة، كما شهد ريف حلب الشمالي محاولة بعض فصائل المعارضة السورية وبالتعاون مع الجيش التركي, السيطرة على بلدة تل رفعت في ريف حلب الشمالي.

تقع تل رفعت بالقرب من بلدتَي نبّل والزهراء الشيعيتين, وهاتان البلدتان تحاذيان الطريق العام الذي يربط مدينة حلب ببلدة اعزاز الحدودية مع تركيا والتي تسيطر عليها المعارضة.

وتسعى تركيا بالاتفاق مع روسيا إلى فتح الطريق البري بين تركيا ـ حلب بهدف تنشيط حركة التجارة، لكن تواجد إيران ومسلحين موالين لها في البلدتين الشيعيتين وانتشار وحدات حماية الشعب في تل رفعت يحولان دون ذلك.

وهناك عدة أسباب تدفع إيران إلى الإصرار على وجودها العسكري في نبّل والزهراء؛ فهما بمثابة قاعدة لها ومركز وجودها العسكري في ريف حلب الشمالي.

وتعرضت بلدتا الفوعة وكفريا الشيعيتين في إدلب (عدد سكانهما ٧٠٠٠ نسمة في عام ٢٠١٥) للحصار من قبل جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام حالياً) وفصائل معارضة أخرى، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق بين المعارضة والحكومة بوساطة تركية وروسية لفك الحصار عنهما.

بموجب الاتفاق تم إجلاء سكان البلدتين وبينهم مقاتلون موالون للحكومة السورية، في يوليو/ تموز ٢٠١٨، وجرى نقلهم إلى مناطق سيطرة الحكومة بحلب وبالمقابل خرج ١٥٠٠ شخص من بلدتي مضايا والزبداني بريف دمشق، كانتا تخضعان لحصار خانق من قبل الجيش السوري ومقاتلي حزب الله لسنوات.

وبنهاية عام ٢٠١٨، لم يبقَ شيعي واحد في إدلب، الأمر الذي يخشى الإيرانيون أن يتكرر في كل من نبّل والزهراء.

وكانت وسائل إعلام موالية للحكومة السورية تحدثت عمّا يشبه صفقة بين روسيا وتركيا خلال جولة أستانة الحادية عشرة، تضمنت تسليم بلدة تل رفعت إلى القوات التركية والمعارضة الموالية لها، مقابل تسليم بلدة جسر الشغور في إدلب والخاضعة لسيطرة المعارضة إلى القوات الحكومية.

وتتقاسم السيطرة على تل رفعت حالياً عدة أطراف، قوات الحكومة السورية ووحدات حماية الشعب الكردية والقوات الروسية ومليشيات تابعة لإيران وحزب الله اللبناني.

ويسكن في البلدة وريفها حالياً عشرات آلاف الأكراد المهجّرين من عفرين وقراها منذ مارس/ آذار ٢٠١٨.

وتدرك إيران خطورة سيطرة القوات التركية ومن معها على تل رفعت، إذ يشكل ذلك تهديداً على الوجود الإيراني في البلدتين الشيعيتين كما أسلفنا، إذ تسيطر حالياً الفصائل الموالية لتركيا على قرية «براد» وهي أقرب قرية كردية إلى نبّل، ولا تبعد عنها سوى ١١ كيلو متراً.

الليبرالية الجديدة، ونشاط المنظمات الدولية متعددة الجنسيات

إسماعيل خالد

تمهيد:

نعيش اليوم في عالم يموج بالمتغيرات والتحولات، في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. هذه المتغيرات لم تعد جميعها عضوياً بمعزل عن بعضها البعض، بل صارت متلاحمة ومترابطة ترابطاً بحيث أن التغير في أحدها ينتقل بالتبعية إلى المجالات الأخرى، حتى أصبح من الصعب أن نميز أين بالضبط بدأ التغيير، وما هو العامل الذي أحدث التحول.

فإذا نظرنا إلى هذه التحولات، قد نسأل هل كان المحرك لها هو التطور التكنولوجي الرهيب في مجال الاتصالات والمعلومات. أم أن التوجه نحو الاقتصاد الحر، وتحرير التجارة العالمية، وتقليص دور الدولة في العملية الاقتصادية كان هو المحرك الرئيسي للتغيير.

أم أن التحولات السياسية على الساحة المحلية والدولية، كان هو أصل هذه التحولات جميعها. إلا أن ما يمكن الاتفاق عليه أن التحول قائم بالفعل، ويؤثر علينا، شئنا أم أبينا، في كافة جوانب حياتنا اليومية. وكما تغيرت الأفكار والاتجاهات، تغيرت النظم والسياسات، وكان لمجال العمل النقابي العمالي النصيب الأكبر من هذا التغيير، حتى صار التغيير في فكر القيادات النقابية هو المؤشر والعالمة الدالة والدليل الحي على جوهر التحولات العالمية وماهيتها.

فالقيادات التنظيمية المحلية باتت، تتخذ القرارات وتشارك في صنع بعض الأحداث، وتؤثر بذلك في مئات الآلاف من أفراد الطبقة العاملة وكذلك في المجتمعات. فهي بذلك الأوسع تأثيراً.

لا يخفي تصاعد خطر تدهور شروط العمل بسبب تزايد أعداد الدول المتنافسةً في مستويات الدخل والأجور والتكاليف الكبيرة في الاقتصاد العالمي الذي مثل تنوع العمل وشروط العمل.

وكذلك بسبب تحرير الأسواق المالية وأسواق رأس المال مما أثار موجة من الاستثمارات الخارجية المباشرة والمضاربات.

ونتج عن ذلك دخول بضائع مصنعة بأيدي عمالة رخيصة الى أسواق الدول الأخرى ومنها الدول الغنية، ورخص الأيدي العاملة هنا بسبب تدنى الأجور والمزايا. الأجور المنخفضة والمعايير الاجتماعية المتدنية تعرقل جهود النقابات في الدول ذات الأجور المرتفعة من أجل تحسين شروط العمل. وتلك المعايير المتدنية تحفز انتقال الاستثمارات القائمة في الدول ذات الأجور المرتفعة والتعاقد محليا لتوفير الإنتاج والخدمات.

وبالنظر الى تصاعد وتيرة العولمة يمكن القول بان الحاجة قد زادت الى تطبيق معايير العمل الدولية. وذلك بسبب اتساع الاتجاه نحو خفض الأجور، إنهاء الاستخدام، إضعاف آليات الحماية الاجتماعية ...الخ.

ما هي الليبرالية الجديدة، وكيف ظهرت؟

يمكننا القول إن قيام نظام اقتصادي جديد أو بما يمكن تسميته (The Great rist) أو التحول العظيم ظهر بعد أن أثبت النظام القائم فشله في إحداث التوافق بين الأنشطة الاقتصادية ونشاط الشركات متعددة الجنسيات ضمن ضوابط تأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية والحقوقية بدايات سبعينيات القرن المنصرم.

هذا ما تم طرحه من قبل " كلاوس شواب" رئيس منتدى دافوس الاقتصادي، حين اقترح إنشاء مؤشرات تقيس مدى مساهمة كل شركة في هذا النوع من الرأسمالية الجديدة، وهذه المؤشرات تقيس قدرة الشركة في الحفاظ على البيئة والمناخ، وتقدم المجتمعات، والمساهمة في انتشار العدل.

لقد نشأ التطرف الرأسمالي في الغرب بصعود الرأسمال المالي، وقد انتهجت النيوليبرالية أو الليبرالية المتوحشة (ديكتاتورية الأسواق و(ديكتاتورية تقنيات الإعلام الجماهيري) بالتوتاليتارية وتقوم النيوليبرالية على الدعوة المتطرفة إلى الحرية الاقتصادية وإنكار دور الدولة في ضبط آليات وحركة النظام الرأسمالي والتخفيف من شروره الاجتماعية تحديداً في مجال التوزيع والعدالة الاجتماعية ما أدى إلى ظهور التوتاليتارية النيوليبرالية وسطوتها وتنمرها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إذ ضعفت قوى اليسار، وبات (البنك العالمي المركزي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والشركات متعددة الجنسيات) مراكز القرار في العالم بل صارت تمارس السلطة المطلقة على كبريات المجموعات الإعلامية المتخصصة في إنتاج وتوزيع السلع الثقافية والسيطرة على العقول

من خلال الإعلام لترويج ما يتوافق مع مصالحها والتوافق مع المصالح الاقتصادية والمالية لسادة العالم الجديد.

مرتكزات الليبرالية الجديدة

تقوم الليبرالية الجديدة على المرتكزات التالية:

١- الدعوة المتطرفة إلى الحرية الاقتصادية

٢- إنكار دور الدولة في ضبط آليات وحركة النظام الرأسمالي والتخفيف من شرورها الاجتماعية تحديداً في مجال التوزيع والعدالة الاجتماعية.

٣- هيمنتها على المنظمات المالية الدولية.

٤- تعاملها مع البلدان النامية من منطلق التكيف وضرورته مع السوق الرأسمالي العالمي وإبعاد الدولة وإضعافها وترك آليات السوق لكي تعمل طليقة.

إذا أخذنا المبدأ العام في الليبرالية الجديدة وهي عدم تدخل الدولة في أنشطة اقتصادية ومنح الحرية الكاملة لتلك الشركات دون أدنى ضوابط وهذا ما ظهر في بدايات السبعينيات من القرن المنصرم.

أن النظم الاقتصادية المتبعة والتغيرات السياسية أكدت على خذلانها للشعوب بسبب تلك السياسات، وزادت من الفجوة وانعدام الثقة فيما بين الشعوب والمسؤولين

من أجل التوضيح أكثر يمكننا الحديث قليلاً عن المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس

توجهات قوى الليبرالية الجديدة

الليبرالية الجديدة والقوى السياسية الداعمة لها والملتزمة بأهدافها ترى أن تحسين شروط الاستخدام وشروط العمل يحدد ضمناً عن طريق النمو الاقتصادي ولا يمكن تحقيقه عن طريق

"يمكننا القول إن قيام نظام اقتصادي جديد أو بما يمكن تسميته (The Great rist) أو التحول العظيم ظهر بعد أن أثبت النظام القائم فشله في إحداث التوافق بين الأنشطة الاقتصادية ونشاط الشركات متعددة الجنسيات ضمن ضوابط تأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية والحقوقية بدايات سبعينيات القرن المنصرم، هذا ما تم طرحه من قبل • كلاوس شواب" رئيس منتدى دافوس الاقتصادي.

الاتفاقيات الدولية. وإن النظام التجاري الحر هو الشكل الأفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية ومعها رفاهية العمال بما يعني أنه يمكن للدول النامية أن تجذب الاستثمارات عبر تجاهل معايير العمل الدولية.

صحيح أن النمو الاقتصادي يساعد في تحسين شروط العمل وهو شرط ضروري لكنه غير كاف! لأن الأمر يعتمد على توزيع عائد الإنتاج بين العمل ورأس ً فيما يتعلق بالتوزيع فازدياد عدم المساواة في توزيع المال.

فالنمو ليس حيادياً سوف نتوقف عند أبرز التحولات العالمية ذات الانعكاسات على النقابات العمالية، وسنتعرض أهم المحاولات النقابية لمواجهة هذه التحولات على المستويات الوطنية والدولية. ونتبين بعض الملاحظات، مثل موقع الديمقراطية، في المسار العام للنقابات العمالية للدفاع عن الحقوق وحمايتها.

الاقتصاد العالمي.

الليبرالية الجديدة المعولمة ..

إن تحرير التجارة الدولية من أي قيود، وعولمة الأسواق المالية، وتنامي حجم الشركات المتعددة الجنسيات، أدى إلى تقويض الأنظمة القائمة على المستوى الوطني. كما أن قيام أسواق عمل إقليمية كالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال يقضي بخروج القرارات الأساسية المتعلقة بأسواق العمل القومية عن نطاق البلد المعني، حتى بين الاقتصاديات الصناعية، تؤدي مقارنة كلفة اليد العاملة بين بلدان مختلفة الى إحداث تأثير على القدرة التنافسية القومية، كما تؤدي الى صياغة قرارات مشتركة بشأن الاستثمار. كل ذلك في ظل تراجع مضطرد لدور الدولة، في مجال تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية لصالح المؤسسات الدولية المالية والتجارية.

مبادئ الليبرالية الجديدة المعولمة والعلاقات الدولية

تعتبر الليبرالية الجديدة من النظريات التي تندرج ضمن الاتجاه المعياري في العلاقات الدولية، وهي تشدد على منطق التعاون والتقارب بين الدول في العلاقات الدولية بدل منطق القوة والصراع في العلاقات الدولية ووصف أستاذ الفلسفة الأمريكي (روبرت غريس) في كتابه « The workshop and the world“

الوجه الحقيقي لليبرالية الجديدة التي تتجلى مبادئها في فهم العلاقات الدولية وتداخلاتها من خلال:

رفض تلك الصورة التي تقول على أن السياسات الدولية تقوم على منطق القوة، فهذه الصورة للسياسات الدولية لا تأخذ في الاعتبار العواقب الهامة لعديد من التطورات المعاصرة تحت تأثير قوى عديدة نابعة من الاعتماد الدولي المتبادل.

مع نهاية السبعينيات من القرن العشرين، عرف المنظور الليبرالي تطوراً كبيراً خاصة بعد إصدار كتاب روبرت كيوهان وجوزيف ناي وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها مما أدى إلى تراجع العلاقات الاستراتيجية والعلاقات ما بين الدولية لصالح علاقات عبر قومية

الليبرالية الجديدة ترى بأن سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية واقتصاديات العلاقات السياسية الدولية أي الموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون أو التصارع بين الفاعلين الدوليين، في سعيهم نحو تحقيق أهداف الرخاء والثروة- تمثل محوراً أساسياً في محتوى السياسات الدولية.

ووصف المؤرخ الأمريكي (بيتر غران) في كتابه صعود الأغنياء فكرة التحام أو تضافر الأغنياء بغض النظر عن جنسهم أو لونهم لتحقيق مصالحهم على حساب الجميع.

وتنظر إلى علاقات الدولة – المجتمع على أنها لها تأثيرات أساسية على سلوك الدولة في السياسات العالمية، أي أن الأفكار الاجتماعية والمصالح والمؤسسات تؤثر على السلوك من خلال تشكيل أفضليات الدولة.

وعليه وانطلاقاً من هذه الرؤى نجد أن من أهم مبادئ المنظور الليبرالي والتي تساعد على فهم العلاقات الدولية تتمثل في:

- يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينهم.

- التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات.

- نشر مفاهيم الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادراً ما تدخل فيما بينها وغالبا ما تكون الصراعات

بينها وبين دول غير ديمقراطية.

- نشر التجارة ومفاهيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومية. حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية المفترضة للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي وبالتالي الوصول إلى العولمة.

الافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية الجديدة: وهي تتمثل في:

لقد دعا كلاوس شواب مؤسس منتدى دافوس الاقتصادي إلى قيام نظام اقتصادي جديد أو بما معناه التحول الكبير حيث قال: إنّ النظام القائم نظام فاشل ويحتاج إلى بديل أو إعادة نظر. ومن المفترض على النظام الليبرالي الجديد قدرتها على:

- حل المشكلات مرهون بالعمل الجماعي.

- التعاون الدولي الذي يعود بالمنفعة المشتركة للجميع.

- وإن التفاعلات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية يجب أن تلعب دوراً في الأحداث الدولية. والفاعلين هم أولئك الذين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم والذين يؤثر أحدهم على الآخر فيما وراء الحدود. فهي ترى بأن المسألة لا تتعلق بأهمية الدول. بل هي أن المزيد من هذه القوى أصبح يمارس تأثيرا على المحصلة النهائية في السياسة الدولية.

ومن أبرز هذه القوى:

- المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية):

- القوى العابرة للقومية: (الشركات المتعددة الجنسية

> **"الليبرالية الجديدة والقوى السياسية الداعمة لها والملتزمة بأهدافها ترى أن تحسين شروط الاستخدام وشروط العمل يحدد ضمناً عن طريق النمو الاقتصادي ولا يمكن تحقيقه عن طريق الاتفاقيات الدولية. وإن النظام التجاري الحر هو الشكل الأفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية ومعها رفاهية العمال بما يعني أنه يمكن للدول النامية أن تجذب الاستثمارات عبر تجاهل معايير العمل الدولية."**

والتي برزت في الساحة الدولية وإحدى التحديات لسلطة الدولة خاصة من الناحية الاقتصادية فهي تتمتع بقوة ونفوذ في علاقتها مع الدول. الأمر الذي جعل العديد من الدول عازفة عن ممارسة التحكم على أنشطتها. فهي بالرغم من أنها تفتقر للقوة العسكرية. لكنها تمتلك موارد اقتصادية هائلة. بالإضافة إلى فواعل أخرى. كما تقول الليبرالية سواء كانوا جماعات أو أفراد.

أما فيما يخص أيضا التصور الذي تقول به الواقعية أن الدولة فاعل موحد. فإن الليبرالية تفترض بأن الدولة ليست موحدة بل هناك داخليا مصالح متنافسة وقد تكون متعارضة في صنع السياسة الخارجية بين المراكز البيروقراطية وجماعات المصالح والضغط والمؤسسات الإعلامية.

- تتوزع القوة في النظام الدولي وتناسب بين مختلف الفواعل.

- الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض

نظرية السلام الديمقراطي.

- تسعى الدول للحصول على المكاسب المطلقة وذلك مقابل المكاسب النسبية حسب التصور الواقعي.

الافتراضات المتعلقة بطبيعة السياسة الدولية:

يعتبر عام ١٩٧٣ عام ولادة الليبرالية حيث جاء الفصل بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، وما رافقتها من تطورات قد أفقدت الدولة دورها، الذي هيمن على السياسة العالمية لمدة أربعة قرون.

لذلك تعتبر الليبرالية بأن الاعتماد المتبادل هو صفة مميزة لكل نظام، لذلك فإن النظر إلى النظام الدولي يعني النظر إلى أنماط من التفاعلات بين الفاعلين، فالاعتماد المتبادل يركز على الترابط بين الداخلي بين وحدات النظام، وهذا الترابط يؤثر على رغبات صناع القرار في الفعل.

الليبرالية تؤكد على أن مناخ العلاقات الدولية هو أقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى والحرب، فهناك نوع من النظام الدولي آخذ في الاتساع والتكامل، وهو في طريقه إلى أن يفرض نفسه بوصفه نوعاً من العرف والقانون الدولي المقبول طواعية من جميع الدول.

كما أن اهتمامات الدول في سياستها الخارجية أصبحت تنصب على قضايا التطور التقني والاقتصادي، وذلك على حساب القضايا الأمنية، مما أدى إلى بروز مناخ من التفاهم والتعاون بين الدول

المفاهيم الأساسية في تحليل الليبرالية الجديدة:

إن أهم المفاهيم التي تعتمدها الليبرالية في بناء فرضياتها، وتنظر بطريقة مختلفة إلى بعض المفاهيم التي طرحها النموذج الواقعي، مثل: القوة والمصلحة القومية والأمن بالإضافة إلى مفهوم الاعتماد المتبادل

- الأمن: (Security): تعتبر الليبرالية أن انعدام وجود اتصال ونقص المعلومات بين الأطراف والفاعلين يؤدي إلى أزمة ثقة وتخوف بين الدول مما يؤدي إلى ظهور حالة اللا أمن بالنسبة للدول وحتى بالنسبة للقوى الكبرى، وبالتالي فإن الاتصال ين الدول عن طريق هذه المؤسسات والمنظمات شيء ضروري ومهم ومركزي لتحقيق الأمن بالنسبة للدول.

- القوة الناعمة (Soft power): إن مفهوم القوة لدى الليبرالية تعتمد على أساس العوامل المادية، فجوزيف ناي (Joseph Nye) يرى بأن للقوة شقين: الشق الصلب والشق الناعم.

فهو يرى أن كل من القوة العسكرية والاقتصادية مثالان للقوة الصلبة ويمكن استعمالها للإقناع (جزرة) أو للتهديد (عصا). كما يرى أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، إذ بإمكان دولة ما أن تنال النتائج التي تريدها وذلك لأن الدول الأخرى تريد أن تتبعها، تعجب بقيمها، تتشبه بمثلها، تطمح للوصول إلى مستوى رخائها. وبالتالي هذا النوع من القوة تجعل من الآخرين أن يريدوا ما تريد، و هي القوة الناعمة (Soft power)، والتي تعرف على أنها: « قدرة بلد ما على إيجاد وضع تستطيع فيه بلدان أخرى أن تطور أفضلياتها أو أن تعرف مصالحها بطريقة متناغمة مع أفضليات وصالح ذلك البلد»، وهي تنشأ من موارد مثل الجاذبية الثقافية أو الإيديولوجية وكذلك قواعد ومؤسسات النظم الدولية.

الحركة النقابية في مواجهة التحولات العالمية (قواعد السلوك)

بدأت منذ سنوات عدة محاولات نقابية على المستويات المحلية والدولية لمواجهة التحديات التي فرضتها الليبرالية المعولمة. يمكننا

تلخيصها تحت ثلاثة عناوين

- زيادات في العضويات وتنظيم الفئات العمالية الجديدة
- التضامن الدولي مع القضايا والاعتبارات المختلفة لحقوق الإنسان والبيئة وغيرها.
- تطبيق اعتبارات ومعايير العمل الدولية

تطوير وتعميم « قواعد السلوك» في المؤسسات المتعددة الجنسيات سعت الحركة النقابية الدولية ولا سيما المنظمات الدولية القطاعية الى اتفاقيات مع المؤسسات المتعددة الجنسيات سميت «بقواعد السلوك « التي يجب ان تحترم في المؤسسات التابعة للمتعددة الجنسيات أو المتعاقدة معها. ويمكننا أن نحصي العديدً من الاتفاقيات من سنة ١٩٨٨ تتضمن احترام الحقوق الأساسية للعمال.

نقد الليبرالية الجديدة:

لقد تراجعت الليبرالية كما وصف كلاوس شواب نتيجة للأسباب التالية:

١. تنتقد الواقعية النظرية الليبرالية في استمرار وجود القيود على تفاعل الدول في الأنساق الدولية

الفوضوية، وأن فرص التعاون بين الدول ضئيلة.

٢. في حين كان للنظام الليبرالي الرأسمالي إنجازات ملموسة، إلا أن هذا النظام لا يتسم بالتناغم التام.

لقد عانت عملية بناء نظام ليبرالي من بعض الانتكاسات، والنجاح أعقبه انهيار، بمعنى أنه يصلح في بعض المجالات فيما يخفق في بعض المجالات الأخرى.

٣. مثلت أحادية الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر تحدياً كبيراً للنظام الليبرالي الذي ينادي بالتعددية في حل المشكلات

تعتبر الليبرالية الجديدة من النظريات التي تندرج ضمن الاتجاه المعياري في العلاقات الدولية، وهي تشدد على منطق التعاون والتقارب بين الدول في العلاقات الدولية بدل منطق القوة والصراع في العلاقات الدولية ووصف أستاذ الفلسفة الأمريكي (روبرت غريس) في كتابه • The "workshop and the world **الوجه الحقيقي لليبرالية الجديدة التي تتجلى مبادئها في فهم العلاقات الدولية وتداخلاتها.**

السياسية الدولية.

٤. يرى البعض أن أركان النظرية الليبرالية قد تهتز إذا ما كانت القوة مركزة في غير يد الولايات المتحدة، فالصين استطاعت الاستفادة من النظام الليبرالي العالمي بمراحل وأوجهه متعددة ولم تستطع بعض الدول الغربية الاستفادة منها وواجهت تحدياً بسبب نشاط الحركة النقابية.

٥. واجه النظام الليبرالي العالمي أزمة بوصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة ويرى

أضف إلى ذلك حالة عدم التأكد التي نجدها في أوروبا اليوم والتي لها دلالات

عالمية كبرى، تنعكس على ثبات واستقرار أركان النظام الليبرالي العالمي.

٦. صعود بعض النظم ذات الاتجاهات الشعبوية والقومية وتزايد الخوف من الآخر الأمر الذي أثر

على السياسات التي تتخذها هذه الدول – مثل المجر وبولندا والفليبين وتركيا – الأمر الذي ينذر بتراجع القيم الليبرالية.

٧. يرى البعض أن أزمة النظام الليبرالي العالمي هي أزمة شرعية وأهداف اجتماعية. فالجيل الأول من فترة ما بعد الحرب حرصوا على أن يكونوا «داخل» النظام في إطار سياسي واقتصادي في ظل تمتعهم بالخصوصية والحماية. وبذلك بنت الولايات المتحدة وحلفاؤها فكرة النظام على اعتباره مجتمع أمني له مصالح وقيم مشتركة. وبنهاية الحرب الباردة وظهور النظام الليبرالي العالمي والعولمة. تغير هذا الشعور بالمجتمع الأمني. لقد فقد النظام الليبرالي هويته كمجتمع أمني غربي. فالعالم الديمقراطي اليوم أقل أنجلو أمريكية. أقل غربية.)

٨. تشير الكثير من الدراسات إلى ظهور حركات استياء من النظام الليبرالي العالمي. فالحكومات الوطنية المحلية قد أصبحت عاجزة عن تقديم تفسيرات مقنعة لسياساتها. لأنها أصبحت مسخرة لخدمة قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة دون غيرها. بل وفقدت الحكومات السيطرة على أنشطة الشركات الاقتصادية والتجارية الكبرى.

٩.يرى البعض أن النظام الليبرالي العالمي ليست نظرية مثالية طوباوية. ولكنها وجه أخر للواقعية. بل وهزت الثقة في أركان الرأسمالية. وبالتالي مثلت أزمة منذ عام ٢٠٠٨م. وأثارت القضايا المتعلقة بالليبرالية الجديدة المرتبطة بالعولمة وظهرت الدراسات التي تنتقد الليبرالية الذي يقربها من النظرية الواقعية والتي تعترف بالقوة في صورتها المادية.

إن أهم أفكار النظرية الليبرالية والتحديات والانتقادات التي واجهت النظرية الليبرالية لا تزال غير قادرة على شرح وتفسير العديد من ظواهر العلاقات الدولية.

الخاتمة:

إن تحديد ماهية النظرية الليبرالية والكشف عن مفهوم الأساس الذي ترتبط به في تحليل ظواهر العالقات الدولية. ومما لا شك فيه أن النظرية الليبرالية تعترف بالقوة في صورتها الاقتصادية كمحدد أساسي لنمط علاقات الفاعلين. الأمر

المراجع المستخدمة في البحث:

-1 التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب، توفيق مدني، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2003م.

-2 الرأسمالية الشرقية، صلاح الدين مسلم، هيئة الثقافي لشمال وشرق سوريا، شلير للطباعة و النشر 2022م

-3 الحقوق العمالية ومعايير العمل الدولية، أحمد محمد مصطفى، مؤسسة فريدريش ايبيت، القاهرة 2017

-4 الليبرالية الجديدة موجز تاريخي، ديفيد هارفي، ترجمة مجاب الإمام، دار العبيكان السعودية، 2005م

-5 القدرة التفسيرية للنظرية اللبرالية في عالم متغير، مروة خليل مصطفى، جامعة الإسكندرية 2022م

اتفاقية اضنة الجديدة.. والمحاولات التركية للتطبيع مع دمشق

دور الأحزاب التركية في قضايا اللاجئين السوريين في تركيا

أ. مصطفى شيخ مسلم

كثيرة هي المؤشرات التي تفيد في الفترة الأخيرة باحتمالية إقدام دمشق وأنقرة على توقيع اتفاقية، بغطاء روسي، بحيث تكون نسخة مطورة وموسعة عن اتفاقية أضنة للعام 1998، إذ تحمل هذه الاتفاقية مضامين أمنية جديدة مختلفة بعض الشيء عما كان عليه الحال حين توقيع الاتفاقية الأولى، أي وقتما تم التوصل لاتفاقية أضنة والتي كان عمودها الفقري التوافق فيما بين الدول المحررة للاتفاقية، على آلية لمحاربة حزب العمال الكردستاني.

«الاتفاقية الجديدة المزعومة» تنطلق من افتراض الحديث عن حزمة بنود قدمها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى نظيره التركي، رجب طيب أردوغان، خلال لقائهما في مدينة سوتشي الروسية حيث حملت أبرز تلك البنود إشارة صريحة برعاية روسيا لاجتماعات أمنية بين أنقرة ودمشق.

كما يُعرف بأنَّ الاجتماعات الأمنية بين أنقرة ودمشق، ليست بالأمر الجديد والمُستغرب، إنما على النقيض من ذلك، هو أمر تم الاعتراف به من قبلهما عبر تصريحات رسمية خلال السنوات المنصرمة إلّا أنّ طرح الاجتماعات الأمنية من أجل وقف العملية العسكرية المحتملة في مناطق من الشمال السوري، يحمل في طياته على ما يبدو مسعى روسي لتحديث اتفاقية أضنة من أجل تطمين أنقرة بشكلٍ يحفظ مشروع نفوذها المتغلغل في المناطق المحتلة من الشمال السوري.

إنّ المشروع الروسي لا يعني بالضرورة فيما لو كان دقيقاً، حول رعايته للاجتماعات الأمنية بين كل من دمشق وأنقرة: إلى جانب تنسيق عسكري وتعاون مشترك بين دمشق و»قسد» برعاية روسية أيضا، إنّ هذا أمر قابل للتنفيذ المباشر، فثمّة عوائق كثيرة ربما تقف أمام هذه الطروحات، لا سيما وأن التفاهمات بين الطرفين في أحيان كثيرة كانت مجرد حبر على ورق، ولعل اتفاق موسكو (آذار ٢٠٢٠) حول الشمال السوري خير دليل على البنود المعلقة، غير المنفذة بين الطرفين، سواء كان من الجانب الروسي أم التركي، فلم تلتزم أنقرة بوعودها حيال وجود القوى الإرهابية في جنوبي منطقة إدلب، كما لم تلتزم روسيا بالتراجع عن أي منطقة هناك فضلاً عن خرق مستمر للتهدئة الهشَّة أصلاً، لذا فإنّ ما يحكم الاتفاقات بين الطرفين مدى الخلافات أو التوافقات بينهما حول ملفات أخرى ارتبط بها الملف السوري عضوياً، فضلاً عن وجود عوائق أخرى تتعلق بالأطراف الآخرين الفاعلين على الجغرافيا السورية.

لم تبدِ أحزاب الطاولة السداسية موقفاً جلياً حيال فرضية إعادة السوريين إلى وطنهم، وتقديمها على أنها مفتاح حل المشكلات التركية، ويعود ذلك لأكثر من عامل، أهمُها؛ اختلاف نظراتها وموقفها، فمواقف كل من حزب المستقبل وحزب الدفا وحزب السعادة، لا تعادي اللاجئين، وتنظر إليهم وجهة نظر إنسانية - حسب زعمهم - فهي تختلف تماماً عن موقِفي حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد.

فإنّ احتمالات اتجاه موسكو لتفعيل اتفاقية أضنة جديدة قد ينتج عنها السماح بتدخّل تركي أكبر داخل سوريا إذا ما احتاجت أنقرة ذلك، تتجاوز المسافة المتفق عليها في اتفاقية أضنة عام ١٩٩٨.

تختلف إلى حد كبير، بنود اتفاقية أضنة وبنود الاتفاق التركي - الروسي الأخير، حيال شمال وشرق سوريا والذي جرى التوصل إليه بعد العملية العسكرية التركية عام ٢٠١٩.

ففي العام ٢٠١٩، توصلت كل من تركيا وروسيا والولايات المتحدة إلى اتفاقين منفصلين، وذلك عقب العملية التركية التي حملت اسم «نبع السلام»، والتي نتج عنها احتلال تركيا و»الجيش الوطني» المدعوم لمنطقتي تل أبيض ورأس العين شمال شرق سوريا، ونص الاتفاقان حينذاك على اجتياح القوات التركية بعمق من ٣٢ إلى ٣٥ كيلومترا لضمان أمن حدودها.

ويعتقد مراقبون للشأن السوري، أنه كما سعت روسيا لترسيخ اتفاقية «فك الارتباط» بين سوريا وإسرائيل ونشرت قوات دولية في الجولان آنذاك، فإنها تسعى الآن لتفعيل الاتفاقات المؤقتة، ولإعادة تفعيل اتفاقية أضنة، والتي من شأنها أن تمهد الطريق لـ «إعادة الشرعية» على الحكومة السورية الحالية.

ما هي اتفاقية أضنة؟

في العام ١٩٩٨ وقّع النظام السوري، في فترة حكم الرئيس السابق حافظ الأسد، وأنقرة اتفاقا في مدينة أضنة، جنوبي تركيا، الذي حمل اسمها، عقب أزمة نتج عنها توتر العلاقات وحشد تركيا جنودها على طول الحدود السورية بهدف تنفيذ عمل عسكري، إلا أنّ وساطة شاركت فيها جامعة الدول العربية ومصر وإيران حالت دون ذلك.

ونصّت آنذاك الاتفاقية على تعاون سورية التام مع تركيا في مكافحة ما سمته تركيا حينها بـ «الإرهاب» عبر الحدود، وإنهاء دمشق جميع أشكال دعمها «لحزب العمال الكردستاني»، وإخراج زعيمه عبد الله أوجلان من التراب السوري، وإغلاق معسكراته في سورية ولبنان ومنع تسلل مقاتليه إلى تركيا. كما تضمّن حق تركيا في الاحتفاظ بحقها في ممارسة الدفاع عن النفس وفي المطالبة بتعويض عادل عن خسائرها في الأرواح والممتلكات، إذا لم توقف سورية دعمها لحزب "العمال الكردستاني" فوراً. كذلك نص على إعطاء أنقرة حق ملاحقة ما تسميهم تركيا بالإرهابيين في الداخل السوري حتى عمق خمسة كيلومترات، واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة إذا تعرض أمنها القومي للخطر، واعتبار الخلافات الحدودية بين البلدين منتهية بدءاً من تاريخ توقيع الاتفاق، دون أن تكون لأي منهما أي مطالب أو حقوق مستحقة في أراضي الطرف الآخر.

> **"إنّ احتمالات اتجاه موسكو لتفعيل اتفاقية أضنة جديدة قد ينتج عنها السماح بتدخّل تركي أكبر داخل سوريا إذا ما احتاجت أنقرة ذلك، لتتجاوز المسافة المتفق عليها في اتفاقية أضنة عام ١٩٩٨، فتختلف إلى حد كبير، بنود اتفاقية أضنة وبنود الاتفاق التركي - الروسي الأخير، حيال شمال وشرق سوريا والذي جرى التوصل إليه بعد العملية العسكرية التركية عام ٢٠١٩.**"

التطورات التي أفضتْ لتوقيع اتفاق أضنة

في ٢٤ يوليو/ تموز من عام ١٩٩٨، عقد مجلس الأمن القومي التركي اجتماعًا تناول فيه زيادة الهجمات لعناصر "العمال الكردستاني" ذلك العام داخل تركيا، وجرى فيه التأكيد على أن سبل تقويض الحزب ستستمر دون توقف. وقال قائد القوات البرية التركية آنذاك الجنرال أتيلا أتيش، في كلمة بولاية هطاي (جنوب تركيا)، يوم ١٦ سبتمبر/ ايلول ١٩٩٨: "نفد صبرنا تجاه سورية.. سيكون لتركيا الحق في اتخاذ جميع أنواع التدابير في حال لم تُلبّى تطلعاتها"، ليلمح بذلك إلى الدولة السورية بأن حمايته لزعيم "العمال الكردستاني" سيُعدّ سببًا لإعلان الحرب. وخلال الشهر نفسه، انعقد اجتماع جديد لمجلس الأمن القومي التركي، وجرى خلاله التأكيد على عزم تركيا على التدخل عسكريًا بسورية في حال عدم ترحيل أوجلان خارج حدودها.

وفق تفاصيل أوردتها وكالة "الأناضول". ومع تصاعد التوتر، قام الرئيس المصري وقتها حسني مبارك، بدور الوساطة بين الجانبين التركي والسوري، لتبدأ بعدها مفاوضات في ولاية أضنة التركية (جنوب)، توجت في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨، بإبرام الجانبين التركي والسوري "اتفاق أضنة". وعلى خلفية التطورات، خرج أوجلان من سورية في ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨، وتنقل بين اليونان وروسيا وإيطاليا بحثًا عن اللجوء، ليتم القبض عليه عام ١٩٩٩ في كينيا.

بنود اتفاقية أضنة

- بموجب مبدأ المعاملة بالمثل لن تسمح سورية لأي أنشطة تنطلق من أراضيها، من شأنها تشكيل تهديد على أمن واستقرار تركيا. لن تسمح سورية بإمدادات الأسلحة والمواد اللوجستية والدعم المالي والأنشطة الدعائية لـ"العمال الكردستاني" على أراضيها.
- سورية اعترفت بأن "العمال الكردستاني" منظمة إرهابية، وإلى جانب التنظيمات الإرهابية الأخرى حظرت سورية جميع أنشطته وامتداداتها.
- لن تسمح سورية لحزب "العمال الكردستاني" بإنشاء معسكرات وإقامة مرافق للتدريب أو الحماية أو إجراء أنشطة تجارية.
- لن تسمح سورية لأعضاء "العمال الكردستاني" باستخدام أراضيها للعبور إلى دول ثالثة.
- ستتخذ سورية جميع أنواع الإجراءات لمنع زعيم "العمال الكردستاني" (عبد الله أوجلان) من الدخول إلى الأراضي السورية، وستعطي تعليمات لجميع المسؤولين على حدودها في هذا الاتجاه.
- يعد الجانب السوري بتنفيذ التدابير اللازمة المذكورة في المواد الواردة أعلاه من أجل الوصول إلى نتائج ملموسة.

توسيع الاتفاق في ٢٠١٠

تم توسيع الاتفاق عبر توقيع الجانبين في ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ على "اتفاقية التعاون المشترك ضد الإرهاب والمنظمات الإرهابية". الاتفاقية التي تمتد صلاحيتها لـ٣ أعوام تتضمن ٢٣ بندا، وتشمل التعاون الأمني المشترك في مكافحة الإرهاب وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني وتفرعاته وفق ما تصفه انقرة.

وتشدد الاتفاقية على السعي المشترك ضد نشاط "العمال الكردستاني" والمنظمات الأخرى التي تصفها تركيا بالإرهابية، ومنع أنشطة المنظمات الإرهابية عبر المتابعة المستمرة لها، وإلقاء القبض على أعضاء المنظمة "الإرهابية" وتسليمهم، وتبادل المعلومات والوثائق والمعلومات الاستخباراتية، وعدم سماح الجانبين التركي والسوري باستخدام أي تنظيم إرهابي لأراضيهما.

الأحزاب التركية في الانتخابات وقضايا اللاجئين السوريين

توصَّل قادة أحزاب المعارضة التركية، المنضوية تحت مظلة «الطاولة السداسية»، لمذكرة تفاهم مشتركة، استعداداً للخوض في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، والتي من المرجح تقديم موعدها، وذلك عقب إعلان الرئيس التركي أردوغان، أنه سيستخدم صلاحياته كرئيس لأجل إجرائها في ١٤ أيار المقبل، عوضاً عن ١٨ حزيران المقبل.

إذ تعدّ المذكرة بمثابة خارطة طريق مشتركة للسياسات، تتطلع الأحزاب الستة الموقعة عليها لتطبيقها حال فوزها بالانتخابات المقبلة وبلوغها سدة الحكم، وتهدف كذلك لتغيير الأوضاع في تركيا وسياستها الداخلية والخارجية، من خلال تنفيذ بنودها التي بلغت ٢٣٠٠ بند، وتوزعت على ٩ أبواب، و٧٥ عنواناً فرعياً، حيث يتركز الهدف المحوري للوثيقة على تغيير نظام الحكم الرئاسي المعمول به حالياً، واستعادة نظام الحكم البرلماني «المعزز من أجل

نظام قوي ليبرالي وديمقراطي عادل، يتم فيه الفصل بين السلطات مع هيئة تشريعية فعالة وتشاركية، وسلطة تنفيذية مستقرة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وقضاء مستقل وحيادي»، وذلك على حساب جعل منصب الرئاسة فخرياً، عبر تجريده من الصلاحيات الواسعة وأن ينتخب لولاية واحدة من ٧ سنوات، مع إقالته من حزبه بعد انتخابه، وعدم عودته إلى ممارسة النشاط السياسي بعد الانتهاء من منصبه. وطالت المذكرة شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بدءاً من «القانون والعدالة والقضاء»، و»الإدارة العامة»، و»مكافحة الفساد والشفافية والتدقيق»، ومروراً بـ»الاقتصاد والتمويل والعمل»، و»العلوم والبحث والتطوير والابتكار»، و»ريادة الأعمال والتحول الرقمي»، و»السياسات القطاعية»، و»التعليم والتدريب»، و»السياسات الاجتماعية»، وانتهاء بـ»السياسة الخارجية والدفاع والأمن وسياسات الهجرة».

غير أن اللافت هو عدم تركيز المذكرة على أولوية مسألة اللاجئين السوريين، التي طالما استخدمتها أحزاب المعارضة كورقة ضاغطة على حزب العدالة والتنمية الحاكم في البازار الانتخابي، وأطلق بعض قادتها، خاصة قادة حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد، تصريحات توعدوا فيها اللاجئين السوريين بالعمل على إعادتهم إلى بلادهم «بالطبل والزمر» فور وصوله للسلطة، وذلك عبر التفاهم مع حكومة دمشق، بعد تطبيع علاقات بلادهم معها، إذ لم تشغل قضية اللاجئين السوريين في تركيا حيزاً في الوثيقة، يتناسب مع الحملات التي شُنت ضدهم في السنوات السابقة، فورد ذكرهم في الفقرة الأخيرة من الباب الأخير فيها، وتحديداً في آخر ثلاث صفحات منها، وذلك في إطار فقرة تتناول سياسة الهجرة.

إذاً، لم تُبدِ أحزاب الطاولة السداسية موقفاً جلياً حيال فرضية إعادة السوريين إلى وطنهم،

> **ربما، هي المرة الأولى التي تتوافق فيها أحزاب المعارضة على ضرورة القيام بأنشطة توعية عامة من أجل القضاء على نقص المعلومات والتحيزات ضد اللاجئين في المجتمع، ومكافحة إساءة معاملة النساء والأطفال المهاجرين، مع تطوير آلية تضمن حصول جميع أطفال المهاجرين وطالبي اللجوء على التعليم، وإعداد مواد تعليمية ومناهج تعليمية عالية الجودة حتى يتمكن اللاجئون من تعلم اللغة التركية.**

وتقديمها على أنها مفتاح حل كل المشكلات التي تعصف بتركيا، و يُرجع ذلك لأكثر من عامل، أهمها هو اختلاف نظراتها وموقفها إليهم، فمواقف كل من حزب المستقبل وحزب الدفا وحزب السعادة، لا تعادي اللاجئين، وتنظر إليهم من وجهة نظر إنسانية وأخلاقية ودينية، بحسب زعمهم، لذا فهي تختلف تماماً عن موقفي حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد، اللذين وقفا وراء أغلب الحملات التي استهدفت اللاجئين السوريين في أكثر من مناسبة، وطالب بعض قادتهما بترحيلهم إلى بلادهم، وذلك بعد أن حمّلوهم مسؤولية أزمات تركيا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وباعتبار أن الوثيقة توافقية، اضطر ساسة هذين الحزبين إلى قبول الموقف المتوافق مع القوانين التركية والدولية في قضية اللجوء والهجرة، الأمر الذي يفسر أن الوثيقة تضمنت ثلاث نقاط، أولها ارتكز إلى ضمان عودة السوريين الخاضعين لـ»الحماية المؤقتة» إلى بلدهم في أقرب وقت ممكن، لكن

ليس كيفما اتفق، بل وفقاً للقانون المحلي التركي والقانون الدولي، مع عزم المعارضة على منع تشكيل ما سمّته «الكانتونات غير المنضبطة» للاجئين في بعض أحياء المدن التركية. وثانيها يتجسد في رفض تحويل تركيا إلى «مستودع لاجئين» لأوروبا، بما يعني أن المعارضة ستقوم بمراجعة اتفاقية «قبول الإعادة» الموقعة عام ٢٠١٤، واتفاقية ١٨ آذار ٢٠١٦، اللتين وقعتهما تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وكانتا تهدفان إلى التعامل مع اللاجئين وفق مبدأ تحمّل المسؤولية المشتركة، وتقاسُم الأعباء. كما أنها ستقوم بإجراءات عديدة في هذا الخصوص، تشمل إعادة هيكلة المؤسسات المتعلقة بطالبي اللجوء، ولا سيما مديرية إدارة الهجرة، وتعزيز البنى التحتية لإدارتها وموظفيها، ومراجعة قانون الأجانب والحماية الدولية، وتأمين الحدود بالأبراج الكهروضوئية، وأنظمة الإضاءة، وكاميرات رؤية ليلية، وأنظمة الأمن المتكاملة، ونشر المسيرات، وعدم السماح بالعبور غير القانوني للحدود. وثالثها يتمحور حول بذل جهود من أجل بدء حوار مكثف مع جميع الأطراف الممثلة لمختلف شرائح الشعب السوري، و»الإدارة السورية» باستثناء الجماعات الإرهابية، بغية التوصل إلى سلام دائم في إطار قرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار ٢٢٥٤، ودعم جهودها للتوصل إلى حل سياسي، وحماية وحدة أراضي تركيا، بالإضافة إلى دعم مشاركة رجال الأعمال الأتراك في إعادة الإعمار والاستثمار في سوريا.

ربما، هي المرة الأولى التي تتوافق فيها أحزاب المعارضة على ضرورة القيام بأنشطة توعية عامة من أجل القضاء على نقص المعلومات والتحيزات ضد اللاجئين في المجتمع، ومكافحة إساءة معاملة النساء والأطفال المهاجرين، مع تطوير آلية تضمن حصول جميع أطفال المهاجرين وطالبي اللجوء على التعليم، وإعداد مواد تعليمية ومناهج تعليمية عالية الجودة حتى يتمكن اللاجئون من تعلم اللغة التركية. كما أنها المرة الأولى أيضاً التي تُجمع فيها أحزاب فاعلة في المعارضة التركية على «ضرورة إحلال السلام في سوريا على أساس القرارات الأممية»، وإقرارها بوجوب التواصل مع جميع الأطراف الممثلة للشعب السوري، من أجل الوصول إلى السلام.

لا يزيل التغيير في موقف بعض أحزاب المعارضة مخاوف السوريين في تركيا، حيث ما يزال القلق ينتابهم من أن تنعكس نتائج الانتخابات المقبلة على أوضاعهم سلباً في حال فوز المعارضة في الرئاسة، خاصة أن مذكرة التفاهم تتوعد بالعمل على إعادة السوريين المشمولين بقانون الحماية المؤقتة، وبتضييق نطاق منح الجنسية الاستثنائية، من خلال مراجعة القانون ذي الصلة والتشريعات الثانوية، بالإضافة إلى إعادة فحص الإجراءات السابقة المتعلقة بمنح الجنسية. كما أن إجراءات الترحيل التي تقوم بها السلطات التركية بحق بعض اللاجئين يزيد من حدّة حالة الترقب والخوف، في ظل تزايد أعداد السوريين المرحلين إلى مناطق الشمال السوري.

المصدر:

-ويكيبيديا.

-روسيا اليوم.

-مراجع مختلفة.

المرأة بين الصراع وإثبات الوجود!

غالية الكجوان

إن الحالة الجدلية الأزلية بين الرجل والمرأة وأيهما الأكثر تأثيراً وحضوراً! أدّت إلى إشراك المرأة في الصراع الطبقي والقومي والتحرّري الذي نسميه بالصراع العنيد من أجل بناء نموذج المرأة الحرة، أو إحياء الجوهر الحقيقي للحياة الحرة، وبهذه المقارنة العميقة نستطيع استنتاج الكثير من المعاني السامية حولها، حيث تعيش المرأة في المجتمعات الشرقية أوضاعاً متفاوتة، بين الحصول على شيء من الحقوق وبين هدرها جميعها، ومع تصاعد حالة الاستبداد السياسي للدولة القومية في المحيط الإقليمي تصاعدت درجة استبداد الرجل الشرقي، فعُدّت المرأة أوّل المتضررين وآخرهم، وهنا تبقى المرأة تدور في فكرة النهوض في الشرق الأوسط.

> **”عند كل مشكلة أو أزمة أو نكبة اجتماعية أو سياسية وحتى اقتصادية نرى دائماً بأن الضحية الأولى والخاسرة الأكبر هي المرأة دون شك، يعود هذا كله للمعايير الاجتماعية السلبية التي أدّت إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وأيضاً لقبول المفاهيم الذكورية المرتبطة بهيمنة الرجال ومنحهم حق السيطرة وأساليب العنف الجسدية والنفسية والعقلية والعاطفية التي تستهدف المرأة“**

علماً لم تأتِ هذه الوضعية من فراغ, وإنما كانت نتاج نضال وسعي كبيرَين. ومعارك وحروب ضارية لتُثبت المرأة نضالها ضد الاستبداد والدكتاتورية ومقاومة القمع أو الاضطهاد أياً كان نوعه وشكله. سلطوياً أم اجتماعياً أم سياسياً, حيث أثبتت لنا الثورات التحررية الوطنية التي شهدها القرنان التاسع عشر والعشرون, أن أيّة فلسفة أو تيار أو ثورة لا تقوم بمعالجة قضية المرأة بصورة جذرية وحتمية. محكوم عليها في نهاية المطاف بالفشل أو الانهيار أو بالانحراف عن أهدافها النبيلة والسامية.

هنا ملف وباء العنف الممنهج ضد المرأة يحتاج إلى قراءة صحيحة لجذور التاريخ, ولمعالجة حاسمة وسريعة تشريعياً وثقافياً وقانونياً وتعليمياً من أجل الانتقال إلى مجتمع ديمقراطي سليم, فالعنف مشكلة لا تتصل بانتمائنا أو عقائدنا أو ديننا أو وجودنا, بل تتصل بالمعنى والمبنى عليه الأساس.. مثلاً لا يمكن أن نتوقع من رجل مناصر للديمقراطية وحقوق الإنسان وقيم المساواة والعدالة والحرية.. أن يعنِّف المرأة نفسياً وفكرياً وحتى جسدياً, لكن يفعل كلّ ذلك بل أكثر.. لأنه حقيقة لا يؤمن, ولا يعترف بدور المرأة وحريتها.

هنا تكمن المشكلة الحقيقية بالذهنية الذكورية السائدة, والقائمة على استعباد وانتهاك وسلب المرأة حقوقها. وبهذا الشكل يبدأ العنف الممارس بحق المرأة, ويساهم فيه كامل المجتمع وبكل أفراده وفئاته, دون أي إدانة أو استنكار, بل ربما تكون الإدانة إن وجدت, فهي للضحية ”المرأة“, من جهة ومن جهة أخرى لأن المجتمع لا يسمح لها عبر قوانينه وإسقاطاته الظلامية أو عبر العادات والتقاليد والأعراف غير العادلة والأمراض المجتمعية... والتي تعطي للعنف المسيء بكل أشكاله والممارس بحق المرأة المبرر, ليستمدّ شرعنته من الأنظمة القوموية النابعة من العقلية والمفاهيم الذكورية, والتي تسعى وتعمل منذ العصر السومري للتحكم والسيطرة على الأنثى منذ لحظة ولادتها حتى موتها, وبهذا يعود التكوين الذهني والوجداني لكل من المرأة والرجل إلى الإرث التاريخي والثقافي والاجتماعي والتعليمي الذي يساهم في تكوين الصورة النمطية والجنسوية للرجل والمرأة بشكل خاص, بحيث يحصرها في إطار تقليدي من الوظائف والأدوار والمكانة الاجتماعية في الحياة العامة, فلذلك يبدأ البناء الاجتماعي بالتراكم العديد من الضغوطات والعوائق الناجمة عن أحداث وعوامل الحياة اليومية والدافعة إلى العنف المباشر. فيتحول العنف من نتيجة إلى سبب, فيولد يومياً مزيداً من العنف والشراسة التي تخلق زاوية مفرغة تتكاثر فيها السلوكيات والأساليب العنيفة, إلى أن تتحوّل إلى أسلوب الحياة بين الرجل والمرأة.

فعند كل مشكلة أو أزمة أو نكبة اجتماعية أو سياسية وحتى اقتصادية نرى دائماً بأن الضحية الأولى والخاسرة الأكبر هي المرأة دون شك, يعود هذا كله للمعايير الاجتماعية السلبية التي أدت إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة. وأيضاً لقبول المفاهيم الذكورية المرتبطة بهيمنة الرجال

”إن الحالة الجدلية الأزلية بين الرجل والمرأة وأيهما الأكثر تأثيراً وحضوراً! أدّت إلى إشراك المرأة في الصراع الطبقي والقومي والتحرري الذي نسميه بالصراع العنيد من أجل بناء نموذج المرأة الحرة، أو إحياء الجوهر الحقيقي للحياة الحرة، وبهذه المقارنة العميقة نستطيع استنتاج الكثير من المعاني السامية حولها، حيث تعيش المرأة في المجتمعات الشرقية أوضاعاً متفاوتة في حصولها على شيء من حقوقها.“

ومنحهم حق السيطرة وأساليب العنف التي تستهدف المرأة, سواءً كانت من الناحية الجسدية أم النفسية والعقلية والعاطفية, باستخدام كل وسائل وأدوات القهر والظلم والاستغلال من الألفاظ والكلمات. فبالصرخة الواحدة يستطيع أن يسيطر على كل الأجواء الموجودة ليصل إلى حد القتل والاغتصاب مروراً بالضرب والإهانة. وبالتالي تحبس بين أربعة جدران كأسيرة لا يحق لها إبراز هويتها الأنثوية المستقلة.

لذلك إنّ نضال المرأة في ظل تسارع الأحداث, والظروف المعقدة والأليمة التي عاشتها. كانت من أجل تحرير ذاتها ومجتمعها, بحيث لا يمكن أن تتحقق حرية المجتمع ما لم تتحقق حرية المرأة. ومن أجل تحقيق ذلك كله لابد على المرأة أن توحد صفوفها وطاقاتها وجهودها أكثر وتنزع القيود التي تكبل حريتها, وتمنعها من السير قُدما لتحقيق أحلامها, وطموحاتها في الحياة الحرة, وتكون صانعةً للسلام والعدالة اللتين تناضل وتكافح لتحقيقهما خطوة بخطوة, من خلال المبادئ الأخلاقية.

رؤية مجلس المرأة في حزب سوريا المستقبل الذي يعد إنجازاً عظيماً في مسيرة تاريخ حرية المرأة. وكما له دور بارزٌ في تخفيف معاناة وحالات العنف التي تتعرّض لها المرأة واتخاذه من قدسية الدفاع عن النفس والتوعية الفكرية والحياة التشاركية بين الجنسين أساساً في نضاله, ليزيد من إيمان وعزيمة المرأة بذاتها وبأهدافها, ولإبراز الهوية النسائية المتعددة الثقافات.

إلى جانب ذلك لا ننسى الدور القذر الذي لعبته الحركات الإرهابية المضللة باسم الدين. والجرائم البشعة التي ارتكبتها بحق الشعوب, وخاصة بحق النساء اللواتي خرجن من عباءات التقاليد البالية, والأعراف الزاجرة والقامعة لتحقيق وجودها الحر الفاعل والمتفاعل. ليس فقط على مستوى المساهمة في الإنتاج والحياة الاجتماعية, بل في كافة الميادين دفاعاً عن أسرتها وأمن عائلتها ومجتمعها جنباً إلى جنب الرجل. وفي الوقت ذاته على المرأة أن تحافظ على إرثها التاريخي العريق المتجذر بالأرض والوطن منذ آلاف السنين لتكون الشخصية الطليعيّة والرائدة في صنع الحياة من الموت, وتكون على قدر المسؤولية والوعي. وتتمثل هذه المسؤولية بإعداد جيل واعٍ قادر على إيجاد مساحة للتعبير عن ذاته. ويؤمنّ بحقّ المرأة قبل الرجل. وبالحرية والمشاركة الفاعلة في الحياة. ومن هذا المنطلق تتحد جميع النساء, لتتحد جميع الثقافات والمعتقدات والألوان والأصوات لتصل إلى حالة الانتفاضة التي تعود إلى حادثة اغتيال الأخوات ميرابال, اللواتي قدن كفاحاً فريداً, وقاتلن ضد الطغاة والفاشية من أجل تحقيق الحرية الديمقراطية, حتى أصبحن أملاً لجميع نساء العالم.

البيئة والسياسة

لقمان أحمي

تمهيد:

البيئة نظام متكامل، سمحت في كل فترة من فتراتها لأنواع عديدة من الكائنات بالحياة على الكوكب، كما أنها منعت أسباب الحياة عن كائنات عديدة أخرى، فظروف الحياة لنوع معين تختلف عن نوع آخر، وعندما تختلف الظروف ينقرض نوع أو أنواع وتهيَّؤ الظروف لعيش أنواع أخرى، والطبيعة لا تراعي الأحاسيس والمشاعر عندما تعيد التوازن المتعارف عليه منذ تكوّن ظروف عيش البشر على الأرض.

فعملية التأثير متبادلة بين البيئة والبشر كون الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يملك ملكة التفكير، وبسبب ذلك أنشأ نظماً متعددة، فالذي كان يقلق البشر ومازال هو الاستمرار، ولأجل الاستمرار لابد من الحماية من ظروف الطبيعة وكائناتها، والتكاثر وتأمين الغذاء، وبذلك تُبنى أفكار عديدة ما بين التعايش بوئام ضمن الطبيعة إلى الفكرة التي تقول بأن البشر يجب أن يتسيّدوا الطبيعة ويجيّر كل شيء لخدمتهم، وفي كل عصر كان هناك نظام سياسي يتبنى فكراً أو فلسفة ما، للتعامل مع الطبيعة والبيئة.

فالنظام هو ترتيب الأمور على نحو معين لتحقيق هدف محدد.

وتتركز افتراضات النظام في النظرية العامة للنظم بما يأتي:

- إن النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.
- إن أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.
- إن كل جزء من أجزاء النظام يمكن أن يتصف بدرجة معينة من الاستقلال عن الأجزاء الأخرى المرتبطة به.

البيئة:

البيئة توفر الثروات الطبيعية إضافة إلى وظائف النظام البيئي التي تعتمد عليها لإنتاج الغذاء وتوفير المواد الأولية وتوفير الطاقة، وتدوّر البيئة منتجاتها بشكل كامل، كما تدوِّر البيئة جزئياً مخلفات المنتجات والنفايات الناتجة من النشاطات البشرية، وتمثل البيئة للبشر المصدر الأساسي للغذاء والاستجمام والقيم الروحية.

النظام البيئي والتوازن الإيكولوجي

البيئة يحكمها ما يسمى بالنظام البيئي والتوازن الإيكولوجي، وهما فكرتان متلازمتان من الناحية العلمية، والإنسان جزء من نظام معقّد يتفاعل معه ويؤثر فيه عن طريق المجتمع ومن خلاله، والظواهر البيئية الناتجة عن التغيّرات التي يحدثها الإنسان في بيئة الأرض من خلال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها، لا يمكن فهمها إلا في إطار علاقة ثلاثية تبادلية تقوم بين الإنسان والمجتمع والبيئة.

النظام البيئي عبارة عن وحدة بيئية متكاملة تتكوّن من كائنات حية ومكونات غير حية متواجدة في مكان معين، يتفاعل بعضها مع بعض، وفق نظام دقيق ومتوازن، في ديناميكية ذاتية.

عناصر البيئة:

يمكن تقسيم البيئة، وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم، إلى ثلاثة عناصر هي:

البيئة الطبيعية: وتتكون من أربعة نظم مترابطة وثيقاً هي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن، ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات، وهذه جميعها تمثل الموارد المتاحة للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى.

البيئة البيولوجية: وتشمل الإنسان الفرد، وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي، وتعد البيئة البيولوجية جزءاً من البيئة الطبيعية.

البيئة الاجتماعية: ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ما هي علاقة حياة الإنسان مع غيره، ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معاً وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يُعرف بالنظم الاجتماعية.

إن عدم قدرة البيئة على تجديد نفسها، نتيجة نشاط الإنسان المتسارع، في الوقت المناسب يحدث الخلل في التوازن البيئي.

خصائص النظام البيئي

يتكون كل نظام بيئي مما يأتي: كائنات غير حية وهي المواد الأساسية غير العضوية والعضوية في البيئة.

كائنات حية تنقسم إلى قسمين رئيسين:

- كائنات حية ذاتية التغذية: وهي الكائنات الحية التي تستطيع بناء غذائها بنفسها من مواد غير عضوية بسيطة بوساطة عمليات البناء الضوئي، مثل النباتات الخضر، وتعتبر هذه الكائنات المصدر الأساسي والرئيسي لجميع أنواع الكائنات الحية الأخرى بمختلف أنواعها، كما تقوم هذه الكائنات باستهلاك كميات كبيرة من ثاني أوكسيد الكربون خلال عملية التركيب الضوئي وتقوم بإخراج الأوكسجين في الهواء.

- كائنات حية غير ذاتية التغذية: وهي الكائنات الحية التي لا تستطيع تكوين غذائها بنفسها وتضم الكائنات المستهلكة والكائنات المحللة.

والكائنات المستهلكة اثنان:

المستهلك الأول: هي الكائنات آكلات الحشائش مثل الحشرات التي تتغذى على الأعشاب، كائنات مستهلكة تعتمد على ما صنعه النبات وحوّله في أجسامها إلى مواد مختلفة تبني بها أنسجتها وأجسامها، سميت كذلك لأنها تعتمد مباشرة على النبات.

المستهلك الثاني: هي الحيوانات التي تتغذى على الحشرات) المستهلك الأول) أي أنها تعتمد على المواد الغذائية المكونة لأجسام الحشرات والتي نشأت بدورها من أصل نباتي.

أما الكائنات المحللة فهي تعتمد في التغذية غير الذاتية على تفكك بقايا الكائنات النباتية والحيوانية وتحولها إلى مركبات بسيطة تستفيد منها النباتات ومن أمثلتها البكتيريا والفطريات وبعض الكائنات المترمة.

التلوث البيئي أو الخلل في التوازن البيئي

التلوث البيئي مصطلح يُعنى بكافة الطرق التي يتسبب النشاط البشري في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، وهو أحد أكثر المشاكل خطورة

"البيئة نظام متكامل، سمحت في كل فترة من فتراتها لأنواع عديدة من الكائنات بالحياة على الكوكب، كما أنها منعت أسباب الحياة عن كائنات عديدة أخرى، فظروف الحياة لنوع معين تختلف عن نوع آخر، وعندما تختلف الظروف ينقرض نوع أو أنواع وتهيؤ الظروف لعيش أنواع أخرى، والطبيعة لا تراعي الأحاسيس والمشاعر عندما تعيد التوازن المتعارف عليه منذ تكون ظروف عيش البشر على الأرض."

على البشرية، وعلى أشكال الحياة الأخرى على كوكبنا، ففي مقدور هواء ملوث أن يسبب الأذى للمحاصيل، وأن يحمل في طياته الأمراض التي تهدد الحياة.

وتهدد ملوثات الماء والتربة قدرة المزارعين على إنتاج الغذاء الضروري لإطعام السكان، كما تهدد الملوثات البحرية الكثير من الكائنات العضوية البحرية.

وللتلوث أنواع عديدة منها: تلوث الهواء، تلوث الماء، تلوث التربة، التلوث بالضجيج، التلوث بالنفايات السائلة والصلبة، التلوث البصري، التلوث بالإشعاعات وغيرها.

السياسة

السياسة لغةً: هي القيام على الشيء بما يصلحه.

وكثيراً ما تُفهم بمعنى الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة، أو دستور الدولة ونظام الحكم

فيها، ورغم ذلك فإن هنالك قدراً من الاتفاق على أن السياسة تتعلق بالسلطة في الدولة والمجتمع شكلاً ومضموناً، وأنها تعني ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة.

•خصائص النظام السياسي:

يتميز النظام السياسي بالخصائص الاتية:

١- امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع، ومن ثم تكون قوانينه وأنظمته وقراراته ملزمة للكافة .

٢- تحكم علاقات عناصر النظام السياسي قواعد قانونية وسياسية، ومن ثم فهو يتمتع باستقلال ذاتي نسبي أكثر من أي نظام فرعي آخر من أنظمة المجتمع .

٣- يكون تأثير النظام السياسي في المجتمع أكثر من أي نظام فرعي آخر .

٤- يتفاعل النظام السياسي مع النظم الفرعية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كونها البيئة التي يتحرك فيها وعلى أساسها .

بعض وظائف النظام السياسي:

يؤدي النظام السياسي الوظائف الآتية:

١- تحديد أهداف المجتمع والدولة التي تتركّز حول الرفاهية والأمن .

٢- تعبئة طاقات المجتمع وضمان مشاركة أبنائه في تحقيق الرفاهية والأمن.

٣- دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع أو توحيدها، لتعزيز عناصر القوة ومن ثم ضمان مصالحه وتحقيق أهدافه .

٤- المطابقة بين الحياة السياسية، كما هي ممارسة مع القواعد القانونية والسياسية الرسمية، أي إضفاء المشروعية على العملية السياسية ومن ثم النظام السياسي نفسه.

٥- تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين .

البيئة السياسة

البيئة السياسة (Political ecology)، هي دراسة العلاقات بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع القضايا والتغيرات البيئية، تختلف البيئة السياسية عن الدراسات الإيكولوجية غير السياسية عن طريق تسييس القضايا والظواهر البيئية.

تحاول البيئة السياسية بالإضافة إلى ذلك خلق النقاشات والبدائل في التفاعل بين البيئة والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يُعدّ "فرانك ثون «أول من صاغ مصطلح البيئة السياسية في مقال نشره عام ١٩٣٥ وقد استُخدم على نطاق واسع منذ ذلك الحين في سياق الجغرافيا البشرية وعلم البيئة البشرية، ولكن دون تعريف منهجي. أحيا عالم الإنسان "إريك وولف «هذا المصطلح مرة ثانية عام ١٩٧٢ في مقال عنوانه (البيئة السياسية والملكية)

وقد غلبت البيئة السياسية إلى حدّ كبير على علم البيئة الثقافية بصفته شكلًا من أشكال التحليل وفقًا لوولكر، بينما تؤكد البيئة الثقافية ونظرية النُظم على التواؤم والتوازن، تؤكد البيئة السياسية بدورها على دور الاقتصاد السياسي بصفته قوة ناجمة عن سوء التكيّف وغياب الاستقرار.

مصطلح السياسة البيئية:

يدل على مجمل الإجراءات التي يتم اتخاذها أو التي لم تُتخذ عمدًا لإدارة الأنشطة البيئية، بهدف منع الآثار الضارة على الطبيعة ومواردها أو تقليلها أو تخفيفها، وضمان عدم تسبّب التغيرات التي من صنع الإنسان في إحداث آثار ضارة.

هذا وتتكون السياسة البيئية من مصطلحين رئيسيين وهما: البيئة والسياسة.

إن مصطلح البيئة هنا يدل على البعد البيئي (الأنظمة البيئية)، ولكن يمكن أن يأخذ في اعتباره كذلك البعد الاجتماعي (جودة الحياة والبعد الاقتصادي إدارة الموارد)، ويمكن تعريف السياسة على أنها «مسار من الإجراءات أو المبادئ المتبناة أو المقترحة بواسطة حكومة أو حزب أو شركة أو فرد».

وبهذا يتبين أن السياسة البيئية تركز على المشاكل الناشئة عن التأثير البشري على البيئة، والذي ينعكس بالضرورة على المجتمع البشري من خلال تأثيره السلبي على القيم البشرية كالصحة الجيدة والبيئة النظيفة والخضراء.

فالعلاقة بين البشر والبيئة هي علاقة متبادلة، فمنذ وجود البشر على الأرض اضطر إلى حماية نفسه من قوى الطبيعة مثله مثل أي كائن حيّ آخر، ولكن نتيجة قدرة البشر على التفكير فقد استطاع اكتشاف قوانين الطبيعة، فغيّر القوة المحركة للاقتصاد البشري الذي كان يعتمد على القوة العضلية للبشر إلى استخدام قوة الحيوان ومن ثم قوى الطبيعة، ومع اختراع الآلة البخارية ومن ثم المحرك الانفجاري والذي يعمل بمشتقات النفط، وسيطرة فكرة السيطرة على الطبيعة وتكييفها لخدمة البشر حسب مواصفات البشر، والضغط الكبير على استهلاك الوقود الأحفوري، أصبحت الطبيعة تقوم بعمليات ذاتية لإعادة التوازن البيئي نتيجة الخلل الذي أحدثه البشر.

إن كل نظام سياسي يتبنّى فكراً وفلسفة ما، ولا توجد سياسة بدون فلسفة، وبناء عليها، أي الفلسفة، يتم تسيير السياسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، ولأن النظام السياسي هو الذي له السيادة والسلطة العليا على جميع النظم، فإن اتباع اقتصاد سياسي لتحقيق الربح الأعظمي والاحتكار وزيادة عدد المستهلكين، وتحويل كل شيء إلى صناعة، قد أوصلت البشر إلى ما نعانيه من كوارث طبيعية، فمثلما أثرت سياسة البشر في الطبيعة بشكل سلبي منذ مئات السنين، فقد حان الدور للطبيعة لكي ترد.

فامتلاء الجو بالغازات الاحترارية، وقطع أشجار الغابات، إلى تخزين المياه في بحيرات اصطناعية عظيمة، وإفراغ باطن الأرض من البترول والمياه، يستوجب على الطبيعة أن تقاوم.

والآن وبعد أن استشعر النظام السياسي العالمي خطورة ذلك، أصبح يبحث جاهداً عن الحل، وهو يعتقد أنه لاقى الحل بالتحول نحن قوة محركة جديدة لاقتصاده السياسي أقل تلويثاً للبيئة ألا وهو الغاز، وبسبب ذلك ولأجل فتح خطوط

”إن العلاقة بين البشر والبيّئة هي علاقة متبادلة، فمنذ وجود البشر على الأرض اضطر إلى حماية نفسه من قوى الطبيعة مثله مثل أي كائن حيّ آخر، ولكن نتيجة قدرة البشر على التفكير فقد استطاع اكتشاف قوانين الطبيعة، فغير القوة المحركة للاقتصاد البشريّ الذي كان يعتمد على القوة العضلية للبشر إلى استخدام قوة الحيوان ومن ثم قوى الطبيعة.“

أنابيب الغاز ومساراته والسيطرة على مناطق إنتاجه يقود حروباً محلية متعددة بصبغة عالمية، فمن حرب العراق إلى ثورات ربيع الشعوب والحرب الأهلية السورية والليبية والعدوان الروسي على أوكرانيا، كلها لأجل السيطرة على القوة المحركة الجديدة، وهو ما يجعل العالم على شفا الحرب النووية.

فكيف أن السياسة أثرت بشكل سلبي في البيئة، فالآن حان دور البيئة لتغير النظام السياسي.

إن النظام السياسي العالمي مضطر لتغيير سلوكه الاقتصادي وتعامله مع البيئة، وإلا فنهاية الجميع على مرأى الجميع.

فهل لازال هناك متّسع من الوقت لإعادة التوازن المفقود، أم أننا وصلنا إلى نقطة اللاعودة.

إن الطبيعة ستعيد التوازن البيئي ولكن هل الشروط والظروف الملائمة لاستمرارية عيش البشر ستكون متوفرة أم لا؟.

الدين في العلاقات الدولية

حميد المنصوري

كاتب ومحلل سياسي

الفهرس

1. المقدمة
2. لماذا يتم تجاهل الدين في دراسة العلاقات الدولية
3. عوامل بروز الدين
4. الفاعلون الدينيون العابرون للحدود الوطنية:
5. الدين في السياسة الخارجية
6. الخاتمة
7. الهوامش

1. المقدمة:

على الرغم من أن العلاقات الدولية تتصف بكونها علاقات علمانية معتمدة على المصالح البراجماتية والاعتماد المتبادل بين الدول وأطر القانون الدولي، إلا أن الدين يلعب دوراً مهماً في بعض السياسات، إلى جانب العلاقات بين الدول، علاوة على كونهِ «الدين» سبباً رئيسياً لبعض حالات الصراع والحروب والتعاون. وهنا في هذه الورقة نعرض ونحلل محاور مهمة في هذا الموضوع من أسباب تجاهل الدين في العلاقات الدولية، وعوامل بروز الدين، إلى الفاعلين الدينيين العابرين للوطنية، وأخيراً أثر الدين في السياسة الخارجية.

2. لماذا يتم تجاهل الدين في دراسة العلاقات الدولية[1]:

سبب ضعف دراسة الدين في السياسة يرجع إلى نشأة العلوم الاجتماعية، التي واكبت أطر الثورة العلمية في العلوم الطبيعية، حيث قدمت تفسيرات عقلانية للظواهر الطبيعية، وهو ما أثر في العلوم الاجتماعية في تقديم تفسيرات عقلانية للسلوك البشري كبديل عن التفسيرات الثيوقراطية والميتافيزيقية، ففي القرن الثامن عشر رأى فولتير أن عصر التنوير سوف يحل محل النظام الديني ذي الطبيعة السلطوية والتي تسيطر عليه الخرافة، وفي نفس المسار فإن أهم علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر من أوجست كونت، إميل دوركايم، ماكس فيبر، كارل ماركس قد اعتبروا أن تأثير الدين مصيرهُ الزوال مقابل العلمانية والحداثة. وهذا التطور في العلوم الاجتماعية من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين حيث ساد في فترة الخمسينيات والستينيات أيضاً بأن عملية التحول مستمرة من التقليد إلى الحداثة، وإن الحداثة ستقلص من الانتماء الأثني والديني[2]. ومن الأهمية ذكر بأن العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هي علاقات علمانية أنهت فترة الحروب الدينية، ولكن ذلك لم يمنع من كون الدين مثّل عاملاً مهماً في الحروب الأهلية والدولية وبروز الهويات، مع كونه سبباً في بعض السياسات الداخلية والخارجية الدولية.

3. عوامل بروز الدين:

1- فشل عمليات التحديث خاصةً في العالم الثالث، قد تسبب في ردة فعل عنيفة من قبل الحركات والجماعات الدينية.

2- الحداثة قوضت التقاليد المحلية وقيم المجتمعات.

3- وعلى مستوى الأفراد الذين لم يواكبوا الحداثة جعلهم في غربة مما قاد بهم إلى الانتماء للجماعات الدينية.

4- الحرية في اختيار المعتقد في المجتمعات الغربية قاد إلى بروز ظاهرة التدين في المجتمع، على الرغم من التنشئة الليبرالية الغربية للأطفال.

5- جميع الحركات الدينية أصبحت تستخدم أدوات الحداثة من الاتصالات والدعاية والتنظيم في عملهم السياسي والاجتماعي.

6- التفاوت الكبير في مداخيل الدول اقتصادياً ولّد حالات تتجه إلى الدين بسبب الحاجة والبحث عن العدالة، وولّد بدوره حالات من التطرف الديني.

7- كما أن معلمي الليبرالية يضعون الأسس للتنشئة الأولى من البيت والمدرسة والأسس السياسية أيضاً على أساس أنه من الخطر الأخذ بالدين كمحور سياسي واجتماعي يفسر الظواهر والتحركات الدولية المختلفة في العالم. ولكن لماذا دخل الدين إلى الليبرالية التي لم تتزعزع أيديولوجيتها في مختلف الحقبات؟. لعل ذلك يرجع إلى التحلل والتمزق الذي يعترض الأسرة وكثرة الطلاق والحاجة إلى حقل غيبي للأخلاق والقيم، ومن ذلك فإن بعض الليبراليين يرغبون في دخول الدين في جوانب الحياة الاجتماعية ليكون ملهماً للمثل والأخلاق ويحافظ على المجتمع والإنسان على ألا يخرج عن

هذا الإطار، وفي وجه آخر فإن التقدم الصناعي والحياة المادية في المجتمعات المتقدمة ولَّد حالة من الرجوع إلى الدين من حاجة معنوية روحانية.

4. الفاعلون الدينيون العابرون للحدود الوطنية:

لعب الدين « الإسلامي والمسيحي» دوراً في تكوين الحضارات واندلاع الصراعات العالمية حتى معاهدة وستفاليا ١٦٤٨، التي انتهت معها الحروب الدينية في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت، وأصبح النظام الدولي يعكس الدول القومية، وفي نفس الوقت يهمل البعد الديني في السياسة الدولية٤. ورغم ذلك فإن الدين مازال له أدوار وتأثيرات متعددة ومختلفة في السياسة الدولية.

أ- الكنيسة الكاثوليكية:

كان ينظر للكنيسة الكاثوليكية الرومانية بصفتها فاعلاً دينياً عابراً للوطنية حتى وقت قريب؛ بأنها ضد الليبرالية والديمقراطية، فخلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم كانت داعمةً ضمنياً للفاشية في أوروبا، وبعد الحرب العالمية الثانية تمتعت الكنيسة بعلاقة وثيقة مع الأحزاب الديمقراطية المسيحية المحافظة في أوروبا الغربية، التي كانت دائماً تحشد الجماهير لهزيمة الأحزاب الاشتراكية٥.

لم يبدأ البابا وغيره من الشخصيات الكاثوليكية البارزة في التعبير علناً عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية حتى انعقاد المجلس الفاتيكاني الثاني ١٩٦٢-١٩٦٥ وذلك لدواعي الانتقال من الحكم الاستعماري إلى ما بعد الاستعمار في أفريقيا وآسيا، وفي هذه الفترة خرج ما يسمى لاهوت التحرر في أمريكا اللاتينية٦. وقد شاركت الكنيسة الكاثوليكية في الحرب الباردة ضد الشيوعية، على سبيل المثال، لعبت دوراً في بولندا خاصةً في عام ١٩٨٠ عندما تم إنشاء حركة التضامن، والتي كشفت وعبرت عن الأخلاق الاجتماعية الكاثوليكية باعتبارها بياناً

> **يعود سبب ضعف دراسة الدين في السياسة إلى نشأة العلوم الاجتماعية، التي واكبت أطر الثورة العلمية في العلوم الطبيعية، حيث قدمت تفسيرات عقلانية للظواهر الطبيعية، وهو ما أثر في العلوم الاجتماعية في تقديم تفسيرات عقلانية للسلوك البشري كبديل عن التفسيرات الثيوقراطية والميتافيزيقية، ففي القرن الثامن عشر رأى فولتير أن عصر التنوير سوف يحل محل النظام الديني ذي الطبيعة السلطوية والتي تسيطر عليه الخرافة.**

مضاداً للشيوعية، وهذا الأمر كان له الأثر الكبير أيضاً خارج بولندا في أوروبا الشرقية، ومن الأمثل دور الكنيسة في أفريقيا، حيث شارك كبار الشخصيات الكاثوليكية الأفارقة في عمليات التحول الديمقراطي في بنين والكونغو وتوغو والغابون وزائير»الكونغو الديمقراطية الآن»، وهذه المشاركة جاءت في أعقاب رسالة البابا في يناير ١٩٩١ والتي تهدف إلى تخفيف الفقر ومكافحة الاضطهاد السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان، وهذه المشاركة كانت تعكس القدرة المالية للكنائس الكاثوليكية التي تساهم في التنمية مع مكانتهم الروحية لدى الناس ٧. ومن الأهمية الإشارة إلى أن الكنيسة الرومانية الكاثوليكية العابرة للحدود لم تعد تعكس وجهها الأوروبي في هيكل الأساقفة، بل أصبحت عالمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية٨.

ب- المؤتمر الإسلامي:

أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي من رؤساء

الدول الإسلامية في الرباط المغرب عام ١٩٦٩، وعقد أول مؤتمر لها في جدة عام ١٩٧٠، وهذه المنظمة تسعى إلى عكس دور الدين الإسلامي في العالم، وتعزيز التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء، ويؤخذ على المنظمة عدم الفعالية خاصةً في الصراع بين الدول الأعضاء مثل الحرب العراقية الإيرانية، والتدخل السوفيتي في أفغانستان، واحتلال الكويت وقضية كشمير والبوسنة والهرسك، وأحداث الجزائر ١٩٩٢ عندما أتى انقلاب عسكري مدعوم من واشنطن وباريس لمنع وصول الجماعات الدينية للسلطة وتكرار ما حدث في إيران، والذي ترتب عليه أحداث دموية مع الإسلاميين والسلطة العسكرية. وعدم الفعالية هذه كانت مؤشراً على إمكانية تلاشي واختفاء هذه المنظمة خاصةً وأن هناك صراعاً على الزعامة الإسلامية بين السعودية السنية الحاضنة للمقدسات الإسلامية وإيران الشيعية وتمددها في المنطقة العربية من البحرين ولبنان والعراق وحتى أفريقيا في السودان ونيجيريا رغم أن معظم المسلمين الأفارقة من المذهب السني، (والآن وصلت إيران إلى اليمن أيضاً عبر الجماعة الحوثية)، وقد اهتم الغرب بهذه المنظمة عام ١٩٨٠ بسبب الثورة الإيرانية الإسلامية الشيعية. وحاولت المنظمة الإسلامية في قمة ١٩٩٤ كبح الربط بين الإرهاب والتطرف وبين الدين الإسلامي، وأيضاً سعت المنظمة إلى تأكيد الدول الأعضاء عدم استخدام أراضيها للعمليات والتدريب المتعلقة بالجماعات الإرهابية، ورغم التأكيد فدول مثل السودان وإيران كانت محلاً لتدريب الجماعات المتطرفة٩.

ج- الملحق الديني في البعثات الدبلوماسية:

من معطيات أحداث متعددة من الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والهجوم على أفغانستان في شهر رمضان، وعدم قدرة إدارة الرئيس كارتر التنبؤ بالثورة الإيرانية الإسلامية واحتجاز العاملين في السفارة الأمريكية، وقيام حرب ١٩٧٣ بين مصر وسوريا وبين إسرائيل في شهر رمضان، وغيرها من الأحداث المرتبطة بالدين، يقترح دوجلاس جونسون استحداث منصب جديد في البعثات الدبلوماسية تحت مسمى وعمل الملحق الديني، خاصةً في الدول التي يلعب الدين فيها دوراً محورياً، ومن المهام المقترحة للملحق النهوض بالعلاقات مع الجماعات والزعماء الدينيين، وإصدار تقارير بشأن الحركات الدينية وتطوراتها، ومساندة الدبلوماسيين على التعامل مع القضايا الدينية المعقدة بشكل فعال ومؤثر، ويطرح جونسون بعض العقبات حول هذا الملحق الديني المفترض، حيث قد ينظر إليه بأنهُ تدخل في الشؤون الداخلية للدول١٠.

د- البرلمان العالمي للأديان:

بدأت فكرة إنشاء برلمان للأديان عام ١٨٩٣ في معرض شيكاغو العالمي بمناسبة مرور ٤٠٠ سنة لاكتشاف كريستوف كولومبوس قارة أميركا، وفي هذا المعرض تم عرض الابتكارات الأميركية من محركات وهواتف ومصابيح كهربائية، إلى جانب عقد مؤتمرات حول الطب والهندسة وتقدم المرأة، وقد صرح مؤسس البرلمان جون هنري باروز بأن برلمان الأديان ضرورة العصر، ثم جاء اجتماع بوسطن سنة ١٩٠٠ باسم الرابطة الدولية للحرية الدينية، وفي القرن العشرين، عاد البرلمان مرة أخرى في ذكراه المئوية سنة ١٩٩٣ وعاود تنظيم هيكله وأفكاره، التي تدعو إلى العيش بسلام وفي عالم أفضل من خلال الاستفادة من ثروة المجتمعات الدينية والروحية المتمثلة في الحكمة والرحمة، وضرورة استبدال المخاوف الدينية والثقافية والكراهية بالتفاهم والاحترام. وأصبح المقر الرئيس لمجلس برلمان أديان العالم في شيكاغو، ويتكون مجلس أمنائه من ٢٥ عضواً من مختلف الديانات، ومن أهدافهِ مناصرة الأخلاق العالمية، ورفض اضطهاد المرأة والأقليات، والاهتمام بالبيئة، وإشراك الشباب في القضايا العادلة مع تنوع ثقافاتهم، ومكافحة العنف والكراهية والحرب، وأصبح لهذا البرلمان مؤتمرات دولية تعقد في مختلف الدول١١.

هـ- **البيت الإبراهيمي:**

تقول ديباجة المنظمة بأن: "بيت العائلة الإبراهيمية رمز فريد للتفاهم المتبادَل والتعايش المتناغم والسلام بين مختلف أبناء الديانات وأصحاب النوايا الحسنة. ويضم المشروع مسجداً وكنيسةً وكنيساً يهودياً ومركزا تعليمياً. ويُقام على جزيرة السعديات التي تمثل مركز الثقافة وقلبها النابض في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. يجسِّد تصميم بيت العائلة الإبراهيمية القيَم المشتركة بين اليهودية والمسيحية والإسلام. كذلك يُعَد منصةً قوية لإلهام التفاهم والقبول بين أصحاب المساعي الطيبة. ويستلهم بيت العائلة الإبراهيمية رؤيته من حدث توقيع قداسة البابا فرنسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية، وفضيلة الإمام الأكبر، الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك في فبراير من عام ٢٠١٩م. وسوف يكون هذا المعلم الحضاري مكاناً للتعلم والحوار والعبادة، وسوف يفتح أبوابه أمام الجميع ليعكس بذلك إيمان دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية قيم التسامح وكرم الضيافة. وستُتَاح للزوَّار فرصة التعرُّف على الخدمات الدينية وممارسة الشعائر المقدسة داخل جميع أماكن العبادة. أما المبنى الرابع، فهو لا ينتمي إلى أي دين محدَّد، وإنما سيكون مركزًا تعليميًا يلتقِي فيه الناس كافة كمجتمع واحد مكرَّس للتفاهم والسلام المتبادلين. وسوف يستضيف بيت العائلة الإبراهيمية مجموعة متنوعة من البرامج والفعاليات، بدءًا من الخدمات الدينية اليومية ووصولاً إلى مؤتمرات القمة الدولية. ومن المتوقع أن يكتمل المشروع في عام ٢٠٢٢م. وسيكون أحد المشروعات العديدة التي ستساعد اللجنة العليا للأخوة الإنسانية على توجيه جهودها"١٢.

5. الدين في السياسة الخارجية:

نعرض هنا نماذج وأمثلة مهمة في دور وأثر الدين

"تقول ديباجة منظمة العائلة الإبراهيمية: بيت العائلة الإبراهيمية رمز فريد للتفاهم المتبادِل والتعايش المتناغم والسلام بين مختلف أبناء الديانات وأصحاب النوايا الحسنة. ويضم المشروع مسجداً وكنيسةً وكنيساً يهودياً ومركزاً تعليمياً، ويقام على جزيرة السعديات التي تمثل مركز الثقافة وقلبها النابض في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. يجسد تصميم بيت العائلة الإبراهيميِّة القيم المشتركة بين اليهودية والمسيحية والإسلام."

في تكوّن الدول وتفسير بعض السياسات الخارجية وحتى بعض الحروب والصراعات الدولية

دعم إسرائيل:

يعتبر العامل الديني أساساً لتحفيز هجرة اليهود إلى فلسطين، كما أن المعتقدات المسيحية التي كانت تربط فكرة عودة المسيح بالصراع بين الخير والشر وعودة اليهود إلى فلسطين شكلت داعماً كبيراً لقيام دولة إسرائيل، ويرى «وليم دال» بأن الحركة الصهيونية نجحت بفضل مساعدة من الساسة البريطانيين الذين كانوا يؤمنون بهذه المعتقدات «عودة المسيح المشروطة بعودة اليهود إلى فلسطين والصراع بين الخير والشر». ومن أبرز هؤلاء اللورد شافتسبيري الذي شجع على العودة في القرن الثامن عشر، واللورد بالميرستون وديفيد لويد جورج وأيضاً اللورد بلفور صاحب وعد بلفور ١٩١٧، كما أن هذه الأفكار مازالت سبباً رئيساً لدعم إسرائيل من قبل الولايات المتحدة إلى يومنا هذا عبر المحافظين١٣.

حقيقةً، لإسرائيل وجهان يغالب أحدهما الآخر في فترة معينة وفي ظروف خاصة؛ وجهَ الدولة العلمانية والدولة ذات البعد الديني الأصولي. ففي بداية قيام إسرائيل كان الوجه الديني هو العامل الأول الذي ساعد على الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، فقد خلقت إسرائيل أساس الدولة في فترة العشرينيات إلى قيامها كدولة في أواخر الأربعينيات، وعند قيامها كانت النخبة السياسية تريد من إسرائيل أن تكون دولة علمانية، وأخذ «بن جوريون» هذا البعد الذي تجسّد في الكثير من سياساته، فقد كان على سبيل المثال يمنع وصول الأسلحة التي تُنقل بحراً إلى المليشيات الأصولية، ولكنه كان يساير أصحاب الخطاب الديني الأصولي في المجتمع الإسرائيلي، فالنخبة السياسية الإسرائيلية آنذاك كانت تجيد قراءة العالم من غرب أوروبا وشرقها ومن القارة الأميركية وحتى الشرق الأوسط بحكم خبرة المهاجرين إلى فلسطين من مختلف البقاع التي كانت تضمهم. وغلب على هذه النخبة السياسية سيطرة المهاجرين من شرق أوروبا، فقد امتدت بوضوح الحكومات «اليسارية» في إسرائيل من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٧، وعلى مدار ثلاثين عاماً جرت أحداث مهمة في تقليب الوجهين وإعادة الوجه الديني الذي أخذ يغالب الوجه العلماني بعد حرب ١٩٦٧ وانتصار إسرائيل وضمها أراضي هي أكبر من الأرض التي أقيمت عليها دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ولم تكن النخبة السياسية العلمانية تحمل تصوراً أو استراتيجية لكيفية التعامل مع هذه الأرض الجديدة، علماً أنها أعلنت في أعقاب حرب ١٩٦٧ أنها سوف تطبق القانون الدولي الإنساني (قانون الحرب) في الأراضي الجديدة، وهو الأمر الذي مكّن بدوره من بروز الأصولية الدينية من جديد ومزاحمة النخبة العلمانية. لقد برزت الأصولية عبر الخطابات العقدية الموجهة للمجتمع الإسرائيلي، واستطاعت تكوين مجالس المستوطنات ومجالس حاخامات المستوطنات، وهي عبارة عن مؤسسات مجتمع مدني تحولت إلى السياسة في كل ما يخص عمليات الاستيطان أو التنازل عن الأراضي الجديدة التي ضُمت إلى إسرائيل بعد نكسة ١٩٦٧، وتدّعي هذه المجالس أن هذه الأرض هبة من الله لشعب الله المختار، وذلك لما تحمله الضفة الغربية من مكانة دينية، وبذلك فإن إسرائيل في هذه الفترة كانت بين العلمانية التي نجحت في إقامة علاقات دولية واعتراف بها وبين الأصولية، التي لها رواج خطابي في المجتمع وتدير شؤون المستوطنات. ولم تكن العلمانية تحاول كبح جماح هذا البروز بقدر ما أصبحت تتعامل وتتعاطى معه، ففي حرب ١٩٧٣ التي مثلت هزيمة لإسرائيل عملت الأصولية على استغلالها شعبياً بأنها غضبٌ من الله، ولذلك غادر «اليسار» الحكومة عام ١٩٧٧، وهنا نكتشف أن الأصولية الدينية تستغل الأحداث بكل تجلياتها الإيجابية والسلبية١٤.

الدين يحمل تأثيراً على إقامة السلام، فبعد معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، اغتيل الرئيس المصري أنور السادات باسم الدين، كما لحقهُ وباسم الدين أيضاً إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، لأنه كان يتجه إلى السلام مع الفلسطينيين، وهو ما يصطدم مع توجهات المتطرفين اليهود. وهذه الحادثة كانت أحد أهم أسباب ولادة فكرة إنشاء منظومة أمنية مشتركة في الشرق الأوسط، فحسب دوري غولد - السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة- إلى عام ١٩٩٦، فبعد اغتيال إسحاق رابين في ٤ نوفمبر ١٩٩٥ على يد متطرف بسبب الاتجاه نحو السلام مع الفلسطينيين، اقترحت حكومة بيريز آنذاك على واشنطن مجموعة عمل ثنائية لاختبار إمكانية إقامة تحالفات أمنية إقليمية لدعم عملية السلام، واتفق البلدان في يناير ١٩٩٦ على إنشائها١٥.

وهذه الحوادث تحفزنا لمعرفة مدى قوة حضور وتأثير المعتقدات الدينية في الشعوب والمجتمعات، وهنا على سبيل المثال، يقدم دانيال العازر»Daniel Elazar« أثر المعتقد الديني اليهودي في إسرائيل في هذا الجدول١٦:

إلى أي مدى تعتقد أو تؤمن بالتالي:	معتقد بالكامل	غير متأكد	لا أصدق
هناك رب	٦٣٪	٢٤٪	١٣٪
أعطيت التوراة لموسى على جبل سيناء.	٥٥٪	٣١٪	١٤٪
تم اختيار الشعب اليهودي بين الشعوب	٥٠٪	٢٩٪	٢٠٪
الصلاة تساعد المرء في الحياة	٤٥٪	٣٥٪	٢٠٪
هناك عقاب على الغير ملتزمون بالوصايا العشر للتشريع اليهودي.	٢٧٪	٣٦٪	٣٧٪
مجيء المسيح	٣٩٪	٢٩٪	٣٢٪
يهودي غير ملتزم يعرض الشعب اليهودي للخطر	٢١٪	٢٩٪	٥٠٪

لا شك بأن هذا الجدول يعكس حقيقة وجود تيارات يهودية من المحافظة المتدينة إلى الأقل تديناً وصولاً إلى العلمانية، كما يؤكد هذا الجدول أهمية الدين في المجتمع اليهودي بإسرائيل، والذي يؤثر دائماً على الانتخابات ووصول الأحزاب القومية واليمينية إلى السلطة في إسرائيل من ١٩٧٧. حقيقةً، الدين في المجتمعات والشعوب يلعب دوراً في الحياة الاجتماعية والسياسية.

فهذا الجدول يدفعنا لعرض تقسيم مؤسسة راند للإسلاميين على الشكل التالي١٧:

- الأصوليون: يسعون إلى دولة سلطوية تقوم على التشريع الديني والأخلاق الإسلامية، ويرفضون القيم الديمقراطية والثقافة الغربية الحديثة، رغم أنهم يستخدمون كل أدوات الحداثة المادية والاختراعات.

- التقليديون: يفضلون مجتمعاً محافظاً، وينظرون ويتصرفون بهواجس وريبة من الحداثة والتجديد والتغيير.

- الحداثيون: يتطلعون بأن يصبح العالم الإسلامي جزءاً من الحداثة العالمية، وهم يريدون التحديث والإصلاح والتغيير.

- العلمانيون: يحاولون تطبيق ما حدث في الغرب في فصل الكنيسة عن الدولة، حيث يرون من الحتمية التاريخية والتطور تحول الدين إلى الشؤون الخاصة الفردية بعيداً عن الدولة والمؤسسات والقوانين.

أ- إيران:

تعتبر القومية الإيرانية مرتبطة بالدين عبر تعدد الهويات فيها، فالدولة الصفوية الفارسية قامت على تدعيم التماسك الاجتماعي الثقافي فيها عبر المذهب الشيعي في القرن السادس عشر رغم تعدد هويات وأعراق ولغات الشعب الفارسي، وأمدت الدولة الإيرانية الحديثة كدولة متعددة الإثنيات والهويات مع كون معظم سكانها على المذهب الشيعي١٨. ونشهد منذ نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية ١٩٧٩ حتى يومنا هذا محاولة تصدير الثورة الإيرانية الشيعية نحو المجتمعات الشيعية في الدول العربية، والتي نتج عنها السيطرة على العراق والنفوذ القوي في

”بعد انسحاب بريطانيا برز النزاع بين الهندوس والمسلمين الذي تجلى في ظهور دولة باكستان، لكن باكستان نفسها أفرزت النزاع بين الهوية الإسلامية والبنغالية مما نتج عنه بروز دولة بنجلادش، ثم نرى نزاعاً اليوم في باكستان بين تنامي القومية البلوشية في إقليم وزيرستان، وبين السيخ والهندوس في الهند. وفي أفغانسان تصارعت تياراته الدينية مع القوات السوفيتية لترتد وتتشكل على أسس عرقية.“

لبنان عبر حزب الله، وفي اليمن عبر الحوثيين، وفي سوريا عبر التحالف مع نظام بشار، ناهيك عن زعزعة أمن دول عديدة مثل الكويت والبحرين. رغم كل ذلك، إيران في منظور المستقبل القريب، لن تكون موحدة في أقاليمها لأن قدرة المذهب الشيعي على خلق تماسك بين مختلف العرقيات والثقافات والهويات داخل إيران قد فقد فعاليتهُ مع تنامي وبروز الهويات نحو خلق فدرالية أو كونفدرالية تعكس الوحدة العرقية والثقافية بعيداً عن العامل الديني في المذهب الشيعي وعن اللغة الفارسية.

ب- روسيا الاتحادية:

نشهد اليوم استمرار الحرب الروسية الأوكرانية والتي يرجع سببها الرئيسي إلى البعد الديني والثقافي والحضاري الروسي المتصادم مع الهيمنة الغربية الليبرالية. استناداً إلى الفيلسوف والمفكر ألكسندر دوغين، الذي يطلعنا عن حقائق مهمة، بأن هناك ثلاث نظريات أثرت وسادت في العالم، وفي المحصلة هذه النظريات المتصارعة انتصرت الليبرالية على الفاشية ثم على الشيوعية. وعند «دوغين» الصراع مع الليبرالية الغربية بقيمها المادية الرأسمالية والحرية الفردية بدأ من روسيا أولاً، فقد تغيرت الهوية الروسية خلال مئة عام من روسيا القيصرية والكنيسة الأرثوذكسية إلى روسيا البلشفية الشيوعية، ثم مرحلة الهوية الليبرالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والآن تأتي روسيا الوطنية القومية ذات الطابع الروسي الحضاري والاجتماعي والثقافي والديني. فالجغرافيا مرتبطة بالمكان والإنسان مؤثرةً على السياسة، فالدول من هويتها الرئيسية في وجود شعب والسيادة على إقليم، إلى الهوية الاجتماعية للدول بكل ما تحتوي من اللغة والدين والأعراق والقيم والمعتقدات والأيدولوجيات السائدة والمتصارعة والقدرات البشرية المادية والمعنوية، تعكس أدواراً مشتركة ومتعاونة وأخرى متصارعة، على سبيل المثال الهوية الليبرالية بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة كونت حلف الناتو. فحسب رؤية عالِم السياسة الجغرافية دوغين «الذي يصف نفسه بأنه بعيد عن بوتين ولكن أفكارهُ هي القريبة من عقل بوتين» يجب على روسيا خلق فضاء أوراسي لها حيث تكون هناك مصالح وقواسم مشتركة مع تأييد روسي لتيارات شعبية وأحزاب سياسية مناهضة للهيمنة الغربية الليبرالية في دول آسيا إلى جانب أفريقيا وأوروبا. ففي أوروبا تركز أهداف موسكو في منع تطويقها عبر تمدد حلف الناتو، إلى جانب التحفيز على بروز القومية الأوروبية المحافظة. وعلى الرغم من أن صعود اليمين المتطرف والتيارات القومية والشعبوية في أوروبا يشكل منعطفاً سياسياً خطيراً، إلا أنهُ ستقود حتماً إلى حالة أخرى معاكسة نحو إيجاد حلول عبر منظومة سياسية وقانونية وثقافية تعمل على تجدد الدولة القومية. حقيقة، تُبصر مع المفكر دوغين العديد من الرؤى الجيوبوليتيكية كالإيرانية المذهبية المرتبطة بجغرافية التجمعات الشيعية خارج إيران، والهندية القومية الأمنية، ومكامن الجيوبوليتيكية الألمانية، وفي الشأن الإلماني

تتوقع مؤسسة راند أن تقوم ألمانيا الاتحادية بخلق منظومة اقتصادية وسياسية وثقافية مع أوروبا الشرقية ومتعاونة مع روسيا، لأن مقومات ألمانيا الاقتصادية والصناعية والعلمية يجعلها مؤهلة لقيادة كتلة اقتصادية أمام الصين والولايات المتحدة. ويفتح فكر وفلسفة دوغين عن حقيقة كون دول الخليج العربية تمتلك قدرات جيوسياسية كبيرة، فهي مركز للدين الإسلامي، ومنبع للغة العربية، وتتميز بأنظمة سياسية ملكية، ولها قدرات اقتصادية ضخمة وقيم وثقافة يحتاجها العالم في تعزيز التعاون الإنساني والتراحم والتسامح والبناء، ناهيك عن فعاليتها الدولية في شتى المجالات، وقدرتها على رفع جوانب الأدب والفن والقدرات البشرية والتنموية والإبداعية في العالم العربي والشرق نحو العالم عبر شراكات معينة، ولها أن تأخذ من الهوية الليبرالية ما يعزز ويحسن من هويتها الاجتماعية وأدوارها الاقتصادية والثقافية والسياسية.١٩

ج- النموذج السعودي:

يقوم النظام في المملكة العربية السعودية على قاعدتي التوريث والمذهب السلفي الوهابي الذي لعب دوراً في تأسيس المملكة وفي إضفاء الشرعية على النظام السياسي الحاكم. ودليل هذا التداخل ما صدر إعلامياً عندما رحل الملك فهد بأن المبايعة أتت على البيعة للملك عبد الله، أي أن النظام وإن كان ملكيا وراثياً فإنه يستمد شرعيتهُ من شرعية دينية سنية. وفي هذا التداخل نجد أن السعودية كانت في السابق لا تقيم علاقة قوية مع الشيوعية كما لعبت دوراً في محاربة التدخل السوفيتي بأفغانستان في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، وها هي تلعب دوراً ضد المذهب الشيعي في العراق. إذن المذهبية الوهابية متداخلة حتماً مع النظام السياسي السعودي الذي جعل بعض الدراسات الأمريكية تستشرف ما يحدث لو تصادمت التوجهات والسياسات السعودية مع المذهب الوهابي أو مع شرعية النظام، ولكي تتجنب السعودية هذا السؤال فإنها سوف تظل ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً أن تحافظ على المعادلة القائمة بين خصائص كونها ملكية بشرعية دينية وبين كون العلاقات الدولية تتطلب منها لعبة السياسات العلمانية بقدر ما.

د- الهوية الدينية في حالات متعددة:

من الأمثلة المهمة هنا باكستان ويوغسلافيا سابقاً وأفغانستان والعراق وإيران، حيث تكمن دلالات مهمة في دور الهوية الدينية والمذاهب والقوميات، فبعد انسحاب بريطانيا برز النزاع بين الهندوس والمسلمين الذي تجلى في ظهور دولة باكستان، لكن باكستان نفسها أفرزت النزاع بين الهوية الإسلامية والبنغالية مما نتج عنه بروز دولة بنجلادش، ثم نرى نزاعاً اليوم في باكستان بين تنامي القومية البلوشية في إقليم وزيرستان٢٠، وبين السيخ والهندوس في الهند. كذلك يمكن التوقف عند النموذج الأفغاني الذي تصارعت تياراته الدينية مع القوات السوفيتية لترتد بعد الحرب لتتشكل على أسس عرقية وتتصارع فيما بينها، لأن الولاء الأدنى في مواجهة السوفيت كان للدين بينما في المواجهة الداخلية أصبحت القبلية هي التعبير القوي عن الولاء الأدنى، والآن تحكم أفغانستان حكومة طالبان الإسلامية بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، الأمر الذي يحمل تداعيات خطيرة على تحفيز الجماعات الإسلامية المتطرفة المختلفة في إيران وآسيا الوسطى والعالم العربي. وفي يوغسلافيا انقسم الصرب والكروات وخاضوا حروباً قاسية ضد بعضهم رغم أنهم مسيحيون أرثوذكس، ولكنهم من قوميتين مختلفتين، مما يعني أن القومية تغلبت على الدين. أما العراق بعد الغزو الأمريكي وبعد انهيار النظام الشمولي البعثي القومي، فقد تمخض العراق عن خريطة تعبّر عن الهويات المكونة أو الأساسية للعراق، فالملاحظ في الجنوب تمركز الشيعة وفي الوسط السنة وفي الشمال الكُرد، فالدين الإسلامي لم يستطع جمع الهويات الثلاث الرئيسية وذلك لوجود دور للمذهب السني والشيعي ودور للقومية لدى

الكُرد رغم أنهم في المعظم سنة، كما أن العراق أصبح تحت تأثير دول معينة كإيران والسعودية من خلال المذهب السني والشيعي والخوف التركي والإيراني والسوري من تمدد القومية الكردية بعد تكوّن الفدرالية العراقية.

6. الخاتمة:

قدمت هذه الورقة محاولة لفهم وتأكيد كيف يؤثر الدين في العلاقات الدولية وفي حالات الصراع والحروب والتعاون، ومازال هذا الموضوع يحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث، خاصةً في ظل تنامي حضور الدين والقوميات والهويات في العالم، وهذا البروز بدوره يؤكد عدم استمرار الليبرالية الغربية في تقليص دور الدين والثقافة في حياة الأمم والشعوب، وبالتالي في العلاقات الدولية وتكوين وولادة دول جديدة مع حالات عديدة من الفدرالية والكونفدرالية، فحتى معقل الليبرالية الغربية في أوروبا الغربية أصبح مهدداً مع بروز المحافظين والقوميين الذين يعتمدون على الدين بشكل ما في سياساتهم التي تعكس خاصيتهم الثقافية والعرقية.

7. الهوامش:

8. (Endnotes)

1 Jonathan Fox, religion as an Overlooked Element of International Relations pp53-73.

2 Ibid, p54- 55.

3 Ibid, p56.

4 Jeff Haynes, Transnational religious actors and international politics, p 144.

5 Ibid, p148.

6 Ibid, p148.

7 Ibid, p 149.

8 Ibid, p 150-151

9 Ibid, pp 153-156.

10 Douglas M. Johnston, Religion and international relations: The case for a religion attaché, 24 July 2002.

11 https://bit.ly/41ojL8q ، البرلمان العالمي للأديان

12 https://bit.ly/3EEVUaC بيت العائلة الإبراهيمية

13 William N. Dale, The Impact of Christian Zionism on American Policy, American Diplomacy, 22 April 2004.

14 حميد المنصوري، أصولية إسرائيل https://bit.ly/3EBaf7W ، العلمانية، 29-07-2008

15 - Dore Gold, ‹›Israel and the Gulf: New Security Frameworks for the Middle East››, Washington Institute: Nov 1, 1996.

16 Daniel J. Elazar, Religion in Israel: A Consensus for Jewish Tradition.

17 Cheryl Benard, Civil Democratic Islamic: Partners, Resources, and Strategies, National Security Research Division: 2005.

18 ميشيل برونو، من آسيا الصغرى إلى تركيا: الأقليات، فرص التجانس الإثني-القومي، جماعات الشتات، ترجمة معاوية سعيدوني، (الكويت: عالم المعرفة-سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، يوليو 2019، ص 442-443.

19 انظر في فكرألكسندر دوغين كلا من:

- الكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة الدكتور عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.
- لقاء مع المفكر ألكسندر دوغين، قناة الجزيرة، برنامج المقابلة: تأثير نظريات المفكر الروسي ألكسندر دوغين على سياسات بوتين في الحكم، جزئين الرابط: https://youtu.be/t1hTmdy1fe8

20 أبها دكسيت، المشاكل القومية والعرقية في باكستان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد التاسع، 1997، ص 20-15.

معاهدة لوزان بين الطُّموحات الكُرديّة والنَّوايا التُّركيّة

جميل رشيد

تمهيد:

تُعَدُّ معاهدة لوزان مفصلاً رئيساً في تاريخ منطقة الشَّرق الأوسط، بل العالم أجمع، حيث بموجبها رُسمت حدود الدّول القائمة حاليّاً، وكانت أشدّ وطأة على الكُرد ووطنهم كُردستان؛ حيث قَسَّمت وطنهم إلى أربعة أجزاء، وكرَّست لحالة انقسام في المنطقة على أساسٍ من الفروق القوميّة والإثنيّة، شكّلت معها بؤرة قابلة للانفجار في أيِّ لحظة، ونشهد تداعيات تلك المعاهدة من خلال الصراعات الدّائرة رحاها في المنطقة.

جاءت المعاهدة لتتقاسم تَرِكَةِ الدّولة العثمانيّة البائدة بين دول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالميّة الأولى، وأعادت تقسيم المنطقة إلى دول ورسمت لها خرائطها ووضعت حدوداً ملغومة يمكن لها أن تنفجر في أيّ وقتٍ، وتكون سبباً كافياً لاندلاع الحروب والصراعات بين شعوب المنطقة، التي طالما جمعها تاريخ مشترك من التّعايش. كما أنّها قسّمت الشّعب الكُرديّ بين أسوار تلك الجدران والحدود، فبات الأب في جزء والأولاد في جزء آخر، فيما تشتّت قسم كبير في المنافي والمدن الحديثة التي جرى تشييدها فيما بعد وخاصّةً في المتروبولات التُّركيّة.

لا يمكن اختصار تأثيرات معاهدة لوزان على الشّعب الكُرديّ بأنّها ألغت البنود التي أقرّتها معاهدة «سيفر» عام ١٩٢١ فقط؛ بل إنّها ألغت وجود الشّعب الكُرديّ عبر ترك مصيره بيد الدّول التي تقاسمت وطنه، وجعلت من تبقّى منهم جزءاً من شعوبها «التُّركيّة، العربيّة، والفارسيّة»، وتنكّرت لثقافته وإرثه الحضاريّ.

مع حلول الذّكرى الـ/١٠٠/ لتوقيع معاهدة لوزان، يتجدّد الجدل حول مصيرها، عبر طرح العديد من الأسئلة التي تتمحور حول إمكانيّة تجديدها أو نسفها، فيما تدور التكهُّنات من قبل جميع الأطراف حول رسم معالم معاهدة جديدة مكمِّلة للوزان، خاصّةً في خِضَمّ الصراعات السّياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة التي تدور في العالم.

إلا أنّ للوزان معانِيَ ومغازِيَ مختلفة لدى كُلٍّ من الكُرد والأتراك، ففيما خرج الشّعب الكُرديّ صفر اليدين من المعاهدة ونسف الحلفاء، وبموافقة تركيّة، كُلّ حلم لهم بإقامة دولة مستقلّة لهم، ولحق بهم الغبن، تَلمَس لدى الجانب التُّركيّ أيضاً عدم رضا من المعاهدة، معتبرين أنّها ألغت «السّلطنة العثمانيّة»، وخسر الأتراك العديد من الأراضي التّابعة لهم مثل الموصل وحلب وما إلى ذلك. هذه الأصوات المعادية للوزان من الأوساط التُّركيّة تعالت بعد صعود حزب العدالة والتنمية سُدّة الحكم في تركيّا وادّعت بأنّ نتائجها جاءت مُجحفة بحَقّ تركيّا، وتطالب بإعادة الأراضي التي خسرتها، وكذلك فرض سيادتها الكاملة على الممرّات البحريّة.

ورغم أنّ المعاهدة وُقّعت بشكل خاص بين تركيّا ودول الحلفاء؛ إلا أنّ الأولى تجاوزت بنود المعاهدة، بعد أن اشتدّ عودُها وأسس كمال أتاتورك الجمهوريّة التُّركيّة على أنقاض السّلطنة العثمانيّة، وأنشأ في تركيّا نظاماً شرقيّاً بلبوس غربيٍّ، وتنكّرَ للحقوق الكُرديّة، بل أغرق جميع المطالب الكُرديّة في بحار من الدِّماء، خاصّةً في الفترة الممتدّة من عام ١٩٢٥ وحتّى عام ١٩٣٨، وأخمد العديد من الثّورات الكُرديّة، بدعم من الدّول التي وقّعت على معاهدة لوزان، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، ويمكن اعتبار قرارات وتصرّفات أتاتورك وتركيّا امتداداً لما حصل في لوزان، بل تعتبر تلك الدّول شريكة فيه.

فهل ستُكفِّرُ الدّول الغربيّة عن ذنبها بنقض وإلغاء معاهدة لوزان المشؤومة، كما يُسمّيها الكُرد، وتُعيد تفعيل بنود معاهدة «سيفر» وتنصف الكُرد، بعد مرحلة طويلة من الإنكار والتّهميش لحقوقهم المشروعة، أم ستنساق مع الطموحات والرّغبات التُّركيّة الاحتلاليّة، وتمنحها المزيد من الصلاحيات للتوسُّع في المنطقة، خاصّةً أنّ الرّئيس التُّركيّ الحالي أردوغان قد جهّزَ عُدّته لاستقبال المئويّة الأولى للمعاهدة عبر احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي السُّوريّة والعراقيّة، بل تمدَّدَ نحو القارة الإفريقيّة في ليبيا، وكذلك في البحر الأبيض المتوسّط، وفتح ملفّ الأراضي والجزر المتنازَع عليها مع اليونان، وهل سنشهد حَلّاً لمسألة تقسيم قبرص، أم أنّ تلك الدّول ستُعيد تركيّا إلى المربّع الأوّل، وتتعامل معها كما تعاملت مع السّلطنة العثمانيّة في أواخر عهدها، عندما أطلقت عليها اسم «الرّجل المريض»، وتُلجم الطموحات التوسّعيّة التُّركيّة؟

سنحاول في هذه الدِّراسة، تسليط الضوء على الظروف التّاريخيّة التي وُقّعت فيها المعاهدة، وكذلك سنعرض الدّور البريطانيّ في التّمهيد لتوقيعها وحَثِّها للأطراف الأخرى للموافقة عليها، إلى جانب تبيان وضع تركيّا والشّعب الكُرديّ في

تلك المرحلة، ومحاولات مصطفى كمال أتاتورك استمالة الكُرد إلى جانبه وإشراكهم فيما أطلق عليه حينها «حرب التحرير الوطنية أو حرب الاستقلال» بعد أن غزت دول غربيّة عديدة الأراضي التُّركيّة وقسَّمَتها فيما بينها، وكذلك انقلاب أتاتورك على الكُرد وخداعه للقيادات الكُرديّة، أثناء التَّوقيع على معاهدة لوزان، وكذلك بعدها، عندما لجأ إلى أسلوب العنف المعمَّم في التَّعامل مع أيّ مطالب كُرديّة. كما سنستعرض المساعي التُّركيّة الحاليّة في تعديل معاهدة لوزان بما يلائم مصالحها القوميّة وتعيد لها مجد السَّلطنة العثمانيّة، عبر إخضاع جميع شعوب المنطقة لسلطتها، تحت شعار الإسلام.

وسيكون من المفيد أيضاً إظهار النّوايا الغربيّة من وراء توقيع هذه المعاهدة، وهل ستستمرُّ على نهجها السّابق في التَّعامل مع قضيّة الشَّعب الكُرديّ، عبر سياسة الإنكار لحقوقه المشروعة، أم سنشهد تغيّراً في مواقفها، في ظِلِّ التغيُّرات التي تَطال العالم أجمع.

الظروف التّاريخيّة التي وُقِّعت فيها معاهدة لوزان:

افتتح مؤتمر لوزان في مدينة لوزان السويسريّة في نوفمبر/ تشرين الثّاني من عام ١٩٢٢، وحضرته وفود من كُلٍّ من الدّول التّالية «تركيّا، بريطانيا، فرنسا (الجمهوريّة الثّالثة وكان «ريمون بوانكاريه» رئيس وزرائها آنذاك)، إيطاليا (كان يرأسها موسوليني)، اليونان، يوغسلافيا، رومانيا، واليابان».

لم تكن السَّلطنة العثمانيّة الخارجة مهزومة من الحرب العالميّة الأولى في وضع يؤهّلها لوضع أيّ شروط على دول الحلفاء المنتصرة في الحرب، بل كانت تركيّا الحاليّة مقسَّمَة ومُحتلَّةً من قبل تلك الدّول، فوقعت أستانا (إسطنبول الحاليّة) تحت الاحتلال البريطانيّ، عندما اضطرَّ السُّلطان مُحمَّد السّادس (تولّى السُّلطة في ٤ يوليو/ تمّوز ١٩١٨م إلى ١ نوفمبر/ تشرينَ الثّاني ١٩٢٢م)

> **"يذكر المفكِر أوجلان في مرافعته الخامسة لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية أن الاجتماعات التي عقدها أتاتورك مع رؤساء العشائر وقادة جمعية تعالي كِردستان وشيوخ الدِين في كِردستان؛ كان لها الأثر الأقوى في تشكيل تركيا الراهنة، ويؤكِد أنه لولا مساندة الكِرد لهأتاتورك فيما أطلق عليه "حرب الاستقلال". ويؤكِد فيه أنه لولا الكِرد لكانت قُسِمت تركيا بين الدِول الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى."**

العثمانيّ لتوقيع معاهدة «سيفر» مرغماً تحت ضغط الإنجليز. وأعلن الضابط العثمانيُّ المغمور مصطفى كمال أتاتورك رفضه لمعاهدة «سيفر». جمع أتاتورك ممثّلين عن الولايات العثمانيّة وما تبقّى من قوّاته في أنقرة وأسَّس ما أطلق عليه اسم «الجمعيّة الوطنيّة العليا». والتي هي بمثابة برلمان لتركيّا، وصَوَّت أعضاؤها على رفض المعاهدة التي نصَّت على إنشاء وطن قوميّ للشَّعب الكُرديّ.

وفي هذا الصدد يذكر المفكّر الكُرديّ عبد الله أوجلان في مرافعته الخامسة لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة أنَّ الاجتماعات التي عقدها أتاتورك مع رؤساء العشائر وقادة جمعيّة تعالي كُردستان وشيوخ الدّين في كُردستان؛ كان لها الأثر الأقوى في تشكيل تركيّا الرّاهنة، ويؤكِّدُ أنَّه لولا مساندة الكُرد لأتاتورك فيما أطلق عليه «حرب الاستقلال»، التي بدأت في ١٩ مايو/ أيّار ١٩١٩ واستمرَّت حتّى ٢٤ يوليو/ تمّوز ١٩٢٣». ويؤكّد أوجلان أنَّه لولا الكُرد لكانت قُسِّمت تركيّا

بين الدّول الأوروبيّة المنتصرة في الحرب العالميّة الأولى. ويشير إلى أنَّ اجتماعات أتاتورك في «أرزروم» و»سيواس» وحتّى في آمد/ ديار بكر، شكّلت نقطة الانطلاق الأولى نحو إعادة لَمِّ شمل تركيّا الحاليّة، حيث شارك الكُرد بفعّاليّة في حرب الاستقلال، بعد أن وعدهم أتاتورك بأنَّ تركيّا الجديدة ستكون وطناً مشتركاً للكُرد والأتراك. ويسبر أوجلان أغوار الماضي عبر تسليط الضوء على الخلافات الدّائرة بين أتاتورك والنُّخبة الحاكمة التي ضَمَّت كبار قادة جمعيّة الاتّحاد والترقّي، ويؤكّد أنَّها – أي الجمعيّة – سلبت أتاتورك إمكانيّة إجراء تغيير ديمقراطيّ في تركيّا، وسيطرت الذِّهنيّة والتيّار الشّوفينيّ القوميّ التُّركيّ على قرار تركيّا، ما دفعها لإنكار حقوق الشَّعب الكُرديّ، وارتكاب مجازر ضُدَّهم.

في ذلك الحين، انقسمت السَّلطنة العثمانيّة على نفسها، حيث تشكّلت سُلطتان تتنازعان على السِّيادة؛ إحداها تابعة للسُّلطان ومقرُّها في إسطنبول، والذي بات لا يملك القوّة الكافية لتمرير قراراته، والسُّلطة الثّانية لـ»الجمعيّة الوطنيّة» ومقرُّها في أنقرة، واندلعت بينهما حرب، حيث أرسل الخليفة جيشاً للقضاء على سُلطة أنقرة، إلا أنَّ أتاتورك تمكَّنَ من هزيمته.

انتهت السَّلطنة العثمانيّة بشكل سياسيّ، عندما أعلن مصطفى كمال أتاتورك إلغاءَها (بموجب تصويتِ الجمعيّة الوطنيّة في الأوّل من نوفمبر/ تشرين الثّاني عام ١٩٢٢)، وولّى وليَّ العهد باسم الخليفة «عبد المجيد الثّاني في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثّاني من ذات العام، ومنصب الخليفة هو دينيٌّ فقط دون صلاحيات سياسيّة وحكوميّة أو تنفيذيّة.

كانت الظروف السّائدة قبل انعقاد مؤتمر لوزان في غير صالح الكُرد وحتّى الأتراك أيضاً، ولعب الإنكليز دوراً كبيراً في رسم خرائط المنطقة وتحديد مصيرها. فبعد انعقاد مؤتمري القاهرة (١) و(٢) حول القضيّة الكُرديّة، تحت إشراف وزير المستعمرات البريطانيّ آنذاك «ونستون تشرشل»، وبمشاركة المندوب السّامي البريطانيّ في العراق «مستر كوكس» وعضو استخباراتها «مسز هيل»، ورفضهما إنشاء وطنٍ قوميّ للكُرد في العراق، اعتقاداً منهما أنَّ الكُردَ يميلون للتَّحالف مع الأتراك الذين بدورهم تحالفوا مع لينين والثَّورة البلشفيّة، ما زاد من مخاوف البريطانيين فقدان إقليم الموصل المكتشف فيه النَّفط حديثاً، رغم محاولة «تشرشل» نيل موافقة المؤتمر على إنشاء وطن للكُرد.

سعت بريطانيا إلى كسب تركيّا بقيادة أتاتورك إلى جانبها، بعد أن تخوَّفت في البداية من توجُّهاته نحو روسيّا السّوفييتيّة، فجاء مؤتمر لوزان ليضع تركيّا أمام استحقاقات مرحلة جديدة، وكذلك الكُرد.

أهميّة معاهدة لوزان لتركيّا:

عُقِدَ مؤتمر لوزان في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثّاني عام ١٩٢٢، أي بعد ثلاثة أيّام من تولّي الخليفة الذي عيَّنه أتاتورك على السُّلطة في إسطنبول.

ترأس الوفد التُّركيّ إلى المؤتمر وزير الخارجيّة آنذاك ونائب أدرنه «عصمت إينونو»، وضَمَّ أيضاً كلّاً من «الدكتور رضا نور بك وزير الصحّة نائب سينوب، وحسن بك الوزير السّابق نائب طرابزون، ومفوَّضين عن حكومة الجمعيّة الوطنيّة الكبرى لتركيّا».

وترأس الوفد البريطانيّ اللورد «كرزون»، فيما لم تتمّ دعوة الكُرد أو أيِّ وفدٍ يمثّلهم إلى المؤتمر، حيث وضع الأتراك شرطاً لحضور المؤتمر بألا يحضر الكُرد أو من يمثّلهم، وهو شرطٌ قبلت به جميع الدّول المشاركة، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، ما أوحى إلى أنَّ المؤتمر عُقِدَ ليلبّي مصالح وطموحات أتاتورك والدّول الغربيّة المنتصرة في الحرب العالميّة الأولى.

خلال جلسات المؤتمر أنكر «إينونو» حقوق الكُرد، ودافعَ عن حقوق تركيّا في الجزر اليونانيّة، وكذلك عن «الميثاق الملّي» الذي أقرَّه «مجلس المبعوثان» في عام ١٩٢٠، في آخر عهود

السَّلطنة العثمانيّة. ويعتبر «مجلس المبعوثان» بمثابة المجلس التَّشريعي للسلطنة. بعد البدء بـ»المشروطيّة الثّانية». إثر مطالبة السُّلطان عبد الحميد بتفعيل دستور عام ١٨٧٦. و»الميثاق الملّي» يتضمَّن ستّة بنود. وينصُّ على ضَمِّ أجزاء كبيرة من الأراضي السُّوريّة والعراقيّة وبعض الجزر اليونانيّة إلى تركيّا.

رفضت الوفود الغربيّة في المؤتمر شروط «إينونو». ما أدّى إلى تعثُّر وتوقف وتعليق أعمال المؤتمر عدَّة مرّات. ولكن الإصرار البريطانيّ على كسب تركيّا إلى جانبها. دفعها إلى استمالة الوفد التُّركيّ ودعوته لحضور المؤتمر. واستؤنف المؤتمر في الرّابع من فبراير/ شباط عام ١٩٢٣. إلا أنَّ رئيس الوفد التُّركيّ «إينونو» عاد ورفض شروط الحلفاء في تقزيم خارطة تركيّا الجغرافيّة. بل أصَرَّ على رفض معاهدة «سيفر» التي وُقّعت في ١٠ أغسطس/ آب عام ١٩٢٠. وأقرّت بإنشاءِ وطنٍ قوميٍّ للشّعبِ الكُرديّ على أرضه التّاريخيّة. وفق مواد وبنود المعاهدة. أمام تعنُّت الوفد التُّركيّ. انهارت المفاوضات مَرَّةً أخرى.

أبدى أتاتورك براغماتيّة مفرطة في مقارباته من مؤتمر لوزان. ووضعَ كُلَّ آماله في تحقيق طموحاته. وأدرك أنَّه – أي المؤتمر – فرصة لتثبيت أركان حكمه وإنشاء دولة جديدة على أنقاض السَّلطنة العثمانيّة. فسعى بكُلّ قوّة إلى ممارسة الضغط على الحلفاء في القضايا المتعلّقة بترتيبات المضائق البحريّة والجزر المتنازَع عليها مع اليونان. إضافة إلى إنكار حقوق الكُرد. وعدم التطرُّق إليها في المؤتمر بأيِّ شكلٍ كان. ورأى أنَّ مؤتمر لوزان هي فرصة له للتقرُّب من الغرب. والقطع مع ثقافة المنطقة. والانقلاب على القيم العثمانيّة – الإسلاميّة. فكانت لوزان الأساس الذي استند إليه لاحقاً في إعلان الجمهوريّة التُّركيّة.

يتباكى الإسلامويّون والعثمانيّون الجُدُد اليوم على السَّلطنة العثمانيّة. حيث «أعلن عن شهادة الوفاة الرَّسمية لها على المستوى القانونيّ الدّوليّ. وميلاد الجمهوريّة التُّركيّة المعاصرة في عام ١٩٢٣. قبل حدث إعلان إلغاء الخلافة

”أبدى أتاتورك براغماتية مفرطة في مقارباته من مؤتمّر لوزان، ووضع كل آماله في تحقيق طموحاته، وأدركَ أنه – أي المؤتمر – فرصة لتثبيتٍ أركان حكمه وإنشاء دولة جديدة على أنقاض السلطنة العثمانية، فسعى بكلّ قوة إلى ممارسة الضغط علىّ الحلفاء في القضايا المتعلقة بترتيبات المضائق البحرية والجزر المتنازع عليها مع اليونان، إضافة إلى إنكار حقوق الكرد، وعدم التطرُّق إليها في المؤتمر بأيِّ شكلٍ كان.“

الإسلاميّة العثمانيّة الشَّهير في عام ١٩٢٤». وفق بعض المؤرّخين.

يعتبر بعض الباحثين في تاريخ منطقة الشَّرق الأوسط بأنَّ «معاهدة لوزان لعبت الدَّور التّاريخيّ ذاته الذي لعبته معاهدة ”وستفاليا“ في عام ١٦٤٨. التي كان من أبرز نتائجها القانونيّة والسِّياسيّة نشوء مفهوم الدّولة القوميّة على قاعدة مفهوم (الأمّة – الدّولة) في أوروبا. حيث رسمت لوزان حدود ومعالم الجغرافيا السِّياسيّة للشَّرق الأوسط بكامله خلال العقود التّالية لتوقيع تلك المعاهدة“. وقُسِّمَت منطقة الشَّرق الأوسط إلى كيانات ودول. فقط كانت تركيّا المستفيدة منها. فيما أنكرت وجود شعوب أخرى. وخاصَّةً الكُرد.

أقرَّت المعاهدة تسوية نهائيّة لوضع منطقة الأناضول وتراقيا (والأخيرة مقسَّمة بين ثلاث دول اليونان. تركيّا. وبلغاريا). حيث شهدت المنطقة نزاعات مستمرّة حول تابعيتها. فأُلحق قسم منها بتركيّا. والتي تمتدُّ إلى منطقة إسطنبول

الحاليّة.

يرى بعض الغُلاة القوميّين الأتراك وكذلك الإسلامويّون الموالون للتيّار العثمانيّ بأنَّ معاهدة "سيفر" جاءت "مجحفة بحَقِّ الأتراك والأمَّة الإسلاميّة"، معتقدةً أنَّ الغرب اقتطع أجزاء من السَّلطنة العثمانيّة بعد هزيمتها في الحرب العالميّة الأولى، وأنشأ منها "كيانات" تُعادي الأتراك والمسلمين، منها أرمينيا الحاليّة، بعد أن ضُمَّت إليها كُلّ من "قارس، أرزروم، وطرابزون"، وكذلك اقتطعت فرنسا جزءاً من كيليكيا وألحقتها بسوريّا، فيما سيطرت بريطانيا وجيوش أربع دول أخرى على إسطنبول والمضائق، وسيطرت اليونان على إزمير (واسمها باليونانيّة سميرنا).

إلا أنَّ ما يَحُزُّ في نفوس هؤلاء هو البند المتعلّق بإنشاء دولة كُرديّة اسمها كُردستان، وكأنَّهم يقتطعون جزءاً من أراضيهم، ويعتقدون أنَّه ليس من حَقِّ الكُرد إنشاء كيان مستقلٍّ خاصٍّ بهم. هذه العقدة ظلَّت حيَّةً في أذهان جميع الحركات الإسلامويّة وكذلك القوميّة إلى يومنا هذا، فما نراه الآن من دفاع مستميتٍ من قبل حركة الإخوان المسلمين في الدِّفاع عن السَّلطنة العثمانيّة، وكذلك تسليمها لواء إسكندرون عام ١٩٣٩، ما هو إلا تجسيدٌ حقيقيٌّ لتلك الأوهام التي تدور في خلدهم. ولهذا يتنكَّرون للحَقِّ الكُرديّ، وأينما كان. فتجدهم أكثر حماسة واندفاعة في الذِّكرى المئويّة الأولى لتوقيع معاهدة لوزان، في حَثِّ تركيّا على إنجاز مشاريعها التوسُّعيّة في المنطقة تحت يافطة الإسلام السِّياسيّ، ويعتبرون أنَّ من حَقِّها استعادة الأراضي التي خسرتها في الحرب وبموجب المعاهدة، فلا ضيرَ لديهم في أن تسيطر تركيّا على أجزاء من الأراضي السُّوريّة والعراقيّة وتحتلُّها، لطالما تسعى إلى إعادة إنشاء ما تُسمّى بـ"الخلافة الإسلاميّة". وقد أشار "منير أديب" الباحث المتخصّص في شؤون الحركات المتطرّفة والإرهاب الدّوليّ في كتابه "الدّولة الإسلاميّة.. فكرة زائفة أم حقيقة غائبة" إلى أنَّ حركة الإخوان المسلمين تتطلَّع إلى إنشاء الخلافة الإسلاميّة مَرَّةً أخرى ويكون مركزها تركيّا، ووضعت كُلَّ ثقلها السِّياسيّ والدَّعوي في سبيل جعل أردوغان خليفة للمسلمين، خاصَّةً بعد اندلاع ثورات الرَّبيع العربيّ.

فحركة الإخوان المسلمين تنظر بعين الرِّيبة والشَّكِّ إلى معاهدة لوزان وتُعدُّها مضادَّةً للإسلام، ويجب نقضها وعدم القبول بها، وترى بأنَّ تركيّا خرجت مغبونة من تلك المعاهدة، عبر اقتطاع أجزاء كبيرة من أراضيها وإلحاقها بأراضي الغير.

ففيما اعتبر أتاتورك المعاهدة نصراً دبلوماسيّاً له، وأفضت إلى إنشاء جمهوريّة تركيّا الحديثة؛ فإنَّ التيّارات والقوى القوميّة الأخرى وكذلك الإسلامويّة تعتبر أنَّ المعاهدة أدَّت إلى فقدان أجزاء كبيرة من الأراضي التُّركيّة، وعلى هذا الأساس تطرح مشاريعها المتعدّدة، "النيو عثمانية، الميثاق الملّي، والوطن الأزرق"، وما إلى ذلك من المشاريع التوسُّعيّة الاستعماريّة، التي لن تلقى النُّور في المناخات الدّوليّة والإقليمية السّائدة الآن.

ما أقرَّتهُ المعاهدة بشأن المضائق التُركيّة:

المعاهدة المكوّنة من ١٤٣ بنداً ومقدّمة و٤ فصول، دخلت حيّز التنفيذ يوم ٢٣ أغسطس/آب ١٩٢٣، عبر المصادقة عليها من قبل البرلمان التُّركيّ الثاني.

وأفردت المعاهدة بنداً خاصاً بالمضائق التُّركيّة، حيث ورد فيها: «يوافق كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة بموجب هذا، بقدر ما يعنيه، على الإلغاء الكامل للامتيازات في تركيّا من جميع النواحي».

وتعتبر قضيّة المضائق هامّة بالنسبة لكُلّ من تركيّا والدّول الغربيّة، لطالما كانت سفنها وأساطيلها الحربية تمخر عبابها وتصل عبرها إلى مناطق نائية في العالم. حاولت بريطانيا الاستحواذ على حَقِّ التصرُّف بالممرّات البحريّة في العالم أجمع وليس في تركيّا فقط، فهي التي تسيطر على مضيق جبل طارق وكذلك

تحتفظ لقواعد عسكريّة في جزيرة قبرص أيضاً، فأبدت حرصاً كبيراً في ضمان سلاسة عبور أساطيلها مضيقي «البوسفور والدردنيل» دون أي اعتراضات من الجانب التُّركيّ.

إلا أنه بعد تعزيز تركيّا لقوتها وإعلانها عن جمهوريَّتها، تمَّ تعديل ذاك البند من خلال معاهدة "مونترو عام ١٩٣٦"، و"ألغيت التعهُّدات بشكل تبادليٍّ، وكذلك تبادل السكّان بين اليونان وتركيّا، فضلاً عن الاتّفاقيّات المشتركة الموقّعة بين الطرفين، وغيرها". ونصَّت بنود معاهدة "مونترو" على استقلال تركيّا وتحديد حدودها، كما نصَّت كذلك على حماية الأقليّات المسيحيّة اليونانيّة الأرثوذكسيّة في تركيّا، وكذلك حماية الأقليّات المسلمة في اليونان. وبموجب معاهدة لوزان لا يحَقُّ لتركيّا تحصيل رسوم عبور السُّفن عبر مضائقها "الدَّردنيل والبوسفور".

منحت اتفاقية "مونترو" الحَقَّ لتركيّا بالسَّيطرة على مضيقي "البوسفور والدَّردنيل"، وأنَّه يَحُقُّ لها تنظيم عبور السُّفن الحربيّة التّابعة للبحرية، "وتضمن حُرّيّة مرور السُّفن المدنية في وقت السِّلم، وتُقيّد مرور السُّفن البحريّة التي لا تنتمي إلى دول البحر الأسود". واستخدم أردوغان في الآونة الأخيرة المعابرَ البحريّة سلاحاً ضُدَّ دول الجوار، حيث منعت عبور سفن الأسطول الرّوسيّ في بداية الحرب الرّوسيّة على أوكرانيا، متذرّعاً بتمسّكه ببنود اتّفاقيّة "مونترو"، إلا أنَّها سرعان ما تراجعت عنها في ظِلِّ تهديد روسيّا بتحريك الوضع ضُدَّها في سوريّا. فحوَّلت تركيّا المعابر إلى ورقة تبتزُّ فيها دول العالم.

آمال تركيّا في الذِّكرى المئويّة للمعاهدة:

تتطلَّعُ تركيّا إلى إلغاء معاهدة لوزان بكُلّ بنودها، وكذلك ما تلاها من معاهدات، معتبرةً أنَّها قوَّضت سيادة الدّولة التُّركيّة على أراضيها. وفيما يتجدَّدُ الجدل مع حلول الذِّكرى المئة للمعاهدة؛ تتزايد آمال النُّخب السِّياسيّة الحاكمة في تركيّا في تعديل بنود المعاهدة، وأنَّ هذا التاريخ، أي العام الحالي ٢٠٢٣ يُشكِّلُ نهاية صلاحيّة المعاهدة، رغم تأكيد العديد من الباحثين والقانونيين أنَّ لا صلاحيّة لانتهاء المعاهدة، وهي غير محدَّدة بإطار زمنيٍّ معيَّن، بل سارية المفعول. والحقيقة من خلال قراءة نَصِّ المعاهدة كاملة، فإنَّه لا توجد أيُّ مواد فيها تُحدِّدُ فترة سريان المعاهدة أو تتحدَّث عن تاريخ انتهائها.

بكُلِّ الأحوال أيُّ اتّفاقيّة أو معاهدة، وإن كان لها جانبها القانونيّ والحقوقيّ، فإنَّها بالنِّهاية خاضعة لموازين القوى السِّياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، أي سَرَيانها وفاعليتها يعتمد على منطق القوّة وليس قوّة المنطق والشَّرعيّة، على الأقلّ هذا ما درجت عليه الدّول الغربيّة خلال تاريخها الحديث. فلن تتمكَّنَ تركيّا من إلغاء المعاهدة أو تغيير بند من بنودها إن لم تحْظَ بموافقة الدّول الغربيّة التي وقعت على المعاهدة، وهذا غير ممكن في ظِلِّ التقلُّبات السِّياسيّة والعسكريّة والأمنيّة في العالم والإقليم.

ويُروِّجُ بعض المنادين بنظريّة المؤامرة من الأتراك بانتهاء معاهدة لوزان بعد مرور مئة عام على توقيعها، مدَّعين بأنَّ مصطفى كمال أتاتورك «تنازل عن أراضي الدّولة العثمانيّة في البلقان والشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأنَّه خضع لضغوط الأوروبيّين فألغى نظام الخلافة الإسلاميّة، ونفى الخليفة الأخير السُّلطان مُحمَّد السّادس، الذي عزله البرلمان الجمهوريّ الجديد عام ١٩٢٢، ومن ثُمَّ تمَّ إعلان علمانيّة الدّولة الجديدة في دستور عام ١٩٢٤. أمّا في الجانب الاقتصاديّ فيدّعي مروّجو نظريّة المؤامرة تلك، أنَّ معاهدة لوزان «منعت الدّولة التُّركيّة من التَّنقيب عن الثَّروات الطبيعيّة كالنَّفط والغاز في أراضيها».

وحسب باحثين متخصِّصين في تاريخ منطقة الشَّرق الأوسط، يوجد فريقان يروِّجان لنظريّة مؤامرة «نهاية معاهدة لوزان» ومساعي تركيّا وأردوغان للسيطرة على المناطق التي كانت سابقاً خاضعة للدولة العثمانيّة، وأوَّلهما «فريق بعض تيّارات الإسلام السِّياسيّ العربيّة، التي أصبحت ذات هوى وميول عثمانيّة أكثر من

”تتطلع تركيا إلى إلغاء معاهدة لوزان بكُل بنّودها، وكذلك ما تلاها من معاهدات، معتبرةً أنها قوضت سيادة الدولة التركيّة علّى أراضيها. وفيما يتُجدّد الجدل مع حلول الذكرى المئة للمعاهدة؛ تتزايد آمال النخب السياسية الحاكمة في تركيا في تعديل بنود المعاهدة، وأن هذا التاريخ، أي العام الحالي ٢٠٢٣ يشكل نهاية صلاحية المعاهدة، رغم تأكيد العديد من الباحثين والقانونيين أن لا صلاحية لانتهاء المعاهدة.“

السُّلطان العثمانيّ نفسه، فهم يحلمون بعودة الخلافة، ويدعون لذلك من دون مواربة، ويهاجمون علمانيّة جمهوريّة أتاتورك، ويُروِّجون الاتّهامات لمؤسّسي الدَّولة التُّركيّة الحديثة، على أنَّهم سبب النكسة الإسلاميّة، لذلك ينشرون نظريّة «نهاية معاهدة لوزان» ويبشّرون بعهد عثماني جديد مقبل». وفريق آخر يعتبر من خصوم الإسلام السّياسيّ المدعوم تركيّاً، ويحاول أصحاب هذا الفريق «تسويق فكرة البُعبع التُّركيّ المقبل عام ٢٠٢٣ الذي سيعيد احتلال مناطق الشَّرق الأوسط التي كانت تابعة للعثمانيّين إلى تركيّا المعاصرة، وسيتمُّ ذلك بغزوٍ تركيٍّ، بانت بوادره في التدخُّل التُّركيّ في سوريّا والعراق وليبيا، وهذا الأمر يتعكَّز على وقائع موجودة على الأرض، لكنَّه في حقيقته يُمثِّلُ نوعاً من حرب التحشيد الإعلاميّة وتضخيم الأخطار، حتّى إن كان ذلك عبر ترويج نظريّات المؤامرة».

يَأمل الأتراك استعادة أمجاد السَّلطنة العثمانيّة عبر إلغاء معاهدة لوزان، رغم أنَّه بموجبها تَمَّ الاعتراف باستقلال الجمهوريّة التُّركيّة. كما نصَّت المعاهدة على «حماية الأقليّة المسيحيّة الأرثوذكسيّة اليونانيّة في تركيّا والأقليّة المُسلمة في اليونان؛ إلا أنَّه تم فقط تَمَّ ترحيل معظم السُكّان المسيحيّين في تركيّا والسُكّان المسلمين في اليونان بموجب اتّفاقيّة سابقة مُتعلّقة بتبادل السُكّان اليونانيّين والأتراك التي وقّعتها اليونان وتركيّا».

ماذا تأمل تركيَا من وراء إلغاء معاهدة لوزان؟

نظراً لتَغيُّر الظروف السِّياسيّة التي أفضت إلى توقيع معاهدة لوزان؛ تحدو الدّولة التُّركيّة ونخبها السِّياسيّة، وخاصَّةً الحاكمة منها والإسلامويّة والقوميّة، رغبة جامحة في إعادة صياغة بنود المعاهدة، أو حتّى إلغائها؛ لتحقيق أهداف، أقلُّ ما يُقالُ عنها أنَّها «توسُّعيّة واستعماريّة»، في تَمدُّد جغرافيّة الدَّولة التُّركيّة عبر احتلال مزيد من أراضي دول الجوار، وتغيير خرائط المنطقة، انسجاماً مع مشاريعها القديمة – الجديدة في وضع ترتيبات إقليميّة ضمن إطار مشروع الشَّرق الأوسط الجديد الذي تقوده الولايات المُتَّحدة الأمريكيّة في المنطقة.

تَهدُفُ تركيّا إلى خَلطِ الأوراق مُجدَّداً والاستفادة من الثَّغرات التي وَقعَت فيها معاهدة لوزان، والسَّعي للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ ونيل عضويَّتها الكاملة، وبالتّالي التَحوّل إلى دولة مؤثِّرة في الإقليم والعالم، ومشاركتها في وضع أسس نظام إقليميّ يتناسب وطموحاتها، إلى جانب رغبتها التَحوُّل إلى قوّة اقتصاديّة ذاتَ شأنٍ لتلعب دوراً كبيراً في المنطقة والعالم، لتنافس الدُّول العظمى على موارد المنطقة من نفط وغاز وثروات أخرى.

فامتدادها نحو ليبيا وسيطرتها على مناطق شاسعة من الجغرافيا السُّوريّة والعراقيّة وعلى المياه الإقليميّة لكُلٍّ من اليونان وقبرص وليبيا ولبنان وسوريّا؛ تنبع من مطامع استعماريّة بهدف تعزيز قُدُراتها الاقتصاديّة، وفرض معادلات

القوّة في المنطقة. وهذا المشروع يتناسق مع طموحاتها في إلغاء معاهدة لوزان، إضافة لوأد أيّ طموحٍ لدى الشّعب الكُرديّ في نيل حقوقه، في ظِلّ التّغيُّرات العاصفة بالإقليم والعالم بعد بدء ثورات الرّبيع العربيّ والحرب الرّوسيّة في أوكرانيا.

إنَّ تغيير أو إلغاء معاهدة لوزان مرهونٌ بالدَّرجة الأولى برغبة الدّول الغربيّة بها، وهو إن حصل؛ فهو يهدف لإعادة وضع ترتيبات جيوسياسيّة جديدة في المنطقة والعالم. فكما أنَّ لوزان رسمت حدود الدّول الحاليّة؛ فإنَّ أيَّ تعديل عليها أو حتّى إلغاءها هو خاضع للشروط السّياسيّة ولمصالح وإرادات الدّول الغربيّة، وخاصَّةً الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا.

إلا أنَّ توجُّهات الحكومة التُّركيّة الحاليّة بزعامة أردوغان، وانقسامها على نفسها، من حيث ولاءاتها ما بين الغرب الأطلسيّ وروسيّا من خلال انحيازها لمشروعها الأوراسيّ، يُقيّدُ قُدُرات تركيّا في إحداث أيّ اختراق مُهمّ أو إجراء تعديل على المعاهدة. ويبدو من خلال الوقائع على الأرض؛ أنَّ تركيّا فقدت الكثير من قوّتها الدّبلوماسيّة والسّياسيّة في التأثير على الدّول التي وقّعت على المعاهدة، وغدت تركيّا خطراً حقيقيّاً على خاصرة أوروبا الجنوبيّة، بعد احتضانها لجماعات الإسلام الإرهابيّ، وزعزعتها أمن واستقرار منطقة الشّرق الأوسط، وباتت تميل أكثر إلى المشروع الأوراسيّ الذي تقوده في تركيّا مجموعات ونخب سياسيّة متمثّلة بالدّولة العميقة، من أمثال حزب العمل التُّركيّ بقيادة دوغو برينجك، ما يعزّز من فكرة عدم تمكّن تركيّا من تغيير المعاهدة أو إلغاءها في أفضل الأحوال.

انقسام تركيّا في راهنها ما بين المعسكر الغربيّ بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة وروسيّا، يضعها في موقف ضعيف ويَحُدُّ من إمكانيّاتها في لعب دور إقليميّ، أو التوقيع على معاهدات واتّفاقيّات جديدة تُحَدِّدُ مصير منطقة الشّرق الأوسط، بل تواجه تركيّا مصيراً مجهولاً محفوفاً بمخاطر الانفجار السّياسيّ والاقتصاديّ والإثنيّ في ظِلّ توجُّهات حكومتها الحاليّة، وكذلك نسق ونمطيّة التّفكير السّائد بين نخبها السّياسيّة والفكريّة من خلال التّصعيد في الأفكار والشّعارات القوميّة، وهو ما يجعلها معرَّضة أكثر من غيرها لاندلاع صراعات داخليّة، تكون سبباً كافياً لتفكّكها مستقبلاً.

وأورد الكاتب التُّركيّ «قدير مصر أوغلو» في كتابه بعنوان «معاهدةُ لوزانَ.. انتصارٌ أمْ خدمةٌ؟!» انتقد فيه المعاهدة ومن شارك ضمن الوفد التُّركيّ وأشرف على كتابة بنوده ومواده، فهو يرى أنَّ «الأتراك بتعهّدهم بالتزامات معاهدة لوزان، قد تخلّوا عنْ قيادة المسلمين والعالم الإسلاميّ ورضوا مقابلها بقطعة صغيرة من الأرض».

ويرى بعض المراقبين أنَّ المنتقد الأكبر للمعاهدة، هو رجب طيّب أردوغان، الذي يعتبر أنَّ مصطفى كمال أتاتورك «تخلّى فيها، كما في اتّفاقيّة أنقرة مع العراق وإنكلترا، عن حدود «الميثاق الملّي» الذي رسمه البرلمان العثمانيّ – بدعمٍ من أتاتورك – ويضمّ كُلَّ شمال سوريّا وشمال العراق». فيما يرى التيّار العلمانيّ في تركيّا أنَّ اعتبار أردوغان معاهدة لوزان «هزيمة» للأتراك، ما هو سوى محاولة «لاقتلاع العلمانيّة». وقدَّمَ زعيم «حزب الشَّعب الجمهوريّ» المعارض، كمال قليجدار أوغلو، مشروع قانون لإعادة اعتبار يوم توقيع المعاهدة عيداً وطنيّاً، بعدما كان رئيس الوزراء الأسبق، عدنان مندريس، قد ألغاه في الخمسينيّات من القرن الماضي.

وأثناء اجتماعه بمخاتير القرى والأحياء في عام ٢٠١٦، انتقد أردوغان اتّفاقيّة لوزان، قائلاً إنَّ «البعض يحاول إظهار اتّفاقيّة لوزان على أنّها انتصار، وهناك من يريد إقناعنا بأنَّ معاهدة لوزان كانت انتصاراً لتركيّا وللأتراك، انظروا إلى إيجه، نصف جزره منحناها لليونان في اتّفاقيّة لوزان، أهذا انتصار؟ هذه الجزر مُلكٌ لنا، لدينا مساجد ومعابد هناك، فضلاً عن وجود حقوق لدينا متعلّقة بالحدود الجوّيّة والبحريّة والمنطقة الاقتصاديّة المحصورة، والتي ما زلنا لا نعيها بشكلها الصحيح؟ ما هذه الاتّفاقيّة التي

خسرنا فيها حقوقنا؟». وعَدَّ أردوغان أنَّ المعاهدة تُمثِّل «جرحاً عميقاً في الذّاكرة التّاريخيّة التُّركيّة»، وأنَّها «قلّصت جغرافيّاً من خريطة الدَّولة التُّركيّة وألزمتها بالتّنازل عن ٨٠٪ من مساحتها». وأضاف: "هدّدونا بمعاهدة سيفر في عام ١٩٢٠، ليجعلونا نقبل معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣... لقد لوّحوا لنا بالموت لنقبل بالمعاهة الدّائمة".

وأثناء زيارة أردوغان لليونان في عام ٢٠١٧، قال في مؤتمر صحفي مع نظيره اليونانيّ "إنَّ معاهدة لوزان، الموقّعة بعد الحرب العالميّة الأولى تنصُّ على تفاصيل دقيقة ما تزال غير مفهومة حتّى الوقت الرّاهن"، وأشار إلى ضرورة تحديثها بالقول: "لست أستاذاً في علم القانون، لكنّني أعرف قانون السِّياسة جيّداً، ففيه شرط يقضي بوجوب تحديث الاتّفاقيّات. ونحن قادرون على تحديث ما أُبرم بيننا من اتّفاقيّات. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك". وتساءل: "كيف نقول بأنَّ معاهدة لوزان (بين تركيّا وعدَّة دول بينها اليونان) يَتُمُّ تطبيقها وإلى الآن لم يَتُمّ انتخاب مفتي عام لمسلمي غربيّ تراقيا (اليونانيّة ذات الأقليّة التُّركيّة)"، واتَّهم أثينا بالتمييز ضُدَّهم قائلاً: "الدَّخل القوميّ للفرد في اليونان حوالي ١٨ ألف دولار، لكن معدَّل الدَّخل القوميّ للفرد بالنِّسبة لشعب تراقيا الغربيّة لا يتجاوز الـ٢٢٠٠ دولار".

ويرى مراقبون أنَّ أردوغان لم ينتظر عام ٢٠٢٣ لمحاولة "استعادة" حدود "الميثاق الملّي"، فهو يعمل لهذا الهدف منذ عام ٢٠١٦ في سوريّا وفي العراق.

فيما قالت الأكاديميّة "نورتان جتين"، مديرة مركز "مبادئ أتاتورك وتاريخ الانقلاب للأبحاث" التّابع لجامعة تراقيا، إنَّ معاهدة لوزان "كانت بمثابة وثيقة اعتراف بسيادة واستقلال تركيّا التي كانت قد خرجت للتوّ من الكفاح الوطنيّ".

كما يصف المؤرّخ التُّركيّ "مصطفى أرمغان" معاهدة لوزان، بأنَّها "هزيمة واضحة"، مشيراً إلى أنَّ "الميثاق القوميّ" حدَّدَ للهيئة المفاوضة الأهداف الأساسيّة لعمليّة التفاوض، وأنَّ "جزر إيجه وإقليم غرب تراقيا وقبرص" و"باطوم" التّابعة لجورجيا، كانت ضمن أهداف الميثاق، ولكن تَمَّ تسليمها كُلَّها للجانب الآخر على طبق من ذهب، بحسب قوله.

وعن احتماليّة إحداث تغييرات في بنود ومواد المعاهدة أو إلغائها، أكَّدَ الباحث الفرنسيّ "ماتيو راي"، المتخصّص في تاريخ الشَّرق الأوسط في المركز الفرنسيّ، في مقال له، "أنَّه من الصعب إحداث تغييرات في المعاهدات القديمة، على الرَّغم من تَغيُّر الظروف التّاريخيّة والسِّياسيّة التي كانت قائمة حين توقيع المعاهدة". وأشار إلى أنَّه "فيما يتعلَّق بمسألة الحدود التي ثبّتتها المعاهدة؛ فإنَّه لن يمكن مستقبلاً لتركيّا أن تكتسب أراضي جديدة، أو أن تخسر جزءاً من أراضيها الحاليّة، علاوة على أنَّها، أي تركيّا، لن تسعى إلى ذلك".

قضيّة الموصل في لوزان:

شغلت قضيّة الموصل جزءاً كبيراً من مداولات الوفود المشاركة في مؤتمر لوزان، واستحوذت على نقاشات مستفيضة، أدَّت إلى تعليق جلسات المؤتمر مرّات عديدة، وخاصَّةً من جانب وَفدَيْ كُلٍّ من تركيّا وبريطانيا، حيث كان العراق تحت الانتداب البريطانيّ، فيما كان اكتشاف النفط في الموصل، السَّبب الرَّئيسيّ للخلاف حولها.

طالب الوفد التُّركيّ بضَمِّ منطقة الموصل إلى أراضيها، معتبراً أنَّ الوحدة العرقيّة تَجمع بين الأتراك والكُرد، وأنَّ الموصل مرتبطة تجاريّاً واقتصاديّاً مع منطقة الأناضول، و«أنَّ احتلال الحلفاء لها غير شرعيٍّ» وأنَّ سُكّان المنطقة «يرغبون بالانضمام إلى تركيّا». فيما فَنَّدَ رئيس الوفد البريطانيّ اللّورد «كرزون» الادّعاءات التُّركيّة وقال بأنَّ «غالبيّة السُكّان كانوا من العرب (وهم من أصلٍ ساميٍّ) والأكراد (وهم من أصل آريٍّ) ومختلفين من حيثُ الأصولِ جوهريّاً عن الأتراك، وأنَّ معظم تجارة الموصل مع العراق وليس مع الأناضول، وقد تَمَّ تكليف الحكومة البريطانيّة رسميّاً بالانتداب على العراق من قبل عُصبَةِ الأمم، وأظهرت الثّورات الكُرديّة في القرن

التّاسع عشر وقبل الحرب أنَّ الأكراد لا يؤيّدون أن يكونوا جزءاً من تركيّا».

رَفَعت بريطانيا قضيّة الموصل إلى «عُصبَة الأمم» والتي قضت بأنَّه «لا يَحُقُّ لأيٍّ طرفٍ احتلال المنطقة والسَّيطرة عليها»، وهذا ما أسقط المطالب التُّركيّة في السَّيطرة عليها، وعادت الموصل لتقع تحت الانتداب البريطانيّ.

الكُرد ومعاهدة لوزان:

لا يساوِرُ أيَّ كُرديّ أدنى شَكٍّ أنَّ معاهدة لوزان كانت بمثابة خنجر طعن به في ظهر طموحاتهم في إنشاء وطن قوميٍّ لهم على جغرافيّتهم التّاريخيّة؛ بل يعتبر معظم الكُرد أنَّ المعاهدة كانت وراء تقسيم وطنهم إلى أربعة أقسام، ليوزَّع بين أربعة دول تحكمها ذهنيّات الاحتلال والإنكار، لا تعترف حتّى بوجوده كشعب، وتغلق أمامه جميع مساحات الحُرّيّة لنيل حقوقه المشروعة التي نصَّت عليها القوانين الدّوليّة وشُرعة الأمم المتَّحدة، وحتّى دساتير تلك البلدان التي تستعمر وطنهم.

عمَّقت لوزان من مأساة الكُرد؛ عبر تفويضها الدّول التي أنشأتها التصرُّف بمصير الشَّعب الكُرديّ، حتّى وصل بها الأمر باتت معها تُطلق على الكُرد الملحقين بكُلّ دولهم أسماء لا تنسجم مع الحقيقة التّاريخيّة والجغرافيّة لوجودهم ووطنهم، ففي تركيّا أطلق عليهم اسم «أكراد تركيّا»، ثُمَّ وصلت التَّسمية من قبل الحكومات التُّركيّة المتعاقبة. وبعد إخماد الثّورات والانتفاضات الكُرديّة أطلقت عليهم اسم «أتراك الجبال»، وفي العراق أطلق عليهم «أكراد العراق» وكذلك في سوريّا وإيران أيضاً. حتّى سَرَتْ تلك التَّسميات الغريبة بين الكُرد أنفسهم، بما فيها حركاته وقواه السّياسيّة.

لعبت بريطانيا دوراً محوريّاً في ترتيب بنود المعاهدة وتلبية رغبات وشروط تركيّا في محو كُلّ ما يَمُتُّ بالشَّعب الكُرديّ منها، حسبما يؤكّد مندوب بريطانيا في المؤتمر اللّورد «كرزون»، ويوضّح أنَّه بغرض استمالة تركيّا إلى الغرب

> **تواجه تركيا مصيراً مجهولاً محفوفاً بمخاطر الانفجار السياسيّ والاقتصادي والإثنيّ في ظِل توجُّهات حكومتها الحاليّة، فالقوميون الأتراك رفضوا معاهدة "سيفر" واعتبروها مجحفة في حق تركيا، إذ إنها "تنهيها كوطن". وأعطت الاتفاقية المذكورة الأقليات حقوقاً مهمة، من مثل إقامة دولة أرمنية مستقلة في شرق الأناضول يرسم حدودها الرئيس الأمريكيّ "ويلسون"، وإقامة حكم ذاتيّ للأكراد في بعض مناطق جنوب شرق الأناضول المتاخمة لسوريا.**

وإبعادها عن روسيّا السّوفييتيّة؛ ارتضت بريطانيا أن تقبل بالشّروط التُّركيّة في عدم التطرّق إلى حقوق الشَّعب الكُرديّ، بل إلغاء ما نصَّت عليه معاهدة «سيفر»، وتجاهل مطالبهم. ويضيف بأنَّ بريطانيا تمكَّنت من إقناع الدّول الأخرى المشاركة في المؤتمر بعدم ذكر الكُرد وحقوقهم، نزولاً عند رغبة الوفد التُّركيّ برئاسة عصمت إينونو.

ويَسرُد «كرزون» بأنَّ بريطانيا فرضت شروطها على تركيّا عبر التأكيد على إبقاء المضائق (مضيقَي البوسفور والدَّردنيل) حتّى الحماية الدّوليّة، وألا تضع تركيّا أيَّ شروط أمام الملاحة الدّوليّة وعبور السُّفن. وكذلك فرضت عليها قطع العلاقات مع السّوفييت ولينين. وبهذا الشَّكل ضمنت بريطانيا سلامة مرور أساطيلها عبر تلك المضائق، ولجذب تركيّا وأتاتورك إلى المعسكر الغربيّ.

تسبَّبت معاهدة لوزان في وضع الشَّعب الكُرديّ تحت سيطرة أعتى الدّول القوميّة في المنطقة،

وفضّلت الدّول الموقّعة على المعاهدة مصالحها على حقوق الكُرد، خاصّةً بعد اكتشاف النّفط في الموصل. فرُغم إصرار الوفد التُّركيّ على أحقيّته في الموصل، إلا أنّه أمام الإصرار البريطانيّ في الاستحواذ عليها؛ وعدم فتح أيّ نقاش حول القضيّة الكُرديّة؛ تنازل الأتراك عن هذا الحَقّ «التّاريخيّ» الذي طالما يطالبون به.

ويرى الكاتب "مُحمّد رمضان" في بحث له عن لوزان بعنوان "الكُرد وفوبيا لوزان" بأنّه بموجب معاهدة لوزان "تتعهّد أنقرة بمنح مواطنيها الحقوق الكاملة في المساواة والعدالة أمام قانون الدّولة التُّركيّة، ومنح الحُرّيّات دون تمييز، من غير أن تَرِد أيّة إشارة للكُرد فيها، كما دون ذكر معاهدة سيفر".

ويذكر الباحث الألمانيّ «روبرت جيروورث» بأنّ معاهدة لوزان «أرست فعليّاً سابقةً في القانون الدّوليّ: تمثّلت بحَقّ الحكومات في طرد أعداد كبيرة من مواطنيها على أساس أنّهم ينتمون لـ"الآخر". وقد قوّضَ ذلك بشكل مريع التعدّديّة الثّقافيّة والعرقيّة والدّينيّة كمَثَلٍ يمكن التطلّع إليه للعيش المشترك، والواقع أنّ معظم النّاس – على الرّغم منْ كلّ نزاعاتهم – من رعايا الإمبراطوريّات الأوروبيّة السّابقة عاشوا وتعاملوا وعوملوا بعدالة حسنة إلى حَدٍّ كبيرٍ لعدّةِ قرونٍ". ويشير "جيروورث" في كتابه إلى التغييرات الدّيمغرافيّة التي تمّت بموجب المعاهدة "نقل أعداد كبيرة من الرّوم إلى اليونان، وكذلك الأتراك من اليونان، عبر اقتلاعهم من أماكن ولادتهم، تلبية لمصالح الدّول العظمى، وفي مقدّمتها بريطانيا وفرنسا وتركيّا واليونان".

إضافة إلى ذلك؛ شكّلت معاهدة لوزان تراجعاً فضّاً وغير قانونيٍّ عن مقرّرات معاهدة "سيفر" بشأن إنشاء دولتين مستقلّتين؛ كُرديّة وأرمنيّة، وهو الأمر الذي أطلق يد الأتراك في ارتكاب مجازر جماعيّة بحَقّ كُلٍّ من الكُرد والأرمن.

تَمّ بموجب المعاهدة تقسيم كُردستان إلى أربعة أجزاء، وحُرِم الشّعب الكُرديّ بالتّالي من وطن له كسائر الشّعوب الأخرى، وبات أكبر شعب من حيث التِعداد السُكّاني على مستوى العالم بلا وطن وبلا هُويّة، وتَمّ فرض هُويّة تلك الأنظمة الأربعة عليه، وكذلك حُرِمَ من جميع حقوقه الثّقافيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، حتّى بات وجوده على أرضه مهدّداً، وعانى بسبب هذا التّقسيم النّاجم عن تلك المعاهدة مختلف الويلات، من القتل والتّهجير والتّنكيل والاضطّهاد.

ويقول الكاتب مُحمّد نور الدّين في مقالة له تحت عنوان "مئويّة لوزان: لا أحد راضياً" نشرته صحيفة "الأخبار" اللّبنانية بتاريخ ٢٦ يوليو/ تمّوز ٢٠٢٢، «لَعلّ الأكثر إحساساً بالمرارة مع معاهدة لوزان هم أكراد تركيّا والمنطقة الذين نظّموا، في هذه المناسبة، وقفة احتجاجيّة في مدينة لوزان نفسها، للمطالبة برفع الظلم اللّاحق بهم، والعودة إلى تطبيق "اتّفاقيّة سيفر" التي وُقّعت في الـ١٠ من أغسطس/ آب ١٩٢٠، من جانب موفد السُّلطان العثمانيّ مُحمّد السّادس".

ويضيف نور الدّين "لكنّ القوميّين الأتراك رفضوا معاهدة "سيفر" واعتبروها مجحفة في حَقّ تركيّا، إذ إنّها «تُنهيها كوطن». وأعطت الاتّفاقيّة المذكورة الأقليّات حقوقاً مهمّة، من مثل إقامة دولة أرمنيّة مستقلّة في شرق الأناضول يرسم حدودها الرّئيس الأمريكيّ "وودرو ويلسون"، وإقامة حكم ذاتيّ للأكراد في بعض مناطق جنوب شرق الأناضول المتاخمة لسوريّا". ويستطرد "نور الدّين" القول "وفي ظلّ اللّبس الذي أثارته الاتّفاقيّة، قاد مصطفى كمال أتاتورك حملة إلغائها في سياق حرب التّحرير الوطنيّة التي أعلنها عام ١٩١٩، وانتهت بتوافقات مع الاتّحاد السوفياتي وكُلٍّ من فرنسا وإنكلترا، وبمعارك مع اليونان أفضت جميعها إلى "معاهدة لوزان" ورسم خريطة تركيّا الحاليّة، فيما حُلّت مشكلة الموصل بضمّها إلى العراق، في عام ١٩٢٦".

ويلفت "نور الدين" بالقول: " بالنّسبة إلى الأكراد، تُشكّل هذه المناسبة ذكرى مرور مئة عام على "المقاومة الكُرديّة" التي "ستتوّج بنار الحُرّيّة"، كما تَذكر صحيفة "أوزغور بوليتيكا"

وتتّهم الصحيفة، أردوغان، بـ"التّعاون مع الشّيطان من أمريكا إلى روسيّا"، من أجل هدف واحد، هو "حرمان الأكراد من الحَقّ في الحياة وفي الوجود". لكنّ الأكراد، بحسبها، سيطيحون باللُّعبة التي تُحاك ضُدَّهم في الشّرق الأوسط".

ويورد "نور الدين"، نقلاً عن الصحيفة التي كتب فيها القيادي الكُرديّ "حسين جاويش" قبل رحيله، بأنَّ مصطفى كمال "انقلب على كُلّ وعوده أثناء محادثات لوزان، ومنها موافقة البرلمان التُّركيّ في ١٠ فبراير/ شباط ١٩٢٢ على مشروع قانون للحكم الذّاتيّ للأكراد بغالبيّة ٣٦٣ صوتاً مقابل ٦٤ صوتاً". وأكّدَ "جاويش" أنَّ أتاتورك حَلَّ البرلمان بعد تلك الجلسة، وجرى انتخاب برلمان جديد، وأنكر حتّى حدوث الجلسة المذكورة. ويضيف "جاويش" أنّه "عندما وُقّعت المعاهدة؛ بدأ أتاتورك حملة تصفية شاملة للوجود الكُرديّ لغةً وثقافة ودِيناً وتجارة وصحافة". ويذكّر الكاتب بما جاء على لسان وزير العدل التُّركيّ، "مُحمَّد أسد بوزكورت"، عام ١٩٣٠، بعد قمع انتفاضة آغري، من أنَّ "التُّركيّ هو السيّد والصاحب الوحيد لهذا البلد. إنَّ الذي يعيش في هذا البلد، وليس من العِرقِ التُّركيّ، له حَقٌّ وحيدٌ وهو أن يكون عبداً وخادماً".

ويشرح الكاتب "جاويش" موقف الكُرد بالنّسبة للمعاهدة في الوقت الراهن، بالقول: "فليعلم الصديق والعدو ولتعلم الجبال، أنَّ الأبناء الشُّجعان لأكراد الجبال لن يحنوا رأسهم، وليعلم كُلّ الظالمين هذه الحقيقة، وهي أنَّ معاهدة لوزان سيكون مصيرها التمزيق".

كما يصف الكاتب في "أوزغور بوليتيكا"، "دِيمير تشيليك"، الوضع من "سيفر" إلى "لوزان"؛ إذ يعتبر أنَّ الأكراد "كانوا الضحيّة الأكبر"، عبر توزيع جغرافيّة وطنهم بين أربع دول "اغتصبت حقوقهم، وعملت على طمس هُويّتهم". ويؤكّد "تشيليك" أنَّ «مثل هذه النَّتيجة الظالمة، تستوجب أن تُرمى معاهدة لوزان في مزبلة التّاريخ"، وأن تستمرَّ «المقاومة إلى حين هزيمة خيار المحو والإنكار، وانتصار خيار حُريّة الشُّعوب والمعتقد".

ويرى مراقبون أنَّ تركيّا تُمهّد للانسحاب من معاهدة لوزان، عبر التوسُّع واحتلال الأراضي التي سَبَقَ وأن تحرَّرت من الاحتلال التُّركيّ في المعاهدة، معتمدة في ذلك على إثارة نزاعات عرقيّة ودينيّة بين السُكّان، محورها تغذية الولاء لتركيّا تحت مِظلَّة دينيّة متجسِّدة في تنظيم الإخوان الإرهابيّ، وإحياء نعرات عرقيّة بين بعض السُكّان المنحدرين من أجداد عثمانيّين استوطنوا هذه البلاد خلال الاحتلال العثمانيّ البعيد، كما تفعل في سوريّا وليبيا والعراق.

تُشكّل الذّكرى المئويّة لمعاهدة لوزان حساسيّةً لدى التيّار الإسلامويّ – القوميّ المُتمثّل بتحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القوميّة بقيادة كُلٍّ من أردوغان ودولت باهجلي، فهما يسعيان إلى إعادة الرّوح لمشروع "الميثاق الملّي" الذي أقرَّته الإمبراطوريّة العثمانيّة في آخر عهدها، بالسَّيطرة على مناطق من شمال سوريّا والعراق، وكذلك تراقيا الغربيّة، وتنفيذ هذا المشروع الذي سار فيه أردوغان خطوات عبر احتلال أجزاء من الأراضي السُّوريّة، وتثبيت قواعده العسكريّة في شمال العراق، والقضاء على أحلام الشَّعب الكُرديّ في نيل حقوقه في ظِلّ ثورات الشُّعوب التي تَعصف بالمنطقة والتغيّرات التّاريخيّة في العالم، ويعتبر هؤلاء أنَّ تنفيذ المُخطَّطات التُّركيّة مرهونٌ بفوز أردوغان وحزبه في الانتخابات الرّئاسيّة والبرلمانيّة القادمة.

ويقول «مُحمَّد نور الدّين» أنّه بمناسبة حلول الذِكرى المئويّة الأولى لمعاهدة لوزان يمكن "أن يحدث زلزال يقلب تركيّا رأساً على عقب، في الدّاخل كما في الخارج، مع احتمال أن تدخل البلاد مرحلة من الاضطراب والفتنة وعدم الاستقرار، وفق ما يرى مراقبون. وعليه، فإنَّ العام الأخير من "لوزان"، والذي يتزامن مع نهاية ولاية أردوغان، بالغ الحساسيّة داخليّاً، إذ ستكون للأكراد كلمتهم الحاسمة عبر "حزب الشُّعوب الدّيمقراطيّ" الذي تحوّل إلى بيضة قبّانِ التّوازنات الدّاخليّة. كما أنَّ الصراع مع العلمانيّين وصل

> **"إن تغيير معاهدة لوزان وإلغاءها يتوقف على مصالح القوى المهيمنة في العالم، فهي التي رسمت معالم هذا الشرق الأوسط وخلقت قضاياه وصراعاته الإثنية والدينية والعرقية، وباتّ التخلص من هذا الإرث الاستعماري ضرورةٍ إنسانية ملحة تفرض نفسها على جميع شُعوب المنطقة وقواها الثورية والديمقراطية، بأن تبادر إلى خلق معادلات القوة واتباع سياسات تفضي إلى إعادة رسم خرائط المنطقة ودولها وفقاً لمطالب شعوبها"**

إلى ذروته، في ظِلِّ التَّهديد الذي يمثّله "العدالة والتنمية" للمكتسبات الأتاتوركيّة، بل حتّى اتّهامه أتاتورك بالتَّفريط بالحقوق القوميّة. وسيحمل العام المذكور أيضاً حسابات معقّدة تخُصُّ علاقات تركيّا الخارجيّة، ولا سيّما مع الولايات المتَّحدة ودول الخليج والجوار الجغرافيّ من أرمينيا إلى سوريّا والعراق، حيث تنتظر غالبيّة هذه الدّول ما إذا كان أردوغان سيبقى في موقعه أم لا، لتبنيَ على الشيء مقتضاه".

وعن إعادة الكُرد النَّظر في نتائج معاهدة لوزان وانعكاسها على مصيرهم، يقول الكاتب "مُحمَّد رمضان" في مقالته بعنوان "الكُرد وفوبيا لوزان"، مُحمِّلاً الحلفاء مسؤوليّة تركَ الكُرد بلا وطن "عَدَّ الكُرد هذه المعاهدة ضربة قاسية ضُدَّ مستقبلهم ومُحطِّمة لآمالهم.. وبذلك يتحمَّل الحلفاء المسؤوليّة الأخلاقيّة الكاملة تجاه الشَّعب الكُرديّ، ولا سيَّما كُلّ من بريطانيا وفرنسا، ولذلك بقيت معاهدة "سيفر" حبراً على ورق، إلّا أنَّ هذا الورق أصبح وقوداً للنِّضال التحرّريّ الكُرديّ فيما بعد، وبالتّالي فإنَّ التّاريخ يعيد نفسه من خلال عقد اجتماعات في كواليس لوزان بين كيري ولافروف حول وضع خريطة جديدة للمنطقة، بعد انتهاء صلاحيّة سايكس بيكو".

الخاتمة:

تورِدُ دراسة لمركز "ميدان" حول معاهدة لوزان تحت عنوان "الانقضاض على لوزان.. هل اقترب انهيار المعاهدة التي أسَّست دول الشَّرق الأوسط؟"، تقول الدِّراسة "خلال اقترابنا من الذِّكرى المئة لمعاهدة لوزان الثّانية التي نظّمت عمليّة تفكيك الإمبراطوريّة العثمانيّة، تتحلّل اليوم تركيبة منطقة الشَّرق الأوسط وتعود مَرَّةً أخرى إلى أوضاع تشبه ما كانت عليه المنطقة قبل لوزان، إذ شهدت المنطقة عودة تركيّا مُجدَّداً إلى أهمّ البلدان والمناطق التي انسحبت منها بعد توقيع تلك المعاهدة، من خلال دفعها بقوّات عسكريّة في الميدان عبر عمليّات عسكريّة أو اتّفاقيّات نشر قوّات، كما جرى في ليبيا بموجب الاتّفاق مع حكومة الوفاق في طرابلس برئاسة فايز السرّاج، وقبل ذلك في سوريّا من خلال عمليّات "درع الفرات" في ٢٠١٧ و"غصن الزَّيتون" في ٢٠١٨ و"نبع السَّلام" في ٢٠١٩، ثُمَّ العمليّة العسكريّة الجارية حاليّاً في إدلب، وقبل ذلك بسنوات في العراق في منطقة بعشيقة شمال الموصل في عام ٢٠١٥".

وتضيف الدِّراسة "نبحث هنا في خلفيّات تلك المعاهدة التي تقع في جذر معظم مشكلات الشَّرق الأوسط المعاصر، لعلَّنا نفهم خلفيّات التدخُّل العسكريّ التُّركيّ في المنطقة من جديد في أكثر من بلد عربيّ، بعد انهيار الدّولة العثمانيّة منذ نحو ٩٥ عاماً".

كما يتحدَّث الكاتب الأمريكيّ "ديفيد فرومكين" في كتابه المُهمّ عن تشكُّل الخارطة السِّياسيّة للشَّرق الأوسط الحديث "سلام ما بعده سلام"، ويقول بأنَّ "الاحتلال البريطانيّ أدّى في كُلّ مكان

من العالم إلى تدمير البنى السِّياسيّة للمواطنين الأصليّين، واستبدل بها بنى جديدة على النَّمط الأوروبيّ بموجب قوانين أوروبيّة ووفقاً لمفاهيم أوروبيّة، سواء كُنّا نتحدَّث هنا عن الأميركيّتين أو أستراليا أو نيوزلندا أو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لم تَعُد مقسَّمة على أُسُس قبليّة، بل قُسِّمت إلى دول كما هو الحال في أوروبا. إلا أنَّ الرَّجل يتوقّف عند بقعة واحدة من العالم ليتساءل إذا كان الاحتلال الأوروبيّ أحدث فيها ما أحدثه في أماكن أخرى من أثر عميق ودائم؟"".

ويشرح "فرومكين" خارطة الشَّرق الأوسط بأنَّه "أصبح ما هو عليه الآن؛ لأنَّ الدّول الأوروبيّة أخذت على عاتقها أن تُعيد تشكيله بعد تحطيم الحكم العثمانيّ للشَّرق الأوسط النّاطق بالعربيّة تحطيماً لا خلاص منه، ولكي تأخذ أوروبا، أو بالأحرى بريطانيا وفرنسا، مكان النِّظام القديم، أوجدت بلداناً، وعيّنت حكّاماً، ورسمت حدوداً، وأدخلت أنظمة سياسيّة من النّوع الموجود في شتّى بقاع العالم الاستعماريّ". وبحسب "فرومكين" فإنَّه "خلال الفترة بين عامي ١٩١٤-١٩٢٢ وضعت المفاوضات والاتّفاقيّات وتسويات ما بعد الحرب نهاية للصراع حول مسألة الشَّرق الأوسط بين القوى الأوروبيّة، إلا أنَّها أسفرت عن ولادة مسألة شرق أوسطيّة في قلب الشَّرق الأوسط نفسه".

إلا أنَّ تغيير معاهدة لوزان وإلغاءها يتوقّف على مصالح القوى المهيمنة في العالم، فهي التي رسمت معالم هذا الشَّرق الأوسط وخلقت قضاياه وصراعاته الإثنيّة والدّينيّة والعرقيّة، وبات التخلّص من هذا الإرث الاستعماريّ ضرورةً إنسانيّة مُلحّة تفرض نفسها على جميع شعوب المنطقة وقواها الثَّوريّة والدّيمقراطيّة، بأن تبادر إلى خلق معادلات القوَّة واتّباع سياسات تفضي إلى إعادة رسم خرائط المنطقة ودولها وفقاً لمطالب شعوبها، وليس وفق مصالح الغرب أو الأنظمة الاستبداديّة التي ابتليت بها شعوبنا.

فيما يتطلَّع الشَّعب الكُرديّ إلى إعادة تفعيل معاهدة "سيفر"، وإلغاء معاهدة لوزان المشؤومة والمجحفة بحقِّهم، وبما يضمن حقوقه في عالم اليوم. فقد استمرَّ نضال الشَّعب الكُرديّ طيلة المئة سنة التي مَرَّت على توقيع لوزان، وعانى الكثير من الويلات وتعرَّضَ للعديد من المجازر ومحاولات الدّول المُحتلّة محوه من الوجود، ورغم ذلك أثبت أنَّه شعبٌ مقاوِمٌ وجديرٌ بأن يحيى حُرّاً على أرضه، وهذا الأمر منوطٌ بالدَّرجة الأولى بإلغاء كُلّ المعاهدات والاتّفاقيّات التي حرمته من تلك الحقوق، فإن كانت الدّول التي تتقاسم جغرافيّة كُردستان فيما بينها وراء كُلّ المآسي التي حَلَّت بالشَّعب الكُرديّ، فإنَّه بالقدر نفسه تتحمَّل الدّول الغربيّة، وفي مقدِّمتها بريطانيا، وزر حُرمان الكُرد من حقوقه المشروعة.

المراجع:

1 – "منير أديب" الباحث المتخصّص في شؤون الحركات المتطرّفة والإرهاب الدّوليّ وكتابه "الدّولة الإسلاميّة.. فكرة زائفة أم حقيقة غائبة".

2 – الكاتب التُّركيّ «قدير مصر أوغلو» في كتابه بعنوان "معاهدةُ لوزانَ.. انتصارٌ أمْ خدمةٌ ؟!".

3 – حديث للرئيس التركي رجب طيب أردوغان عام 2016 خلال اجتماعه بمخاتير القرى والأحياء في تركيا.

4 – حديث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر صحفي مع نظيره اليوناني خلال زيارة له لليونان عام 2017.

5 – حديث للأكاديميّة "نورتان جتين"، مديرة مركز "مبادئ أتاتورك وتاريخ الانقلاب للأبحاث" التّابع لجامعة تراقيا.

6 – دراسة للمؤرخ التُّركيّ "مصطفى أرمغان" حول معاهدة لوزان، بعنوان "لوزان.. هزيمة واضحة".

7 – مقالة للباحث الفرنسيّ "ماتيو راي"، المتخصّص في تاريخ الشَّرق الأوسط في المركز الفرنسي حول معاهدة لوزان.

8 – بحث للكاتب «مُحمَّد رمضان» عن لوزان بعنوان «الكُرد وفوبيا لوزان".

9 – تحليل للباحث الألمانيّ "روبرت جيروورث" حول معاهدة لوزان.

10 – مقالة للكاتب مُحمَّد نور الدّين تحت عنوان "مئويّة لوزان: لا أحد راضياً" نشرته صحيفة "الأخبار" اللّبنانية بتاريخ 26 يوليو/ تمّوز 2022.

11 – تحليل سياسي لصحيفة "أوزغور بوليتيكا" حول معاهدة لوزان.

12 – مقالة للكاتب والقيادي الكُرديّ الراحل "حسين جاويش" نشر في صحيفة "أوزغور بوليتيكا".

13 – مقالة للكاتب في صحيفة "أوزغور بوليتيكا"، "ديمير تشيليك"، بعنوان "الوضع من سيفر إلى لوزان".

14 – دراسة لمركز "ميدان" حول معاهدة لوزان تحت عنوان "الانقضاض على لوزان.. هل اقترب انهيار المعاهدة التي أسّست دول الشَّرق الأوسط ؟".

15 –الكاتب الأمريكيّ "ديفيد فرومكين" في كتابه عن تشكُّل الخارطة السِّياسيّة للشَّرق الأوسط الحديث بعنوان "سلام ما بعده سلام".

القلق والكوارث الطبيعية

إبراهيم الحمد

مخطط البحث

المقدمة: الكوارث الطبيعية ظواهر طبيعية حدثت ومازالت تحدث وستستمر بالحدوث، وهي ظواهر خارجة عن سيطرة البشر ولا تخضع لسلطان علمه وتكنولوجيته. ولهذه الكوارث تداعياتها على النفس البشرية ناهيك عن أضرارها المادية.

إنّ هذه الكوارث تهدّد الوجود الإنساني، لذلك تتسبب باضطرابات سيكولوجية وفيزيولوجية، وتكون العلاقة بينهما تبديلية، فكل ما يضر النفس يؤثر سلبا على الجسد والعكس صحيح.

مشكلة البحث: من خلال تعايشنا مع كارثة الزلزال التي ضربت المنطقة في الآونة الأخيرة؛ ولازالت الهزات الارتدادية متوالية حتى اللحظة، وجدت أن أبحث بهذه المشكلة (القلق والكوارث الطبيعية) التي وجدت التعامل مع تأثيراتها النفسية عشوائيا، فنجد أن اتحاد الخوف والقلق قد أنتج وسواسا قهريا بحاجة إلى إرشاد ودعم نفسي لنتخطى جميعاً هذه الأزمة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في طريقة التعامل مع الكوارث الطبيعية، من حيث السيطرة على توتر النفسية التي تأثرت سلباً بتداعيات الكارثة أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فالقلق الموضوعي حالة طبيعة، ولكن يجب أن يبقى هذا القلق تحت السيطرة وألا يفلت من عقال المنطق فيصبح مرضيا.

لذلك على المهتمين بمجال علم النفس، أن يأخذوا دورهم في تقديم الدعم، والإرشاد النفسي.

أهداف البحث: إن الهدف من هذا البحث هو توعية المجتمع إلى الدور الكبير الذي تلعبه العوامل النفسية، فأغلب الأمراض الجسدية هي بالأصل ناجمة عن مشاكل نفسية. والمشاكل النفسية ليست وصمة عار؛ فكما يمرض الجسد تمرض النفس وتحتاج لعلاج. فمراجعة الطبيب النفسي أو المرشد ليست معيبة، وليس كل من يعاني من مشاكل نفسية هو مجنون.

نحن نمر بحرب مازالت دائرة فوق رؤوسنا منذ أثنى عشر عاما وفوقها ضربتنا كارثة الزلزال التي ماتزال قائمة، فمن يدعي بأنه معافى نفسياً أو يعتقد ذلك، لابد أن يراجع حساباته المعرفية.

أسئلة البحث: حاولنا الإجابة على هذه الأسئلة:

ما مدى تأثير الكوارث الطبيعية على الصحة النفسية؟

ما مدى تأثير الحالة النفسية على الصحة الجسدية؟

كيف نتعايش مع الكوارث؟

فرضيات البحث: مهما حاول الإنسان أن يهتم بصحة جسده وحده؛ لن ينجح، مالم يهتم بالجانب الآخر من شخصيته وهي النفسية.

الصحة الجسدية والصحة النفسية هما واحد واي مشكلة تواجه إحداهما تتأثر الأخرى.

متغيّرات البحث: أن الصحة النفسية والجسدية يشكلان شخصية الإنسان، فكلما كان الانسجام بينهما أعمق كانت الشخصية الإنسانية أكثر تصالحا مع الذات وأكثر كمالا، وكلما تنافرت أنتجت شخصية مهزوزة مريضة.

مصطلحات البحث:

سيكولوجية: علم النفس والسلوكيات النفسية.

فيزيولوجية: علم الوظائف الحيوية للجسد.

ميثيولوجية: علم الأساطير.

ميتافيزيقية: علم ما وراء الطبيعة.

الدراسات السابقة: لم اطلع على ما كتب في هذا المجال من بحوث سواء كانت عربية أو أجنبية، فهذا البحث هو بحث تدريبي كلفنا به من قبل دكتورنا الفاضل: علاء العياش.

ولكن هذا البحث اعتمد على مدرسة التحليل النفسي ونظريات رائدها (سيغموند فرويد).

هيكلية البحث

المقدمة:

العرض: تضمن البحث ثلاثة مباحث:

المبحث الاول:

القلق وتداعياته الصحية.

. تعريف القلق

. أنواع القلق

. الفرق بين القلق والخوف

. تأثير القلق على السلوك

. تأثير القلق على الصحة الجسدية

المبحث الثاني:

القلق والكوارث الطبيعية

. الكوارث الطبيعية

. الزلازل

المبحث الثالث:

علم النفس الاجتماعي.

الخاتمة:

قائمة المصادر والمراجع:

. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الأربعاء، ٢٠ نوفمبر، ٢٠١٣م، ١٦ محرم، ١٤٣٥ه.

. عودة، سامح، علم نفس القلق... لماذا ننشغل بالمصائب قبل وقوعها؟، مقالة، الجزيرة نت، ٢٠،١،٢٠١٩.

بحث القلق والكوارث الطبيعية

القلق حالة نفسية ترافق الإنسان منذ وجوده الأول، فهذه الحالة النفسية ليست وليدة القرن الواحد والعشرين وليست من مفرزات العولمة أو الثورة الصناعية.

لقد وجد الإنسان ذاته أعزلاً بمواجهة الطبيعة، وضعيفاً حيال الحيوانات المفترسة التي تهدد وجوده غي كل لحظة. وإن استطاع أن يقوي شوكته حيال الحيوانات، باجتماعه بأبناء جنسه وتشكيل قوة دفاعية ما لبثت أن أصبحت هجومية، إلا أنه بقي القلق الوجودي مسيطراً عليه حيال الطبيعة التي لم يجد حلاً لها من خلال عقله ومنطقه وآليات دفاعه وعصبته، لذلك دفعه القلق إلى عبادة القوى الطبيعية والتضرع لها ليضمن بقاءه بحسب ما اعتقد، فقدم لها صلواته وقرابينه وأفرط في تقديسها. يمكننا القول أن أول أنواع القلق كان القلق الوجودي الذي يدفع الإنسان إلى التوجس مما يخفيه له المستقبل سواء على المدى المنظور أو المدى البعيد.

وقد قابلت أناساً لديهم هذا القلق، فبعضهم يقلق من الموت وما وراء الموت، وبعضهم يقلق من اقتراب نهاية العالم فيفرط في متابعة أفلام الخيال العلمي التي تتناول هذا الموضوع.

وهذا القلق الوجودي حق مشروع لكل ذات ولكن بشرط أن لا يزيد عن الحد المعرفي فيتحول إلى

"لقد وجد الإنسان ذاته أعزلاً بمواجهة الطبيعة، وضعيفاً حيال الحيوانات المفترسة التي تهدد وجوده غي كل لحظة. وإن استطاع أن يقوي شوكته حيال الحيوانات، باجتماعه بأبناء جنسه وتشكيل قوة دفاعية ما لبثت أن أصبحت هجومية، إلا أنه بقي القلق الوجودي مسيطراً عليه حيال الطبيعة التي لم يجد حلاً لها، من خلال عقله ومنطقه وآليات دفاعه وعصبته."

مرض نفسي وهذا ما ذهب إليه فلاسفة المدرسة الوجودية.

فالقلق ضمن دائرة المعرفة محفز للإبداع ولإيجاد حلول للمسائل التي تثير القلق وإنتاج أفكار ونظريات تجعله يتقبل قلقه ويتعايش معه بشكل طبيعي.

وأرجو أن يفيد هذا البحث المهتمين بهذا المجال وأن يكون رغم تواضعه لا يخلو من الفائدة

المبحث الأول: القلق وتداعياته الصحية

تعريف القلق: يعرفه عالم النفس النمساوي ورائد مدرسة التحليل النفسي ((فرويد)) بأنه: شعور اضطرابي ينشأ تلقائياً كلما طغى على النفس وابل من المثيرات الشديدة التي لا يمكن السيطرة عليها والتخلص منها. وبحسب فرويد للقلق ثلاثة أنواع: القلق الموضوعي، والقلق العصابي، والقلق الأخلاقي.

اعتبر فرويد أن القلق آلية دفاعية ملازمة للإنسان، بينما أصحاب المدرسة السلوكية ((هيل)) و ((بيكرون)) ينظرون إلى القلق على أنه سلوك مكتسب من البيئة المحيطة بالفرد تحت شروط التدعيم الإيجابي والتدعيم السلبي. إذ إن أصحاب هذه المدرسة لا يؤمنون كثيراً بالدوافع اللاشعورية الفرويدية.

الفرق بين القلق والخوف:

القلق حالة مزمنة بينما الخوف يثيره تهديد ملحوظ.

المعنى: **((القلق حالة نفسية وفيزيولوجية تتركب من تضافر عناصر إدراكية وجسدية وسلوكية لخلق شعور غير سارّ يرتبط عادة بعدم الارتياح))**. [1]

أما الخوف فهو حالة من الهلع في أعلى درجاته ربما تزول بزوال المثير.

والقلق في أغلب الأحيان يثيره المجهول المنظر أو انتظار نتائج فعل ما، وفي كلا الحالتين لربما تطول كثيراً فترة القلق هذه.

وهناك أناس استحال لديهم القلق إلى مرض مزمن فقد اعتادوه وتعايشوا معه، لكنّهم لا يعلمون كم شوه هذا القلق شخصياتهم!

الخوف يكون بشكل عام آني يزول بزوال الخطر ولكن قد يتحول الخوف إلى نوع من أنواع القلق إذا استمر التهديد إلى وقت طويل.

يخلط الناس بين الخوف والقلق، فنجد من يقول: أنا خائف من المستقبل. نجده هنا استخدم خطأً كلمة الخوف بدلاً من القلق.

ولابد من التمييز بينهما:

- القلق مزمن، والخوف آني.
- القلق يكون من مجهول أحياناً، والخوف يكون من معلوم.
- القلق يتحول إلى مرض نفسي إذا تفاقم، والخوف يزول بزوال الخطر وإذا لم يزول الخطر يتحول إلى قلق موضوعي وهذا طبيعي.
- القلق يكون سببه أحياناً المعرفة، والخوف يتحول إلى شجاعة عندما يعرف شيئاً كان يجهله.
- القلق يؤدي أحياناً إلى الانتحار، والخوف هو آلية دفاعية.

نجد هنا أن الخوف والقلق أحياناً يكونان متناقضين والتشابه بينهما سطحي أما في العمق فلا علاقة تربط بينهما.

تأثير القلق على السلوك:

يصاحب القلق عادة أعراض سلوكية عدة منها:

- الشعور بالخوف أو الفزع. نجده يتوقع حدوث

[1] ويكيبيديا، القلق.

طارئ ما سيقضي عليه.

- صعوبة التركيز. لا يستطيع صب انتباهه على الموضوع الذي أمامه أو بين يديه فكلما حاول الانتباه جّره أفكاره إلى الموضوع أو المواضيع التي تثير قلقه. فنجده غير مكترث بحاضره بالقدر الذي يثيره قلقه. فيتأثر تحصيله سلباً. إن كان طالباً ويتراجع عمله إن كان مهنياً فيصبح متوتراً عصبياً لا يتوقع سوى الأسوأ.

كما يتعرض لكوابيس أثناء نومه. ويفسرها على أنها علامات بعد أن يربطها بهواجسه ويفسرها بالطريقة التي تتوافق وقلقه.

ناهيك عن مشاعر الحزن والألم والنفور. كما يجد عقله فارغاً لا يستطيع تفسير أي شيء يحصل من حوله.

تأثير القلق على الصحة الجسدية:

((غالباً ما تصاحب القلق أعراض مرضية مثل: خفقان القلب، والتعب، والغثيان، وألم الصدر، وضيق في التنفس، وآلام في المعدة، والصداع... وهنا يستعد جسد الكائن الحي للتعامل مع هذه التهديدات ومقاومتها فيزيد ضغط الدم ومعدل ضربات القلب ويزيد التعرق. كما يزيد تدفق الدم إلى مجموعات العضلات الرئيسية، وتثبط وظائف النظام الهضمي والمناعي. فتظهر علامات المرض على الجسد الخارجي من: شحوب الجلد، والتعرق، والارتعاش، واتساع حدقة العين.

كما يصاب بالذعر الذي قد يسبب الأزمات القلبية)).[٢]

إذن كما لاحظنا مدى ارتباط العوامل السيكولوجية بالعوامل الفيزيولوجية. فالعلاقة بينهما وثيقة فعندما تتأثر الصحة النفسية تتأثر مباشرة الصحة الجسدية والعكس صحيح. فالذي يعاني من أمراض جسدية تتأثر صحته النفسية بشكل مباشر ومن يعاني اضطرابات

> **"عندما يضرب الزلزال منطقة ما، يصيب الناس خوف ثم هلع. يزول هذا الخوف وهذا الهلع بانتهاء الزلزال، وينشغلوا بتفقد أوضاعهم، لكن عندما تستمر الهزات الارتدادية كما يحصل عندنا منذ ما يقارب العشرين يوماً فإن الخوف يتحد مع القلق، خوف آني يتمثل في التعرض للخطر بأي لحظة، وقلق وجودي مزمن قد يستمر لدى البعض حتى آخر حياته."**

نفسية تتأثر صحته الجسدية بهذه الاضطرابات بشكل مباشر.

ويرجح بعض علماء النفس لا سيما فرويد أن أغلب الأمراض الجسدية أسبابها نفسية.

المبحث الثاني: القلق والكوارث الطبيعية

الكوارث الطبيعية هي التهديد الناتج عن العالم الطبيعي الذي يحيط بنا. قد يأتي هذا التهديد من المياه (تسونامي) أو من انزياح الصفائح التكتونية (زلازل) أو من باطن الكرة الأرضية (براكين) أو من السماء (صواعق وفيضانات) وهذه الكوارث خارجة عن سيطرة البشر. ولا يمكن درأها بالتكنولوجيا التي اخترعها البشر فكل التكنولوجيا المتطورة تقف مشدوهة لا تحرك ساكناً أمام زلزال بسيط أو فيضان أو بركان. فكلما شعر الإنسان جهلاً أو غروراً بأنه سيطر على الطبيعة تفاجئه الطبيعة وتقول له ما أنت إلا دابة من دواب الأرض. وتقنياتك ليست إلا ألعاباً

٢ ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الأربعاء، ٢٠ نوفمبر، ٢٠١٣، ١٦ محرم، ١٤٣٥هـ. القلق.

بشرية مضحكة حيال الطبيعة.

إن خوف الإنسان من الطبيعة متجذر به. فمنذ خطوات الإنسان الأولى على سطح هذه الأرض أدرك بأنه أضعف من أن يواجه الطبيعة ذلك عبدها. فتعدد الآلهة ماهي إلا وسيلة دفاع روحية اخترعها الإنسان عله يحمي وجوده الضعيف من غضبها. فعبد إله البرق وإله الرعد وإله البحر وإله الخصب... الخ.

فبعد أن عجز عقله عن تفسير هذه الظواهر لجأ إلى الروحانيات، إلى الماورائيات، إلى التفسيرات الميتافيزيقية التي تبث شيئاً من الطمأنينة الأسطورية في كيانه.

فالمصريون القدماء يدفعهم قلقهم الوجودي إلى رمي أجمل بناتهم في نهر النيل عندما يفيض ليهدأ. فالتفسير الميثولوجي لديهم أن النيل هائج جنسياً وبحاجة لأنثى يفرغ بها شهوته.

إذن نجد أن القلق قديم قدم الإنسان فأحياناً يكون آلية دفاع وأحياناً يكون مرضاً.

وكون بحثنا بمجمله يهتف بالقلق والكوارث الطبيعية سنتوقف على عتبة شخصية الإنسان القلقة من الزلزال الذي مازال يضرب منطقتنا حتى اللحظة. فأثناء كتابتي لهذا المقال ضربت هزة ارتدادية لا أعرف كم درجتها..

ولتتضح الاضطرابات النفسية في سلوك أفراد المجتمع، ويظهر القلق واضحاً لياً في سلوكيات أغلب الناس.

الزلازل

((الزلزال: هو ظاهرة طبيعية ناجمة عن اهتزاز أرضي سريع ناتج عن تصادم للصفائح التكتونية، ويسمى مركز الزلزال (البؤرة) يتبع بارتدادات تدعى أمواج زلزالية.)) [٣]

وهو بلغة أبسط: حَرَك للصفائح الأرضية.

عندما يضرب الزلزال منطقة ما، يصيب الناس خوف ثم هلع. يزول هذا الخوف وهذا الهلع بانتهاء الزلزال، وينشغلوا بتفقد أوضاعهم.

ولكن عندما تستمر الهزات الارتدادية كما يحصل عندنا منذ ما يقارب العشرين يوماً فإن الخوف يتحد مع القلق، خوف آني يتمثل في التعرض للخطر بأي لحظة، وقلق وجودي مزمن قد يستمر لدى البعض حتى آخر حياته.

نكون الآن في جلسة معتادة، نجد العيون لا تفارق (المروحة) وكأنها مقياس ريختر ولا تخلو أية جلسة من الاستفسار مرة وربما أكثر، هل اهتزت الأرض؟

والدتي تعاني من التهاب الأذن الوسطى ومن أعراضه اختلال في التوازن، فوالدتي حتى اللحظة لم تتوقف الأرض عندها، فهي تهتز دائماً وأحياناً تخرج من الغرفة لئلا تقع فوقها.

إن اتحاد الخوف مع القلق أنتج وسواساً قهرياً.

فالوسواس القهري هو بالأصل أحاسيس قلق وشكوك واعتقادات مرتبطة بالتشاؤم والتفاؤل زائدة عن حدها فتنتج مرض الوسواس القهري.

لا أحد لا يخاف ولا أحد لا يقلق على وجوده فهذه الجزئيات كلها تصب في كلية غريزة البقاء. ولكن ما يغذي القلق هو التفسيرات التي تتبع الحدث. وغالباً ما تكون هذه التفسيرات مجرد لغو وثرثرة لا تمت للحقيقة بصلة، ولكن لها تأثيرها الكبير على المجتمع فالإنسان بهذه الظروف لا تكون ملكته العقلية سليمة بسبب الكارثة ونتائج الكارثة، فينزع عقله إلى تصديق الأفكار الجاهزة. لأن لا وقت لديه لتمحيص المعلومة، هب لو أن أحداً هرب أو صرخ زلزال اهربوا إلى مكان مكشوف، طبعاً سيلحق به أغلب الموجودين من دون وعي منهم وقد يكون في مقدمتهم عالم جيولوجيا، لأن غريزة البقاء هي التي تمتلك دفة السلوك البشري عند الخطر، فيغيب العقل غياباً شبت نهائي.

٣ ويكيبيديا.

قبل أسبوع، مات أناس في مدينة حلب بسبب الهلع إثر هزة متوسطة الشدة لم تسقط أبنية على حد علمي، ولكن تسبب لهم الهلع بأزمات قلبية مميتة.

نحن في سوريا نعيش حرباً دائرة منذ اثني عشر عاماً، ورغم حجم الدمار ورغم الخوف رغم تعرض أغلب الشعب للموت إلا أننا لم نسمع أن أحد المواطنين مات هلعاً.

وهنا نعود إلى المقارنة بين القلق والخوف، في ظروف الحرب يتملكنا الخوف والذي هو أقل تأثيراً على حياة الإنسان من القلق.

إن الذين ماتوا هلعاً في الزلزال، لم يموتوا فجأة بل تملكهم القلق الذي أثر سلباً على صحتهم الجسدية والنفسية فماتوا بسبب القلق على يد الخوف.

ففي الزلزال الأول لم يمت أحد هلعاً، لماذا؟

الجواب برأيي: كان الزلزال طارئ أخاف الناجين وزال بزوال الزلزال. ولكن عندما توالت الهزات وكثرت التنبؤات والتكهنات، أصاب الناس القلق على وجودهم ومع استمرار الزلزال أحبطوا، ومع أية هزة جديدة سيموت الكثيرين هلعاً، لأن صحته الجسدية أنهكت تماماً.

في الحروب يبقى الأمل موجوداً في النجاة، وموجود في توقف الحرب وموجود في الهجرة.... إلخ.

ولكن أين المفر من الكوارث الطبيعية؟ خاصة بعد أن عرف الإنسان حجمه على سطح هذه الأرض، عندما أدرك ان كوكبه كله قد يزول بلحظة واحدة، بيته الذي يحميه أصبح عدوه الأول، لا مفر، هل الهجرة إلى بلد آخر حل؟ لا طبعاً فمن الممكن أن تشق الأرض وتبتلعه، أين الحل؟

أين الحل؟ هذا السؤال لا جواب له وهو مفتاح الحيرة في قفل القلق.

يعود أغلب البشر إلى الروحانيات بعد أن عجز العقل الكلي للبشر من الوصول إلى جواب، تجد الملحد يعود إلى الإيمان والمهمل لشعائره الدينية يواظب عليها.

لأن كارثة كهذه تنزل الإنسان من برجه العاجي على أنه سيد الأرض إلى حضيض المعرفة، فكيف لا يقلق؟

العلماء في هذه الحالة يقلقون أكثر من الناس العاديين فالوجود البشري برمته معرض للخطر وكل نظرياتهم عن الكون وعن ترويضه تبوء بالفشل كل مرة حيال كارثة ما من كوارث الطبيعة.

إن كوارث الطبيعة تنتج ثقافة جديدة على كافة الأصعدة، وما يهمنا هنا هو الصعيد الاجتماعي الذي تكثر فيه التكهنات والخزعبلات والنظريات الميثولوجية والخرافات.

هنا على الباحث التصدي لمثل هذه الثقافة وتفنيد جوانب كذبها وعدم مصداقيتها.

وتوعية المجتمع وتحذيره من الانجرار إلى تصديق ما يروجه البعض من خزعبلات.

فالقلق الوجودي حق مشروع ولكن إذا زاد عن حده سيكون وبالاً على الإنسان.

وهنا لابد أن يأخذ كل مثقف دوره في شرح ظاهرة الزلزال للمجتمع المحيط به ويقدم الدعم النفسي اللازم وتوعية الناس بطرق الوقاية وعناصر السلامة.

المبحث الثالث: علم النفس الاجتماعي

((هو من فروع علم النفس، يدرس السلوك الاجتماعي للفرد والجماعة، كاستجابات لمثيرات اجتماعية، هدفه بناء مجتمع أفضل قائم على فهم سلوك الفرد والجماعة.

والجماعة: هي وحدة اجتماعية مكونة من مجموعة الأفراد وتربط بينهم علاقات اجتماعية ويحدث بينهم تفاعل اجتماعي متبادل فيؤثر

”في الحروب يبقى الأمل موجوداً في النجاة، وموجود في توقف الحرب وموجود في الهجرة.... إلخ. لكن أين المفر من الكوارث الطبيعية؟ خاصة بعد أن عرف الإنسان حجمه على سطح هذه الأرض، عندما أدرك ان كوكبه كله قد يزول بلحظة واحدة. بيته الذي يحميه أصبح عدوه الأول، لا مفر، هل الهجرة إلى بلد آخر حل؟ لا طبعاً فمن الممكن أن تشق الأرض وتبتلعه، أين الحل؟“

بعضهم ببعض))[٤]

إذا كان علم النفس قد اهتم بالنفس الإنسانية المفردة، فإن المجتمع ليس إلا مجموعة من هذه الأنفس تؤثر ببعضها البعض وتتأثر.

فكما ينتشر الوباء المرضي عن طريق العدوى كذلك تنتشر الاضطرابات والمشاكل والأمراض النفسية. فإذا كان الوباء ينتشر عن طريق اللمس أو الشم أو العطاس أو التذوق.... الخ الأمراض النفسية تنتشر عن طريق الأذن (السمع) وبدرجة أقل بالنظر. ففي ظروف الحرب مثلاً يلعب الإعلام دوراً محورياً في مشاعر الناس.

وفي ظروف الكوارث الطبيعية يطفو على السطح الدجل والخرافات والتفسيرات الشعبوية المستمدة من الأساطير.

وفي مجتمعاتنا الشرق أوسطية التي لا تؤمن بمجال علم النفس، يحدث اضطراب علم ودربكة اجتماعية وعشوائية لا تقبل التنظيم.

فعندما يتطرق المختص بمجال علم النفس إلى المشاكل الناجمة من اضطرابات الشخصية الناجم عن مشكلة ما، يكاد الجميع يسدون آذانهم.

وعندما ينصح زيد من الناس بأن يراجع مرشداً نفسياً أو طبيباً نفسياً فإن جوابه سيكون: لست مجنوناً، وكأن الصحة النفسية وصمة عار.

لذلك في الكوارث والتي من المفترض أن يكون لعمال التوعية النفسية صوت مسموع والمرشدين النفسيين الدور الريادي، يتجاهل الناس المنكوبون العاملين في هذا المجال ويصبوا عليهم اللعنات. فنجد عمال التوعية النفسية يندمجون مع عمال الإغاثة ولا يكملون مهمتهم التي أوكلوا بها.

هناك بعض الأشخاص من الناحين لا يعاني ضرراً جسدياً جراء الكارثة ولكن يجد أن ضغطه غير منتظم، أو دقات قلبه غير منتظمة أو بات يعاني مشكلة هضمية أو صداع.

يراجع طبيباً فيزيولوجياً الطبيب الجسدي يعطيه أدوية مناسبة لألمه، ولكن هذه الأعراض لا تزول مهما واظب على تناول الدواء لأن مصدر مرضه نفسي وليس جسدياً.

إن وصمة العار المصاحبة للصحة النفسية تؤثر سلباً على الفرد وبالتالي على المجتمع وسبب هذه الوصمة هو الجهل الناتج عن المعلومات الخاطئة التي يحصل عليها الناس من مصادر شعبوية لا أساس لها، فلديهم كل مريض أو كل مضطرب نفسياً هو مجنون والمرشد النفسي أو الطبيب النفسي مختص لمعالجة المجانين.

ولانعدام الصحة النفسية كثقافة مجتمعية كنا ننظر إلى المرشد النفسي في المدارس على أنه موظف لا حاجة له، وكذلك تنظر إليه المؤسسات التربوية فيوكل إليه تدريس مادة

٤ ويكيبيديا.

القومية لكي يكون أكثر نفعاً.

صحيح أن الإرشاد النفسي لا يستطيع إيقاف الزلازل ولا إعادة من قضوا نحبهم به ولا يقدم الأموال لبناء ما تهدم، ولكنه يقدر بمكان أن يوقف الهزات الارتدادية للقلق ومساعدة من تأثرت نفسياتهم بالكارثة، ويحاول بناء الإنسان من الداخل.

شعبنا اليوم تائه بين الحقيقة والخيال. لا يوجد بين هذين الطرفين حد وسط يجمعهما حقيقة مرة وخيال متخبط.

الزلزال كارثة مخيفة ولكن لا يمكن السيطرة عليها ولا التنبؤ بموعدها. هذه حقيقة علمية لا بد أن نؤمن بها، ثم نبحث عن وسائل النجاة وتهيئة النفس على تقبل الأضرار التي ستلحق بنا من هذه الكارثة ولا داعي للإصغاء إلى الدجالين والمشعوذين والمنجمين الذين يسعون إلى الشهرة عن طريق نشر الأكاذيب الصرفة.

لابد من شرح حقيقة هندسية لسكان البنايات مفادها ان أي بناء يحتاج إلى دقائق لكي يتهدم فهو ليس قطعة بسكوت ستتكسر بثانية تحت الضغط، فاغلب الذين شعروا بالزلزال استطاعوا أن يخرجوا من بيوتهم وإلا لأبيدت مدن بحالها.

حتى سكان (بؤرة) الزلزال نجا كل من شعر بالزلزال رغم شدته الهائلة لأن البناء مكون من حديد وإسمنت سيقاوم بما يكفي للنجاة.

كما لابد من أخذ الحذر من البقاء في أماكن تعلوها الأبنية وهناك نصائح كثيرة تخص السلامة. أما أن نعتبر هذا غضب من عند الله وننتظر مصيرنا المحتوم فهذا لا يرضي حتر الرب الذي خلقنا، فهناك خطر لابد من أخذ الحيطة منه. من مبدأ: اعقل وتوكل.

ليس عيباً أن يقلق الإنسان ولكن يجب أن يكون قلقه موضوعياً وليس عصبياً فالقلق الموضوعي هو حالة طبيعية ناجّة عن التفكير المنطقي بخطر ما يعرف كنهه.

على عكس القلق العصبي الذي يتطور عن الموضوعي إذا لم تتم السيطرة فيصبح هذا القلق واسعاً شاسعاً متشائماً لا يتوقع إلا الأسوأ.

الكوارث ظواهر طبيعية يجب أن نتعايش معها ولعلها تكون آية للبشر الذين أوغلوا وغالوا في تبجيل قوة الإنسان الذي حيال الطبيعة ليس إلا عدماً.

في الختام:

لا بد من التذكير بأن للمشاكل النفسية تداعيات خطيرة على الصحة بشكل عام والعلاقة بين الصحة النفسية والصحة الجسدية تبديلية، مما يؤثر على النفس ويؤثر على الجسد والعكس صحيح.

وللقلق تداعيات نفسية قد تتحول إلى أمراض نفسية خطيرة وكذلك على الصعد الجسدية وبأن يجب على الإنسان أن يتحلى بالصبر حيال الأزمات الطبيعية لأنها خارج سيطرة البشر ولا سلطان له عليها.

وكل تطور للبشرية لا يساوي شيئاً حيال جبروت الطبيعة.

وأن ما يحدث ليس نهاية الكون بل ستستمر الحياة وستحدث كوارث طبيعية بشكل دائم ولا داعي أن يتملكنا القلق الوجودي الذي لا يكون منطقياً، وغير منصف ويهدم الإنسان من الداخل.

وعلى التربية والتعليم وباقي مؤسسات المجتمع أن ينشروا الوعي بالصحة النفسية التي لا تقل أهمية عن الصحة الجسدية. وفي بعض الدول المتقدمة مراجعة الطب النفسي شأنه شأن مراجعة الطب الجسدي، دون وصمة عار لأنهم يتجاوزون هذه النظرة الرجعية وتخطوها.

حرب المياه

مراد حسن

تعتبر المياه العنصر الأساس لوجود الحياة (بكل أصنافها) على وجه المعمورة، وكانت المياه منطلقاً أساسياً لنشوء وبناء الحضارات، بدءاً من حضارة مزوبوتاميا مروراً بالحضارة الفرعونية في مصر على ضفاف نهر النيل وليس انتهاءً بالحضارات المتنوعة التي تشكلت على ضفاف الأنهر في بقاع عدة من كوكبنا الأخضر.

فالماء هو هِبةٌ وهبَها الله سبحانه وتعالى للأرض وكان مصدراً لإحياء الأرض كما ورد في قوله تعالى: «وجعلنا من الماء كل شيء حيَّ أفلا يؤمنون». فكما كان الماء قاعدةً أساسية لبناء وتقدم الحضارات كان أيضاً سبباً وعاملاً رئيساً لانهيارها. فالقدسيّة المحيطة بالماء حوّلها إلى مركز للاستقطاب والتجمع وبالتالي النقطة الأولى لشرارة النزاعات.

فمنذ الزمن الأزل كان الصراع البشري حول الماء ومصادره موجوداً، على الرغم من أنّه من النادر ما كانت تنشب الحروب التقليدية بسبب المياه فقط، إلا أنّها؛ (أي المياه) كانت تاريخياً مصدراً للتوتر وعاملاً في النزاعات التي تبدأ لأسباب أخرى. وهذا الصراع الأزلي تفاقم أكثر في الآونة الأخيرة مع ظهور مشكلة تغيّر المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض والبحار والمحيطات وتقلبات الطقس مما أثّر بشكل كبير على كمية الأمطار الهاطلة، وبالتالي نقص المسطحات المائيّة وشحّ المياه الجوفية.

ذهبت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية بأن درجة حرارة الأرض آخذةٌ في الارتفاع وستظل ترتفع نحو (٥,٨) درجة مئوية مع نهاية القرن الحادي والعشرين, أي ضعف ما تنبأ به التقرير الصادر في عام ١٩٩٥ , وسيعمل هذا الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة على إتلاف المحاصيل الزراعية وندرة المياه وتفشي الأمراض وكذلك حدوث الفيضانات والانهيارات الصخرية والأعاصير, هذه المشكلة توازت مع مشكلة أخرى أكثر خطورةً؛ ألا وهي ازدياد عدد سكان الأرض الذي بلغ (٨ مليار نسمة في عام ٢٠٢٢ م ومن المتوقع أن يصل العدد لـ ١٠ مليارات نسمة في عام ٢٠٥٠م) وما زاد الطين بلةً هو تجمع هذا العدد الهائل من البشر في النصف الشمالي للكرة الأرضية، وفي نقاط محددة على وجه الأرض مما مهّد لنشوء الصراعات على مصادرٍ مستدامة للمياه , فهناك ٢٠٪ من سكان الأرض يتمتعون وحدهم بحوالي ٨٠٪ من الموارد الطبيعية للكرة الأرضية، ما يعني حرمان ٨٠٪ من سكان الأرض من نصيبهم العادل في مواردها، وفي مقدمتها

"يهدِد الانخفاض الكبير في مخزون المياه للسدود الموجودة على نهر الفرات على الإنتاج الزراعي ، فأكثر من ٢٠٠ ألف هكتار من الأراضي المروية مهددة بالجفاف والقحط في حال استمر انخفاض منسوب مياه النهر، ونتيجة لذلك فقدِ المزارعون المحليون ٨٠٪ من محصولهم، ناهيك عن تأثير الثروة الحيوانية بذلك الاحتكار حيث يضطر المزارعون إلى بيع مواشيهم بسبب نقص العلف نظراً لندرة العشب."

المياه, ومن أخطر ما يرد في ذلك هو أنّ الجفاف ليس كارثة طبيعية كما يتردد، بل هو كارثة غير طبيعية أو مصطنعة، أي بفعلِ فاعل، والفاعل هو التكنولوجيا الحديثة انطلاقاً من مقولة << إن مياه الأنهار تهدر في البحر >> .

وعلى أية حال فإن الصراع على الموارد الطبيعية ظل منذ الأزل سمة بني الانسان ولكن هذا الصراع ظل يتطور ويتغير من جيلٍ الى جيلٍ، وهذا الصراع _ و إن لم توجد أسبابه_ فإن الدول ذات المصالح الخاصة تسعى وتعمل إلى خلق ذلك الصراع وبأي أسلوب وبأي ثمن.

والنزاع على المياه كما عرّفته الأمم المتحدة هو مُصطلح يصف النزاع بين دول أو ولايات أو مجموعات للحصول على الموارد المائية , وتعتبر الأمم المتحدة النزاع على المياه نتيجةً للمصالح المتعارضة لمستخدمي المياه، سواء كانت شخصية أو عامّة , وتظهر نزاعات المياه بشكل كبير عبر التاريخ بالرغم أنه من النادر ما كانت

تنشب الحروب التقليدية بسبب المياه فقط (كما أسلفنا سابقاً) وتنشأ النزاعات على المياه لعدة أسباب, تتضمن النزاعات الإقليمية والقتال من أجل الموارد, والأفضلية الاستراتيجية, وبهذا الخصوص طوّر معهد المحيط الهادي للدراسات في التنمية والبيئة والأمن قاعدة بيانات شاملة فيما يخص النزاعات المتعلقة بالمياه «التسلسل الزمني لنزاعات المياه» حيث تضمن الجدول العنف الحاصل بسبب المياه خلال ما يقارب ٦٠٠٠ عام الماضية .

تشمل هذه النزاعات الصراع على الماء العذب والماء المالح بين الدول أو ضمن حدودها, وتحدث النزاعات في الغالب على المياه العذبة, وذلك بسبب ضرورة موارد المياه العذبة وندرتها. فهي أساس نزاعات المياه الناشئة بسبب الحاجة لمياه الشرب والرّي وتوليد الطاقة. ولأنّ المياه العذبة موردٌ طبيعي حيوي موزع بشكل غير متساوٍ, فإنّ توفرها يؤثر غالبًا على الظروف المعيشية والاقتصادية للدولة أو لمنطقة ما , يمكن أن يضع نقص خيارات إمدادات المياه ذات الكلفة المناسبة كما هو في مناطق الشرق الأوسط والذي يعتبر عنصرًا من عناصر المشاكل المرتبطة بالمياه.

وإن توسّعنا أكثر في الحديث عن هذه الحرب (حرب المياه) نجد أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق عرضةً لهذه الحرب لأسبابٍ عدة: أولها: أنها تقع في نطاق المناطق الجافة أو شبه الجافة, عدا أنّها من أكثر البؤر توتراً من الناحية الأمنية والسياسية في العالم, وبالتالي فالصراع والتنافس على المسطحات المائية سواء أكانت مالحة (البحار والمحيطات) أو العذبة ستكون القشة التي ستكسر ظهر البعير, ووفقاً لكلام العلماء والخبراء فالعالم سيشهد في القرن الحادي والعشرين صراعاً حاداً على المياه يشبه الى حد كبير الصراع على النفط, ويعتقد أنّ أكثر من مليار نسمة في العالم قد يعاني من آثار نقص المياه خصوصاً مع ازدياد حالة الجفاف وزيادة الطلب على المياه, لذلك فليس من المستبعد أن تشهد كلّ من آسيا وأفريقيا حروباً هدفها السيطرة على مصادر المياه, ينفخ في هذه الحرب ويسعّر لهيبها أصحاب المصالح والاحتكارات ومصاصو دماء الشعوب.

> **"منذ الزمن الأزل كان الصراع البشري حول الماء ومصادره موجوداً، على الرغم من أنّه من النادر ما كانت تنشب الحروب التقليدية بسبب المياه فقط، إلا أنّها؛ (أي المياه) كانت تاريخياً مصدراً للتوتر وعاملاً في النزاعات التي تبدأ لأسباب أخرى، وهذا الصراع الأزلي تفاقم أكثر في الآونة الأخيرة مع ظهور مشكلة تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض والبحار والمحيطات وتقلبات الطقس.**"

وبناءً على ذلك فمن أهم الأمور التي يتم التركيز عليها الآن خصوصاً لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا في (دوائر صنع القرار الغربية) هو الصراع على المياه, ويتم إعداد مسرحية لذلك منذ زمنٍ ليس بالقصير عن طريق الحديث عن أزمة المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, ووفقاً لورقة تقييم المخاطر التي أعدتها وكالة الاستخبارات الامريكية (سي أي أيه) أنّ هناك - على الأقل - عشرة مواقع في العالم يمكن أن تنفجر فيها الحرب بسبب تناقص مصادر المياه المشاركة بين دولها وتقع معظم هذه الأزمات والمواقع المحتملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أهم الأزمات التي جرت في الشرق الأوسط والدول المحيطة بها بسبب التنافس على المياه:

- خلاف ونزاع سوري عراقي مع دولة الاحتلال التركية حول حصة الدولتين من مياه نهري الفرات ودجلة.

- توتر بين العراق وسوريا في عام ١٩٧٥ بسبب تراجع منسوب المياه في الجانب العراقي.

- النزاع بين السنغال وموريتانيا في ١٩٨٩ حول الحقول المائية في نهر السنغال.

- الصراع العربي الإسرائيلي حول مياه نهر الأردن والذي كان سبباً مباشراً لحرب عام ١٩٦٧, على الرغم من أنّ (٣٪) فقط من مجرى نهر الأردن يقع ضمن حدود إسرائيل إلا أنّ إسرائيل تستغلّ مياه النهر لتغطية (٦٠٪) من احتياجاتها المائية. بالإضافة إلى النزاع الإسرائيلي مع كل من سوريا ولبنان حول مياه مرتفعات الجولان ومياه نهر الليطاني في لبنان.

- نزاع الباكستان والهند حول حوض نهر السند والري في إقليم كشمير المتنازع عليه.

- التوتر بين السودان ومصر حول حصة كل بلد من مياه نهر النيل.

- أزمة مصر و السودان مع إثيوبيا (والمستمرة إلى يومنا هذا) حول سد النهضة وحصة الطرفين من مياه نهر النيل.

على الرغم من أنّ هناك (٣٦٠٠) معاهدة واتفاقية حول الحقوق المائية وكيفية تقاسمها صادرة من الأمم المتحدة , وتتمحور معظم تلك الاتفاقيات والمعاهدات حول مبدأين أساسيين وهما: الاستخدام العادل والرشيد للمياه, ومبدأ عدم الإضرار بالغير, إلّا أنّ كلّ طرف بات يفسر المبدأين آنفَين الذكر حسب مصالحها الخاصة, فمن المتوقع في عام ٢٠٢٥ أن تكون هناك (٥٦) دولة حول العالم تعاني نُدرة المياه, علماً أنّ الرقم في عام ١٩٩٨ كان حوالي (٢٨) دولة, وسوف يكون هناك (٨١٧) مليون نسمة يعاني نُدرة المياه في السنة نفسها, بينما كان العدد (١٣١) مليوناً في سنة ١٩٩٠.

احتكار تركيا لمياه نهري الفرات ودجلة :

في عام ١٩٨٧ وقعت الدولة السورية اتفاق تقاسم مياه مع تركيا تعهدت أنقرة بموجبه أن توفر لسوريا (٥٠٠) متر مكعب في الثانية كمعدل سنوي من المياه, لكن هذه الكمية انخفضت بأكثر من النصف منذ أوائل ٢٠٢١, وذلك بسبب بناء تركيا لعدد من السدود على مجرى نهر الفرات ضاربةً كل الاتفاقيات الدولية حول تقاسم المياه بعرض الحائط, حيث وصلت كمية المياه في فترات معينة إلى (٢٠٠) متر مكعب في الثانية, وأدى ذلك الاحتكار إلى أدنى مستوى لنهر الفرات على الإطلاق, مما تسبب في أسوأ موجة جفاف منذ عام١٩٣٥ وهو تراجع تاريخي ومخيف في منسوب المياه نظراً لأن هذا النهر هو المصدر الرئيس لمياه الزراعة والاستهلاك المنزلي وإنتاج الكهرباء لعموم سوريا, ويهدد الانخفاض الكبير في مخزون المياه للسدود الموجودة على النهر على الإنتاج الزراعي , فأكثر من (٢٠٠ ألف هكتار) من الأراضي المروية مهددة بالجفاف والقحط في حال استمرّ انخفاض منسوب مياه نهر الفرات, ونتيجة لذلك فقدَ المزارعون المحليون ٨٠٪ من محصولهم , ناهيك عن تأثير الثروة الحيوانية بذلك الاحتكار حيث يضطر المزارعون إلى بيع مواشيهم بسبب نقص العلف نظراً لندرة العشب, أو عدم قدرتهم على شرائه لزيادة التكلفة بنسبة (٢٠٠٪).

إضافة إلى ما ذكر آنفاً فإن توفير المياه الصالحة للشرب (وهو العنصر الأساسي) معرض للخطر أيضاً، حيث يتم تقنين مياه الشرب في مختلف أنحاء البلاد، ما يجبر الناس على الاعتماد على مصادر المياه غير الآمنة أو اختيار خدمات نقل المياه الخاصة المكلفة الشاحنات (كما يحصل في محطة علوك التي تروي مدينة الحسكة التي تتعرض بين فينةً وأخرى للانقطاع من قبل مرتزقة الاحتلال التركي).

إنّ السدود الثلاثة على نهر الفرات توفر نحو ٧٠٪ من الكهرباء المستهلكة في سوريا، حالياً لا تعمل سوى أربعة توربينات من أصل ثمانية في سد الطبقة بسبب نقص المياه منذ عام ٢٠٢١، ما انعكس بشكل سيء على الشعب السوري بمختلف مكوناته.

يرتبط الأمن الغذائي لأيّ دولة أو أي شعب ارتباطاً وثيقاً بكميات المياه المتوفرة، سواء كانت خارجية أو باطنية، ويشكل نهرا دجلة والفرات ورقةً حاولت تركيا دائماً استخدامها لنيل مآربها من شعوب المنطقة.

إنكار حروب المياه بدأت بالفعل لكن القابضين والمتحكمين بزمام الأمور في العالم لا يريدون الاعتراف بذلك، بل يغلفونها بالقول إنها حروب وصراعات حول الهوية أو المعتقد الديني وربما حول العرق (كما هو الحال فيما يسمى بالصراع العربي الاسرائيلي)، أما في الشرق الاوسط فإن الصراع على المياه ربما يكون سمة المستقبل ذلك أن تحقيق الامن المائي يعتبر من أهم الاولويات في المرحلة المقبلة لذلك فإنّ النزاع على المياه قد يكون من العوامل المضافة الى العوامل الموجودة المسببة لعدم استقرار المنطقة , وهنا نتذكر حديث الكاتب الأمريكي جول كولي في كتابه حرب المياه حيث قال: (إنّ الشرق الأوسط بعد نضوب النفط سوف يشهد حروباً بسبب الصراع على المياه، ذلك أن خطط التنمية في المنطقة سوف تعتمد على المياه فقط).

صورة جسر الرقة والانخفاض الواضح في منسوب مياه نهر الفرات

ظل الماء وما زال وسوف يستمر من أهم الموارد الطبيعية على الإطلاق ذلك أنه عصب الحياة والعمود الفقري لها فبدونه لا يمكن لكائن حي أن يعيش وبشحه تتدنى كل الفعاليات الاقتصادية والأنشطة البشرية الاخرى، فالماء ضروري في المعيشة اليومية من مأكل ومشرب ونظافة ناهيك عن الأمور الأخرى مثل الزراعة والصناعة وتسيير عجلة الحياة لذلك فإن الماء هو أغلى مركب يتعامل معه الإنسان في حياته العامة والخاصة.

المصادر والمراجع :

حروب المياه .... الصراعات القائمة في الشرق الأوسط : فاندانا شيفا

حرب المياه : جول كولي

لماذا يسعى الغرب إلى دعم وتشجيع عمليات تهجير الشباب من دول الشرق الأوسط

عبد الرحمن حمادة - سورية

الأرض وطن الإنسان

كان الإنسان ومازال يبحث عن الأمان ورغد العيش والسعادة منذ وُجد على هذه الأرض، وكان ينجح أحياناً ويفشل أحياناً أخرى في طريق سعيه إلى تلك الجنة التي ينشدها والتي تسودها المفاهيم المثالية مثل العدالة والمساواة والرفاهية والسعادة.

وهذا البحث كان يتم في وسط ضبابي تلفّه الحيرة ويحيط به الخوف والمفاجآت تبعاً لتصورات حسية وعقلية لا تقوم على معطيات علمية مؤكدة، وكان يربط النتائج التي يحصل عليها بالمقدمات والأسباب ليراكم عبر الزمن تجاربه ويزداد معرفة بهذا العالم المحيط به ويتعاطى مع حقائقه ويبتعد عن الأوهام.

وقد أخذ ذلك البحث زمناً طويلاً جداً يكاد لا يُعرف له حدّ على وجه الدقة، فحدد لحياته أولويات عرفها من خلال التجربة، منها أنه لا يمكن البحث عن الرفاهية قبل الأمان ولا البحث عن القوة قبل الصحة ومقاومة الأمراض، وأن هناك بناءً يقوم على القاعدة، وتليه المداميك اللاحقة فينشأ البناء، وهذا هو النظام المنطقي لحياة الإنسان، فالأمان أولاً بكل أشكاله من أمان على الحياة وأمان على الغذاء وضمان تدفق وسائله، وبعد ذلك يأتي البحث عن الرفاهية وسبل تحقيقها، فلا رفاهية مع الخوف والجوع والمرض، وكذلك لا سعادة بلا حرية فكيف تكون هناك سعادة لسجين أو مستعبد أو مرتهن، والسعادة تبقى مؤجلة لحين تحقيق الحرية كشرط للبناء فوقه.

وقد حقق الإنسان في مسيرته بعض ما يصبوا إليه، ولكن الحقيقة أن المجتمعات البشرية لم تحظَ دائماً بذلك الاستقرار الذي يجعلها تحافظ على هذه المكاسب والإنجازات والتنعّم بها، فالكوارث والحروب والأمراض والتغيرات في دورات المناخ، كان يعيد العجلة إلى الوراء ليعود البحث عن السعادة المفقودة والنضال لإعادة ما خسره الإنسان الذي يعيد إحياء القيم دون أن يدري ودون أن يضع في ذهنه هذه المقاصد، وهو في الحقيقة يذهب باتجاه الغايات الكبرى من خلال التمسك بالطريق.

و قد أنتج إنسان هذه المنطقة «الشرق الأوسط» بكل مكوناتها عدة حضارات تكاد تكون السفر الأول من أسفار الحضارة الإنسانية منذ سومر وأكاد وبابل وآشور، وأعطى العالم الأبجدية الأولى وقدم التضحيات الكبرى والجهد العظيم، فأنتج القوانين واكتشف الزراعة وطوّرها، ووضع أدوات الإنتاج واخترع العجلة وبنى المجتمع الأول «القرى الأولى»، وعرف الاستقرار ولكن لإشباع قانون داخلي يحكمها، فالأشياء والأمور العظيمة يكون ثمنها دوماً باهظاً، والحفاظ عليها يتطلب كذلك تضحيات كبرى، فقد كانت العيون شاخصة على هذه المنطقة من العالم لما حوته من رزق وفير وبيئة متعددة الخواص وإنسان متحضّر قياساً لغيره في أصقاع الأرض وتربة خصبة، فكانت تلك الثروات محرّك طمع لغزوها و الاعتداء عليها بطريقة همجية أسكنت الخوف في نفوس السكان وهجرتهم و دفعتهم لركوب الأخطار و الصعاب، أما لمقاومة الغزو واستعادة ما تم سلبه واحتلاله، أو البحث عن حياة أخرى في أمكنة أخرى ينشدون فيها الابتعاد عن الخطر والبحث عن الأمان ولو بمستوى أقل.

نتائج ذلك على الصعيد السياسي

لقد تم صياغة مفاهيم جديدة في سياسة منطقتنا بعد الاحتلالات، كان من أبرز سماتها السيطرة على القرار السياسي ونهب الثروات وقمع حركات التحرر وتغييب الحرية.

ولا يفوت أحدكم معرفة ما حصل في اللعبة السياسية الكبرى التي أحيكت في بداية القرن العشرين من تحالف بين دول أوروبا على الدولة العثمانية وطردها من المنطقة واحتلال المنطقة بدلاً عنها وفرض اتفاقية سايكس بيكو المشؤومة، والتي لا تزال تعاني من تبعاتها حتى اليوم، حيث أن المنطقة تحررت عسكرياً من الاحتلال ولكنها لا تزال محتلة سياسياً واقتصادياً إلى يومنا هذا، ولاتزال التقسيمات التي وضعها المحتل قائمة يعاني منها جميع سكان هذه المنطقة، فقد تجد أهلك خلف الحدود ولا يُسمح لك بالوصول إليهم بحجة هذا التقسيم الذي شمل الجغرافيا و الهوية، فهذا سوري و ذلك عراقي والآخر يمني والرابع مصري، و المصيبة أن السلطات السياسية التي تصف نفسها بالوطنية وتصدع رؤوسنا هي من تقوم على فرض هذا التقسيم الزائف.

أما على الصعيد الاقتصادي

فإن هذا التقسيم كان سبباً في فشل هذه الأنظمة اقتصادياً وإبقائها تحت الهيمنة رغم الكم الهائل من الثروات التي توجد بها، ومردّ ذلك:

١ - فشل التعليم والبدائية وغياب التطوير والتحديث فيه على كافة المستويات، فلا معلم تم تطوير أسلوبه ولا وسائل تعليمه، ولا منهاج حديثاً قادراً على إحياء العقل، مما أبقى العملية التعليمية تقليدية تلقينية تعتمد على الحفظ وليس على الفهم وتحريض العقل.

٢- غياب البحث العلمي وضعف أو انعدام مستويات تمويله من قبل السلطات، وغياب الحوافز في الإنتاج الصناعي، وتسليط الدول على العميلة الاقتصادية وحرمان الأفراد لعدم قدرتهم على منافستها في كثير من المجالات، والأمثلة كثيرة في سوريا مثل صناعة النسيج والخيوط والملابس تصدت لها شركات القطاع العام، وضيعت كلّ مصانع القطاع الخاص لعدم القدرة على المنافسة، وشركات التعمير والإسكان التي كانت عائدة للجيش وعمالتها شبه مجانية ولا يمكن للشركات الخاصة منافستها والأمثلة كثيرة.

٣- الفساد المتفشي في مفاصل الاقتصاد على المستوى الوظيفي وعلى مستوى السلعة ومستوى الخدمة، والذي أدى إلى فقدان الثقة من قبل القائمين في الحقل الاقتصادي سواء كانوا مواطنين أو شركات.

٤- غياب الخطط الاستراتيجية للعملية الاقتصادية واعتماد خطط قصيرة وارتجالية تنتج مشاكل كثيرة ومتعددة وغير متوقعة، ويتم البحث عن حلول لها بشكل بيروقراطي طويل الأمد وغير مجدٍ.

٥- ربط العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة بالمزاج السياسي، وكل خلاف وتغيير في المزاج السياسي البيني يؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية وضياع الجهود والأموال والتعاون، ومن

"أنتج إنسان منطقة "الشرق الأوسط" بكل مكوناتها عدة حضارات تكاد تكون السفر الأول من أسفار الحضارة الإنسانية منذ سومر وأكاد وبابل وآشور، وأعطى العالم الأبجدية الأولى وقدم التضحيات الكبرى والجهد العظيم، فأنتج القوانين واكتشف الزراعة وطورها، ووضع أدوات الإنتاج واخترع العجلة وبنى المجتمع الأول "القرى الأولى"، وعرف الاستقرار، لكن الأمور العظيمة ثمنها باهظ، والحفاظ عليها يتطلب تضحيات كبرى."

ثم العودة للبحث عن بدائل صناعية مشتركة، ما يلبث أن ينقطع لنفس الأسباب.

٦- غياب النظم السياسية الحديثة المبنية على احترام الإنسان واعتباره الثروة الحقيقية والتنمية فيه ولمصلحته، وتطوير الحياة السياسية من دكتاتورية إلى ديمقراطية وتبادل سلمي للسلطة بدل التمسك بها والشمولية، واعتماد الحكم القبلي والديني بدل العلماني، والمشاكل كثيرة في هذا المجال وقد أعطيت نموذجاً عنها فقط.

٧- إن كل هذه المشاكل أفقدت الإنسان الأمل بالإصلاح والتغيير، والواقع لا يوحي بشيء من التفاؤل، فلا أحزاب جادة في صناعة برامج تقترب من حياة الناس ولا سلطة واعية بحاجاتهم وتنمية المجتمع ليتمكن من التقدم إلى الأمام، بل يقتصر دورها على حكم الناس والسيطرة عليهم، وأحياناً منعهم من التقدم بطريقة القمع والإسكات والقضاء على كل منتقد لها بدل الاستفادة من التقدم والبناء عليه، ويبقى

الجميع ساكتاً لا يريد إثارة المشاكل لنفسه ويتملكه اليأس وينتظر معجزة، وقد يتوقع بعضنا حدوثها لأننا نؤمن بالمعجزات.

النتائج التي يودي بها هذا الوضع

تجد أن المواطن منقطع الصلة مع مفهوم الوطن، فهو يهتم بمنزله ويحافظ على نظافته والاهتمام به فقط ولا يهتم بنظافة الشارع ولا الحديقة ولا المؤسسات، وهو غالباً يساهم في تخريبها ونهبها إذا سنحت له الفرصة وذلك لأنه يربط بينها وبين السلطة نفسياً، ويجد نفسه ناقماً على السلطة ويعبّر عن نقمته تلك من خلال الإضرار بالمفردات التي تحدثنا عنها، والواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات والمرافق وجدت لأجل الناس ولخدمتهم والأولى أن يحافظوا عليها وألا يهدموا أوطانهم كما رأينا في العراق وسوريا واليمن وأماكن أخرى.

كذلك تهرّب الشبان من الخدمة العسكرية لأنهم يرون أو يسمعون أن أغلب أبناء المسؤولين لا يلزمون بها، ويتم تهريبهم بحجة الدراسة إلى خارج البلد أو لأسباب أخرى، و يتم التلاعب بمشاعر الناس تحت عناوين مثل الوطنية والتضحية بأنفسهم لحماية الفئة الحاكمة والدفاع عن بقائها في السلطة و توريث أولادهم رقاب الناس البيضاء.

من المؤسف أن نصل بعد تحليل وتفكيك هذه الأوضاع كحقيقة مرة وهي هجرة الشباب الباحث عن الحياة إلى أماكن بعيدة عن الشرور والسياسة والاستعباد والقهر، وترك كل الذكريات والانتماء للمكان والتاريخ والجغرافيا التي تربطهم، للبحث عن الكرامة وعزة ينشدونها وهذه ليست قضية نظرية، فحين يكون صوتاً مسموعاً و محترماً و فعله يحظى بالتقدير؛ يزيد ذلك من الارتباط بالمكان وبالأشخاص من حولك، عندما تجد من جيلك الرعاية والعناية والدعم لتحقيق مشروعك الذي تؤمن به، سيعطيك هذا سبباً للتمسك بالمكان والأشخاص والاستقرار به والدفاع عنه، وعن حياتك ومكتسباتك ومكتسبات الشركاء في هذا الوطن.

إن الإنسان يحيا مرة واحدة لا تتكرر، وهو يعرف مقدار أهمية هذه الحياة حتى مع المسعى بمقدارها غير المعلوم، ومع ذلك يتنقل هارباً ومتخفياً من مكان إلى آخر باحثاً عن حياة أفضل، ويدخل أكبر تجربة يقلّد من هاجروا قبله أو يتخذ أساليب مبتكرة و يتحمل التبعات الكبيرة والجسيمة في سبيل تحقيق هذا الهدف، من ضياع العائلات أو غرقهم ومعاناة البشر الشاقة ومواجهة الموت عند كل مفترق ومنعطف، على أمل الوصول إلى الأمان، وهو أمر ليس مضموناً للجميع حيث أن من وصلوا إلى بلد الاغتراب كثيراً ما واجهوا مشكلات أخرى مثل عدم قبول اللجوء أو عنصرية المجتمع المستضيف.

ولقد عجزت بعض الدول عن استيعاب الأعداد الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وهناك ظاهرة غريبة لم أجد لها تفسيراً في قضية بلدان مثل إنكلترا، وفرنسا وإيطاليا، لم تتحمل أدنى درجة من مسؤوليتها تجاه الشعوب التي احتلتها بينما، تحملت دول مثل ألمانيا وهولندا وكندا والنمسا مسؤولية كبيرة إنسانية وأعطت المثال والقدوة في هذا المضمار، ووافقت على حقوق المهاجرين وأعطتهم أسباب الحياة المطمئنّة لهم ولأولادهم، وأمّنتهم من الخوف والجوع والضياع.

الإنسان هو غاية الحياة وحامل مجموعة قيمها العليا والمنادي بالعدل والمساواة والرفاهية وسيادة القانون على الحاكم والمحكوم، وهو الذي صنع الحضارة واخترع الكتاب والموسيقا وغنى للحب والجمال، وبنى بيديه مجداً لا يزال شاخصاً يتحدى الطغاة، وإن حركة الزمن تقدمية لا عودة فيها للوراء وتاريخ الإنسان مليء بالتضحيات التي تبحث عن الخير ومقاومة الجهل والخوف والفقر والظلم، وما الأرض إلا مواطن الإنسان أين ما كان، وفي أي زمان أو مكان لا أحد يستطيع ادعاء الأحقية أكثر من غيره، والفرق فقط بين مكان وآخر هو النظام السائد عليه ومدى صلاحه، ولا بد أن يتم القضاء على الأنظمة الفاسدة التي تقهر الإنسان كيفما كانت وأينما كانت لتنعم الشعوب بالحياة السعيدة الآمنة والحرية والرفاهية، ولينعم الإنسان بوطنه الأرض.

مراكز الفكر والأبحاث والدراسات الاستراتيجية في الشرق الأوسط

موضوعية البحث التاريخي, قراءة الحاضر, استشراف المستقبل

أحمد دالي

تمهيد

في خضمّ البحث عن عنوان أو مصطلح جامع للدراسات الأكاديمية المتخصصة في مجالات مثل الاقتصاد والسياسة والعلوم الطبيعية والجغرافيا والتاريخ، وحتى ما يتعلق منها بالثقافات والفنون والآداب المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط بدولها وشعوبها؛ لا بدّ وأن تصادفنا عبارة «الدراسات الشرق أوسطية»، وهي العبارة التي تكاد تكون جامعة للمواضيع والمعلومات التي يودّ الباحث الخوض فيها بالدراسة، أما التحليل فلا يمكن إغفاله أو تجاهله ـ ونحن نتحدث في مجال الدراسات والأبحاث الاستراتيجية ـ لأن قراءة المستقبل واستشرافه لا يمكن أن ينفصل عن التحليل الموضوعي للتاريخ والحاضر معاً، ثم إن تحليل الأحداث ودراسة الوقائع يُعتبر فصلاً مهمّاً من فصول مراكز الأبحاث والدراسات والفكر التي نحن بصدد تسليط الضوء عليها ما أمكننا، وهو بطبيعته بحث متشعّب وذو خطوط متعرّجة وليس من السهل الإحاطة به بشكل ميسور وسهل.

إن دراسة التاريخ من الناحية النظرية ما هو إلا انتقال لحوادث متنوعة عبر الزمان, تناقلتها الأجيال على ألسنتها نقلاً عن أجيال سالفة, ومن المحتمل أن تكون تلك الحوادث متداخلة أو متشعّبة أو مستقلة, لكن الأمر لا يختلف من حيث طبيعة آلية الانتقال والوصول, إلا أن ما هو واضح ومتفق عليه: أن دراسة التاريخ وخاصة القديم منه, لم يعدْ مقبولاً بتلك الطريقة السطحية المبتذلة, فكما هو معلوم أن أهل الاختصاص في كل مجال قد وضعوا ضوابط وموازين موضوعية عند الغوص في أعماق كل علم أو مجال, والتاريخ يعتبره الكثيرون علماً لما يحتوي من معايير وضوابط علمية ـ بحسب القائمين عليه والمشتغلين به ـ في عملية البحث والتمحيص والتحليل والتفنيد, ولكن على النقيض من ذلك يوجد فريق آخر معارض لفكرة اعتبار التاريخ علماً مثل بقية العلوم الرياضية والفيزيائية, وعلوم أخرى مثل الطبّ والفلك والكيمياء, وهم بدورهم يسوقون قائمة من الأسباب التي تجعلهم يستبعدون التاريخ من دائرة العلوم, ولعلّ على رأس تلك الأسباب التي يستندون إليها أن الحادثة التاريخية لا يمكن تكرارها أو تجربتها أو إخضاعها إلى التحليل والدراسة المخبرية, فهي حادثة قد وقعت وانتهت, ولا تقبل التجربة على غرار التجربة الفيزيائية مثلاً, أو التجربة الكيميائية التي يمكن تكرارها كلما دعت الحاجة, فالحادثة التاريخية مرّت إلى غير رجعة, وما بقي منها هو عبورها وتناقلها عبر الزمان, وهذا بطبيعة الحال ـ على حدّ زعم هذا الفريق ـ ليس محرّماً عليه النسيان أو عصيّاً على التحريف والتزييف, وحتى اختلاق الحادثة افتراء من أساسها, أو طمس حادثة حقيقية وجعلها كأنها لم تكن.

كل ما تقدّم يدفع بالدارسين للتاريخ والباحثين فيه إلى ضرورة تقصّي الموضوعية والحيادية.

ومن التاريخ قفزاً إلى مجاهيل المستقبل وقراءته: يبرز جلياً مصطلح "الاستشراف" الذي أخذ بالتنامي بصورة كبيرة في مجالات الأدب والسياسة والاقتصاد, مع الاختلاف الواسع بين الرؤية الاستشرافية لكل مجال, فالاستشراف لدى الشاعر والأديب قائم في أساسه على نبذ هذا العالم المثقل بالأوجاع والمآسي, المليء باليأس والإحباط, ولذلك كانت ميول الأدباء والشعراء تجنح إلى البحث عن عالم خالٍ من تلك المظالم والسوداوية التي أرهقت كاهلَ الإنسانية, وهو من منظور أحلامهم وآمالهم المثالية عالم تتحقق فيه كل ما تصبو إليه النفس البشرية, فكان من نتيجة تمرّدهم هذا على الواقع ظهور الـ "يوتوبيا» في مختلف ميادين وأجناس الأدب.

في حين أننا نرى أن دائرة الاستشراف في مجال مثل السياسة تستند على دراسة أحداث ومتغيرات السياسة العالمية, سواء كانت تلك المتغيرات طبيعية قادت إليها حوادث معينة بشكل أوتوماتيكي, أو كانت أزماتٍ مفتعلة من صنع العقل المدبّر والمسيّر للسياسة البشرية, والأمر نفسه يكاد ينطبق على التحليلات المستقبلية في مجال الاقتصاد, وخاصة إذا علمنا أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة, وأن الاقتصاد هو المحرّك القائد السياسة, وأن السياسة هي موجِّه الاقتصاد, حينها سيكون من السهولة التلاعب بالمستقبل مثل كرة تتناقلها أقدام رجال السياسة والاقتصاد.

ويبقى الاستشراف الفلكي هو الأكثر موضوعية وحيادية ودقة بالمقارنة مع القراءة الذاتية التأملية المثالية في كل من الآداب والفنون, والقراءة الخالقة والمفتعلة لسير الأحداث كما في كل من الاقتصاد والسياسة.

انطلاقاً من هذه المقدمة ثمة تساؤلات كثيرة مطروحة:

ـ هل بالفعل مراكز الدراسات والأبحاث في العالم على وجه العموم وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص, تعمل من أجل مجتمعاتها حتى تكون ملمّة بما يدور من حولها؟

ـ هل هذه المراكز الاستراتيجية والفكرية بكل ما تمتلك من عقول وأموال وإمكانات, قد وُجدت

لتكون في خدمة الإنسانية؟

ـ أليس من الممكن أن تكون الغاية من كل ذلك تنوير فئة وتضليل أخرى؟

ـ أليس من الجائز أن تكون فكرة إطلاق مثل هكذا مراكز فكرة تجارية قبل كل شيء؟

ـ ألا يمكن أن تكون الأهداف الكامنة وراءها توجيه السياسات في مناطق أو دول معيّنة نحو خطوط مرسومة مسبقاً؟

ـ أليس من المعقول والمنطقي أن تكون مراكز الأبحاث والدراسات هذه على امتداد قارات العالم أجمعها, قد وُجدت أصلاً من قبل أناس عقلاء حكماء لتقريب وجهات النظر العالمية حيال المشاكل والأزمات الكثيرة التي يعيشها عالمنا, لإنقاذه مما هو فيه, ولكي لا يُجرّ إلى الهاوية؟.

على ما يبدو أن لكل تساؤل مما سبق نصيب من الصحة والصواب بأقدار ومستويات ليست متساوية أو عادلة.

ـ حيادية الدراسات التاريخية وموضوعية البحث التاريخي

ـ مراكز الفكر والأبحاث والدراسات الاستراتيجية وقدرتها على قراءة الحاضر واستشراف المستقبل

ـ تصنيف مراكز الفكر والدراسات والأبحاث

١ـ حيادية الدراسات التاريخية وموضوعية البحث التاريخي

ثمة تصنيف كلاسيكي ثابت منذ القِدم للعلوم, فهناك العلوم الفيزيائية الراسخة في العقل والمنطق, المتّسمة بالموضوعية والتجرّد والبحث الرياضي, وإلى جانبها العلوم الإنسانية المتأثرة بالنزعة الذاتية والرؤية الشخصية, وكثيراً ما تنجرّ هذه الأخيرة فتقع في فخّ الخلفيات الإيديولوجية أو الأهواء الذاتية, ولهذا يُطلق عليها تسمية «العلوم الإنسانية» لأنها ليست

يعتبر الكثيرون التاريخ علماً؛ لما يحتوي من معايير وضوابط علمية ـ بحسب القائمين عليه والمشتغلين به ـ في عملية البحث والتمحيص والتحليل والتفنيد، ولكن على النقيض من ذلك يوجد فريق آخر معارض لفكرة اعتبار التاريخ علماً مثل بقية العلوم الرياضية والفيزيائية، وعلوم أخرى مثل الطب والفلك والكيمياء، وهم بدورهم يسوقون قائمة من الأسباب التي تجعلهم يستبعدون التاريخ من دائرة العلوم

بمعزل عن النظرة الإنسانية والرؤية الشخصية لمواضيعها, وذلك على عكس العلوم الفيزيائية التي تتخذ من التجرّد والنظرة الموضوعية العقلانية أساساً لها في ميادين عملها ودراساتها وتجاربها واختباراتها, ولكن هذا لا يعني عدم تدخّل الإنسان في رسم نتائجها أو التحكم بها أو طريقة استخدامها.

فإذاً؛ ثمة إشكالية واضحة المعالم, وهي أزمة الموضوعية والذاتية في مجالات العلوم الإنسانية على اختلاف تسمياتها وصورها: (التاريخ, الفلسفة, علوم الدين والشريعة, علم الاجتماع, علم النفس), وغيرها من العلوم الإنسانية التي لا يمكن وصفها بأنها علوم متجرّدة وموضوعية, وإننا هنا بصدد ميدان التاريخ كنموذج فاعل في مجال العلوم الإنسانية, ومن جهة ثانية بسبب ما يتمتع به التاريخ من أهمية كبيرة وثابتة عند قراءة الحاضر ومحاولة استشراف المستقبل, فالقرار في هذه النقطة الحساسة هو للباحث التاريخي الذي

حمل على عاتقه هذه المهمة الكبيرة والشاقة من ناحية, والإنسانية من ناحية ثانية, فبالقدر الذي يتمكن فيه الباحث من امتلاك زمام المادة التاريخية التي يدرسها, وتقليبها على جميعها أوجهها, وتمحيصها والتدقيق فيها؛ فإنه بالقدر نفسه هو مطالبٌ بالابتعاد عن دوافعه وأهوائه الشخصية ونزواته الذاتية والتحرر من نزعاته القومية والإيديولوجية, وقبل هذا وذاك فإنه لا بدّ وأن يكون مسلّحاً بجميع أدوات وقواعد وقوانين البحث التاريخي, وإلا فإن النتائج التي سيتوصل إليها ستكون ميّالة للتحريف والتلاعب والتزوير والتسييس, وبالتالي ستكون عرضة للنقد والردّ في أحسن الأحوال, ثم إن الكارثة الحقيقية ستكون في إسقاطات الحاضر والتنبّؤات المستقبلية التي ستُبنى على تلك الدراسة التاريخية التي يشوبها العنصر الذاتي والهوى الشخصي أو ربما الميل السياسي والجنوح الإيديولوجي.

إن أكثر المجالات التي تكون عرضة للتلاعب والتحريف؛ هو ما يتعلق بالتاريخ السياسي للشعوب والأمم, وإن هذا الرأي يلقى قبولاً رائجاً وخاصة عند انتشار المقولة الشهيرة "التاريخ يكتبه الأقوياء أو المنتصرون", والانتصار في الميدان التاريخي ليس بالضرورة أن يعني انتصار العدالة أو القضية العادلة, فما أكثر القضايا العادلة التي لم يظفر أصحابها بالنصر, وما أكثر القضايا الضالّة وغير العادلة التي كان النصر والظفر من نصيب أصحابها, لماذا؟ لأن ميزان القوة هو الحكم والفيصل في بعض الأحيان إن لم نقل في كثيرها, وهذا ما يدفع بالإنسان إلى تغيير مجرى التاريخ وتشويه حقائقه, في حين أن التاريخ نفسه غير قادرٍ على الدفاع عن نفسه, فكيف به أن يكون قادراً على الدفاع عن قضاياه التي تتعرض للتشويه والتحريف والتسييس والتزوير؟ أما لماذا هو ـ أي التاريخ ـ عاجزٌ عن نصرة قضاياه؛ فلأنه ينتمي إلى ميدان العلوم الإنسانية كما أسلفنا من قبل.

بالعودة إلى التاريخ السياسي للشعوب, فإننا سنجد أن الخرق والتشويه الواقع على شعب ما سواء في ثقافته أو حروبه بانتصاراته وهزائمه, أو إبداعاته واكتشافاته أو علاقاته التجارية والاقتصادية, فإن الملاحظ هو أن جميع تلك المجالات تجتمع في خانة واحدة لتحدد التاريخ الذي يوصف به ذلك الشعب أو تلك الأمة, كما أنه بات من الجليّ أيضاً أن الصبغة السياسية كممارسة فوقية هي التي تطغى على التعامل مع الشعوب والأمم في جميع نواحي حياتها عبر تاريخها, فنرى في العلاقات الدبلوماسية القائمة في زماننا الحاضر, أن القوى الفاعلة والمتنفذّة في العالم هي التي تمنح تاريخ غيرها من الدول والشعوب صكوك البراءة وشهادات حسن السلوك, وبهذا النهج تُطمس الحضارات والثقافات والفنون والآداب تحت جناح الحكم أو النظرة السياسية للموضوع, فيطفو على سطح القضية نظرة رجال السياسة ومهندسي العلاقات الدبلوماسية في التعامل مع الإرث التاريخي لبقية الأمم والدول, ومن أجل تغيير سلوكهم هذا على الأقل في الظاهر, فإنهم يعملون على تنشيط النوادي الثقافية والمنتديات الأدبية التي في كثير من الأحيان لا تغني عن جوع أو عطش, بل تكاد تكون مكتوفة الأيدي في وجه صنّاع القرار, لذلك تبقى في حالة كتمان الحقائق أمام ما يحدث.

مراكز الأبحاث والدراسات مطالَبة أكثر من غيرها بالتحقيق التاريخي للشعوب والأمم, ولكي تكون صاحبة القدرة على لعب هذا الدور الحاسم والجريء؛ فإنه مطلوب منها الحيادية في الدراسة التاريخية والموضوعية في الطرح, وألا تكون عرضة للتدخلات السياسية والإملاءات الإعلامية, وأن تكون مالكة قرارها وصاحبة رأيها, وحتى يُتاح لها ذلك؛ لا بدّ لها من أن تكون متحررة من سلطان المال أو التمويل السياسي, وأن تكون صاحبة ضمير حيّ ومسؤول, فمن خلال المناظرات التي نشاهدها عبر وسائل الإعلام المختلفة وخاصة المرئية منها, كثيراً ما يلاحظ المشاهد اختلاف وجهات النظر تجاه مسألة واحدة؛ ما بين مؤيّد حتى النخاع ومعارض حتى العظم وآخر مسالم موادع يقف على الحياد,

في هذه الحالة لا يمكن من المنطقي والأخلاقي أن يكون الثلاثة على الصواب في نفس الوقت والظروف تجاه نفس القضية, فالمسألة في هذه الحالة تحتمل أن يكون أحدهم أو اثنان منهم على الصواب أو على الخطأ, لماذا؟ لأن الذي اتخذ الموقف الوسط لا بدّ وأنه قد عرف الحقيقة لكنه تجاهلها وتفادى الوقوف إلى جانبها, أو أنه قد أدرك الموقف الخطأ لكنه حاول أن لا يكون المصرّح به والكاشف له, وفي أحسن الأحوال ربما يكون براغماتياً يعمل على إرضاء الطرفين.

إن مثل هذا المثال سهل الإسقاط على الدارسين والباحثين في مراكز الدراسات والأبحاث على اختلاف تسمياتها واختصاصاتها وتوجّهاتها, ولا يبدو من الصعب قياس مواقف تلك المراكز على مثالنا السابق حيال بحثها في قضية أو مسألة ما, ذلك أن القارئ أو المتابع لآراء ومواقف رجال تلك المراكز سيلاحظ بكل وضوح الاختلاف الكبير في المواقف إزاء مسألة ما أو دولة ما أو أزمة في مكان ما, فيكون هناك المهاجم والمدافع على السواء, وهناك المحايد,

والأسباب متنوعة في هذا الاختلاف الكبير في الرؤى، يمكن أن نذكر منها:

ـ انعدام حيادية قراءة المشهد.

ـ ومن الأسباب أيضاً ضبابية الرؤية الموضوعية المتجردة من الدوافع والمصالح الذاتية.

ـ أو ربما الدوافع السياسية نتيجة ممارسة ضغوطات من نوع ما على الباحثين والدارسين, سواء بشكل شخصي أو ربما على مراكز عملهم بصفة اعتبارية.

ـ وقد يكون السبب في شكل التمويل الذي يكون مشروطاً أحياناً مقابل اتخاذ مواقف معينة ومدروسة ومحددة مسبقاً إزاء موضوع ما.

إننا في هذا البحث لسنا بصدد اتهام أحد أو تبرئة آخر, وليس الغرض من الدراسة القدح أو التشهيربأحد, ولكن منطق لسان الحال يقول: إذا كان هناك تضارب في المواقف والرؤى حيال نفس الفكرة وضمن نفس الظروف الزمانية والمكانية والموضوعية, فلا بدّ وأن يكون بعضها على الصواب وبعضها على خطأ, فمن غير المقبول في العقل السليم والمنطق القويم أن تكون تلك المسألة تحتمل الخطأ والصواب في آنٍ معاً, أو أن يكون أولئك الخائضين في تلك المسألة ـ وهم من المفترض أنهم رجال علم وبحث وتخصص ـ أن يكونوا جميعاً على هذه الدرجة من سطحية التفكير وسذاجة الموقف لولا بعض الأسباب التي تدفع بالبعض منهم إلى الاستقتال من أجل أحقّية وعدالة قضية ما, وعلى الجانب الآخر وجود من يستقتل لإثبات ضلالتها وعدم أحقّيتها.

ولكن: من الجدير بالذكر ههنا أن نشير إلى أن الدفاع المستميت عن موضوع أو فكرة أو قضية ما من قبل البعض: سواء من الباحثين بشكل شخصي أو من مراكز الفكر والأبحاث التي يعملون لديها بشكل اعتباري: قد يكون دفاعاً نابعاً من الإيمان بتلك القضية وعدالتها وأحقّيتها, بعيداً عن مجانبة الصواب أو الانحياز, وهذا الموقف قد نراه بكثرة لدى المدافعين عن قضايا الشعوب المظلومة والمحتلة, وقد يكون صاحب فكرة الدفاع ينتمي إلى ذلك الشعب أو ربما يكون صديقاً غير منتمٍ لذلك الشعب وقضيته, لكن إيمانه بعدالة تلك القضية قد جعله يتخذ موقف المحامي المدافع عنها في مواجهة المتطاولين والمهاجمين, والأمثلة في هذا الخصوص تتجاوز المؤرخين والباحثين ورجال الإعلام والسياسة لتصل إلى الثائرين الذي تجاوزوا حدود بلدانهم وشعوبهم التي ينتمون إليها, في سبيل نصرة قضية شعوب أخرى خارج حدودهم, وهذه الصورة هي على عكس الذين يتجاوزون حدود بلدانهم إلى بلدان أخرى بهدف احتلالها وإخضاعها ونهبها وإفسادها.

إن الحاجة الملحّة والضرورية إلى الرؤية الموضوعية والنظرة الحيادية في مراجعة التاريخ ودراسة أحداثه ووقائعه, تكون في الوقوف على بعض التعريفات الإشكالية مثل مصلحات (الاحتلال,

الاستعمار, الفتح, الوصاية, الانتداب), فما يعتبره المهاجم فتحاً يعتبره المدافع احتلالاً, وما يعتبره المهاجم انتداباً يعتبره المدافع استعماراً, وهكذا... ولذلك لا بدّ من سماع عبارة «التاريخ يكتبه الأقوياء والمنتصرون», والأمر نفسه يمكن أن ينطبق على الثائر, ففي حال انتصاره سيصفه التاريخ بالبطل والثائر المنتصر, وفي حال فشله فإنه سيكون في قائمة الخائنين والمتخاذلين, وبكل تأكيد نحن نتحدث عن ثائر في قضية عادلة, لا عن معتدٍ اتخذ لنفسه هذه الصفة وأيّده آخرون ممن هم في نفس الدرجة من الاعتداء.

في جميع الأحوال تبقى فكرة موضوعية البحث التاريخي وحيادية المواقف والرؤى, من المسائل الشائكة والحساسة التي لا يمكن حلها بوصفة خارقة أو عصا سحرية, أو معالجتها بتوجيهات فلسفية أو إرشادات أخلاقية, ولكن على أقلّ تقدير ينبغي أن تكون مراكز الدراسات والفكر والأبحاث قريبة من موضوعية القراءة التاريخية وحيادية طرحها.

٢ـ مراكز الفكر والأبحاث والدراسات الاستراتيجية وقدرتها على قراءة الحاضر واستشراف المستقبل

بحسب السيرورة الزمنية للأحداث فإن الحاضر امتداد للماضي, وبالمثل تماماً يكون المستقبل وليد الحاضر, والجامع بين الأزمنة الثلاثة هو خط الزمان, طبعاً هذا توصيف كلاسيكي عام, ولكن إن كان الأمر متعلقاً بشيء اسمه (مراكز صنع القرار, مراكز الأبحاث والدراسات, مراكز صناعة الفكر, مراكز العمل السياسي والدبلوماسي)؛ فإن ارتباط هذه المراكز سيكون مرتبطاً بالجهات الرسمية, وبناءً على ذلك فإنها ستعمل وفق التوجّهات والأنظمة والتشريعات التي تربطها بالجهة الرسمية وضمن إطار رخصة العمل المصرّح بها, وفي هذه الحالة من الطبيعي والمنطقي الخروج على التوصيف الكلاسيكي للتراتبية الزمانية لسير الأحداث, ذلك بسبب دخول عنصر المكان على خط الزمان, بالإضافة إلى الظروف الموضوعية والذاتية التي تتحكم في عمليات مثل صناعة القرار أو توجيه السياسة أو عملية البحث في موضوع ما.

«ظهرت مراكز البحوث والدراسات بعد انتشار الثورة الصناعية في أوروبا, ومن ثم انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبقية دول العالم,... لا يوجد تعريف عام وشامل لهذه المؤسسات كون أغلبيتها لا تعلن عن نفسها في وثائق تعريف الهوية الذاتية, وإنما تعلن عن نفسها كمنظمات غير حكومية أو منظمات غير ربحية... يتوزع ارتباط مراكز البحوث والدراسات بين الجهات الحكومية, وعندئذ ستعمل حسب التوجّهات الحكومية المرتبطة بها وفقاً للتشريعات والأنظمة والتعليمات المبلّغة إليها من مراجعها الرسمية, كما يمكن ارتباط هذه المراكز بالقطاع الخاص مما يكسبها مرونة عالية في التحرك لاختيار الموادّ العلمية المطلوبة, وثمة ارتباط ثالث مختلط لهذه المراكز في القطاع الحكومي والخاص للاستفادة من مزايا الملكية الحكومية والفردية» (١).

ومهما يكن من أمر مراكز البحوث من حيث جهة العمل والارتباط والتوجّه, فإنها تساهم بشكل كبير في تزويد مراكز صنع القرار بالمعلومات والتحليلات المطلوبة, وهذا الدور نابع من تطور الخبرة العلمية والمعرفة الثقافية في مختلف المجالات, وبالتالي فإن هذا الأمر يعزز من موقعها وتجعلها لاعباً فاعلاً وذا تأثير في القراءة والتحليل لنفسها أولاً, وتزويد الجهات المعنية بالأخبار والدراسات والمعلومات المختلفة بحسب التوجّه والاهتمام. والجدير بالذكر أن مراكز البحوث والدراسات ليست حكراً على الحكومات والجهات الرسمية, وإنما يمكن أن تدخل إلى القطاع الخاص, وهذا ربما يذكّرنا بـ «الحوكمة أوالإدارة الرشيدة» التي بدأت في القطاع الخاص والشركات الخاصة ثم انتقلت إلى ميدان القطاع العام والقطاع الحكومي, وهذا بطبيعة الحال يمكّنها ـ أي مراكز الأبحاث والدراسات ـ من الخوض في الميادين العلمية والثقافية والفنية والأدبية.

قراءة الحاضر

تنطلق مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في عملية قراءة الحاضر من التخصص والتركيز على المواضيع والمسائل السيادية التي باتت كالمحرّك لهذا العالم, وتأتي على رأس هذه القضايا صناعة القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية,

وهذه المراكز تساهم بشكل أو بآخر في التأثير على صناعة تلك القرارات بما تملكها من معلومات ودراسات مهمة في كل مجال, وبما أن تلك المراكز ـ كما سبق الإشارة من قبل ـ تعمل في الميدان الرسمي أو الحكومي؛ فإنها تقوم بتزويد صانعي القرار بما يلزم حيال كل مجال. كما تعمل مراكز الدراسات والبحوث هذه على طريق رسم البرامج والخطط المنظمة التي ترتبط بشكل مباشر بخطط ومشاريع المؤسسات الحكومية, ومن جانب آخر تسعى إلى الاستثمار الفاعل والناجح للخبرات والكفاءات العلمية وتشجيعها في نفس الوقت, ومن ثم وضع كل تلك الثروات والطاقات البشرية في الخدمة العامة للدولة أو الحكومة.

ومن الجوانب المهمة التي تضطلع بها مراكز الدراسات والأبحاث: تثقيف الجمهور وتوجيهه إلى تكوين رأي عام حول بعض المسائل, وقد يصل بها الأمر إلى العمل على حشد التأييد السياسي لدى الجماهير تجاه أمور ومسائل بعينها, كما أنها تعمل أحياناً كمراكز تقوم بدور استباقي أو وقائي في المجال الدبلوماسي, بهدف إيجاد الحلول لمشاكل دولية أو إقليمية معقدة, وكمثال على ذلك «مؤسسة كارنيجي لأبحاث السلام الأمريكية» التي قامت بسلسلة من الدراسات واللقاءات في ثمانينات القرن الماضي مع رجال السياسة والدين والأعمال وممثلين عن حركة تحرير جنوب إفريقيا, إلى جانب أعضاء من الكونغرس وموظفين من وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي الأمريكي, حيث أفضت تلك اللقاءات والمساعي لاحقاً إلى حل المشكلة في جنوب إفريقيا.

استشراف المستقبل

البحث العلمي من أهم مزايا العقل البشري الطامح إلى اكتشاف مجاهيل الكون وأسرار الطبيعة, وهذا البحث العلمي يُعتبر كذلك من النشاطات ذات الأهمية التي يمارسها الفكر البشري في سعيه إلى الارتقاء والنهضة, ومن هنا تأتي أهمية إيلاء الأبحاث والدراسات العلمية الاهتمام الواسع بأدواته ووسائله المتمثلة بالجامعات ومراكز الفكر والأبحاث والدراسات, وكأحد الأمثلة على هذا الدور الفعّال والحسّاس أن المراكز البحثية المهمة تقوم بتنبيه صنّاع القرار في دولها حول الطريقة المثلى لكيفية اتخاذ القرارات بعيداً عن الارتجال أو التسرّع الذي قد يفضي في النهاية إلى الوقوع في الأخطاء, ذلك أن المعلومات والدراسات التي توفرها وتضعها بين أيدي صانعي القرار, تمرّ بمراحل وفلاتر حساسة للغاية, الأمر الذي يكسبها الدقة في عملية دراسة ما ستؤول إليه الأوضاع حول قضايا ومسائل موضوعة تحت المجهر, وهذا كله من شأنه إضفاء نوع من العلمية والموضوعية على التنبؤ بالأحداث القادمة واستشراف المستقبل وخاصة في المسائل السياسية والاقتصادية.

بعبارة أخرى يمكن القول: إنّ الأفكار والحلول التي تُطرح من قبل مراكز الدراسات, تقوم بطريقة ما بالتأثير على أداء الحكومة في رسم خارطة طريق مستقبلية لأداء مهامها إزاء التعامل مع الأمور المستقبلية الغامضة, والعمل على ترتيب الأولويات الداخلية والخارجية, واللجوء إلى المقارنة والقياس مع المشاكل والقضايا المتشابهة في مناطق ودول أخرى, وبالتالي الخروج بأفضل النتائج وأقلّ الأضرار. وفي سبيل الوصول إلى هذه الغاية فإنها تعمل بجدّ لجذب انتباه فئة صانعي القرار والسياسة, لأنه معروف أن هذه الفئة مشغولة بل غارقة في التفكير والمتابعة والعمل, ولذلك نرى أن العاملين في حقل الدراسات والأبحاث يلجؤون إلى وسائل لتسويق أفكارهم, وإلى استراتيجيات لجذب انتباه أصحاب القرار, ومن تلك الوسائل والطرق نشر الدراسات

> **"بيئة الشرق الأوسط غنية بكل المواضيع، مثل الاستشراف والتوقع العلمي للأحداث والكوارث الطبيعية، وخير مثال على ذلك ما نعيشه هذه الأيام من خلال زلزال تركيا وسوريا (شباط ٢٠٢٣)، خاصة مع التوقعات والتحذيرات التي سبقت حدوثة بأيام من قبل بعض خبراء وعلماء الجيولوجيا، الأمر يضع البعض أمام حالة من الشك ما بين أن تكون هذه الكارثة وكوارث سابقة طبيعية أم مفتعلة."**

ذات الصلة بالنقاط الساخنة التي تشغل فكر صانع القرار, أو الظهور المكثّف عبر مختلف وسائل الإعلام بهدف إثارة المواضيع الساخنة التي تحتاج إلى حلول مستعجلة أو دقيقة, وقد يصل بهم الأمر إلى تقديم دراساتهم وأبحاثهم إلى المؤسسات الحكومية بشكل مباشر ووضعها تحت تصرفهم.

منطقة الشرق الأوسط الغنية من كل جانب (الأديان والجغرافيا والشعوب والتاريخ والثروات والميثولوجيا والشرائع ....), لا بدّ وأن تكون وجهة لمراكز الدراسات والأبحاث من كل بقاع العالم, والاستشراق وكتابات المستشرقين وجولاتهم وصولاتهم ما هي إلا نوع من دراسة المنطقة وفهمها عن كثب ومن ثم الاقتراب منها والتعامل معها.

لا بدّ من التسليم بفكرة أن دراسة المأكل والملبس والمسكن في منطقة ما أو لدى شعب ما, لا تتوقف عند تلك النقطة التي تبدو سطحية إلى حدّ ما, علينا معرفة أن تلك الخطوة تنطوي على الدراسة النفسية السيكولوجية لتلك الشعوب, وطريقة عيشهم التي تعكس مدى تجاوبهم مع الآخر, ومستوى ثقافتهم التي تعطي انطباعاً عن وعيهم بما يدور من حولهم, وأيضاً أعرافهم وتقاليدهم ودرجة تمسّكهم بها, الأمر الذي يعكس في النهاية عن المرونة أو الصلابة في قبول إحداث أو إدخال تغييرات على أنماط حياتهم وتفكيرهم, وبعبارة أكثر دقة ووضوحاً: كيفية الدخول إلى الغرف الخلفية للبيت, وكيفية الولوج إلى ساحة المعتقدات والأفكار والتوجّهات, ومدى تقبّل كل ذلك لكل وافدٍ جديد أو دخيل.

بالعودة إلى الشرق الأوسط: فإنه شهد أزمات اقتصادية وحروباً كبيرة في العقود الأربعة الأخيرة, وخاصة المنطقة العربية ومحيطها والشعوب التي تعيش فيها, ومن منا لا يتابع توقعات الفلكيين المتعلقة بالأحداث السياسية والاقتصادية, وعلى فرض أن هؤلاء الفلكيين هم بمعزل عن الإملاءات والتوجيهات من جهات مختلفة بحسب الموضوع: فإنهم في جميع الأحوال يصبّون نتائج تنبّؤاتهم وتوقعاتهم في فلك المستقبل, إذ لا فائدة من قراءة الحاضر الملموس أو الماضي المعروف. إن الدراسات المستقبلية لمراكز الأبحاث تسعى هي الأخرى إلى لفت الانتباه إلى مسائل حساسة وقضايا عالقة بحاجة إلى وضع الحلول, خاصة وهي التي تعزف على وتر جذب انتباه أصحاب القرار كما أسلفنا, وليس بغريب أن تعتمد في قراءة المستقبل واستشرافه على تسريبات مقصودة من مراكز اتخاذ القرار, لتهيئة النفوس والرأي العام لتقبّل فكرة ما عندما يحين أوانها, والأمر لا يختلف سواء في مجال التغييرات السياسية أو الأزمات والانفراجات الاقتصادية, وحتى نشوب حرب في مكان ما أو توقيع اتفاقية سلام في مكان آخر, وليس خافياً على أحد أن بيئة الشرق الأوسط غنية بكل المواضيع التي أشرنا إليها .

بقي أن نشير إلى الاستشراف والتوقع العلمي للأحداث والكوارث الطبيعية, وخير مثال على ذلك ما نعيشه هذه الأيام من خلال زلزال تركيا

وسوريا (شباط ٢٠٢٣), خاصة مع التوقعات والتحذيرات التي سبقت حدوثة بأيام من قبل بعض خبراء وعلماء الجيولوجيا, الأمر يضع البعض أمام حالة من الشك ما بين أن تكون هذه الكارثة وكوارث سابقة طبيعية أم مفتعلة.

٣ـ تصنيف مراكز الفكر والدراسات والأبحاث من حيث وظائفها:

ـ **المراكز المتخصصة**: تركز في عملها على مواضيع محددة مثل السياسة الخارجية والدبلوماسية والأزمات الدولية, فهي تبدأ أولاً بإثارة موضوعها ومن ثم تسعى إلى لفت انتباه الجهات المعنية.

ـ **المراكز الإيديولوجية**: تنطلق في وظيفتها وعملها في حل المشكلات على فلسفة إيديولوجية معينة, فهي تسعى إلى قولبة الحلول وفق مقاييس جاهزة.

ـ **المراكز العلمية**: تقوم بالجهود والدراسات والتجارب العلمية وتمويل المشاريع المتعلقة بها, مثل مراكز أبحاث الفضاء والمناخ والكوارث الطبيعية.

خاتمة

يرى بعض الباحثين أن مراكز الفكر والأبحاث والدراسات يمكن أن تكون معياراً لتقدم وتطور الأمم, فوجودها يعكس القيمة الفكرية والعلمية للمنطقة التي تتواجد فيها, وبمفهوم المخالفة يمكن أن نتصور عدم توفر تلك المراكز في دولة أو مجتمع ما, فالأمر في هذه الحالة سيُفسّر على أنه لا يعكس درجة التطور والتقدم.

ولكن ينبغي أن نلاحظ أيضاً أن وجود مراكز الدراسات قد أصبحت فاعلاً أساسياً ومؤثراً في توجيه الرأي العام وصياغة الاستراتيجيات والتوجهات العامة في الدول والمجتمعات, لأنها تُعتبر بمثابة الخزائن الفكرية التي من شأنها إحداث الفوارق في الانطلاق نحو نهضة مجتمعية في جميع المجالات, وليس فقط في ميادين مثل السياسة والاقتصاد والعسكرة, لأنّ العاملين في هذه الحقول هم من الأدمغة والعقول الفاعلة والمؤثرة, وأقل ما يمكن أن يُقال في هذه المراكز أنها جهات استشارية على درجة عالية من المعرفة والثقافة والاطلاع بمختلف جوانب الحياة الإنسانية, ولكن طبيعة الظروف الدولية والأزمات التي يعيشها العالم والمنابر الإعلامية, جعلت منها وكأنها متخصصة فقط في بعض المجالات التي يكثر ظهور الاستشاريين والباحثين بخصوصها, مثل الحرب والسلم والأزمات الاقتصادية والمشكلات السياسية بين الدول.

ومن المعروف أيضاً أن مراكز الدراسات والأبحاث لم تبدأ بادئ الأمر على هذه الصورة وبهذه التسمية, فقد تطورت مع تقدم الزمن شأنها شأن مختلف المجالات الأخرى, لأنها في البداية كانت عبارة عن فريق من الاستشاريين والمتخصصين والخبراء إلى جانب الحكّام وأصحاب القرار, وظيفتها المساعدة في دراسة خطوات دراسة المسائل قبل الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار, بمعنى أن وظيفتهم كانت النصح وتقديم المشورة قبل أن تتطور الأوضاع لتصل إلى شكل جديد وهيكلية جديدة تحت مسمى «الهيئات الاستشارية» ومنها إلى المؤسسات والمراكز الاستراتيجية للأبحاث والفكر كما هي معروفة اليوم, ويميل البعض إلى تسميتها ونعتها بالسلطة الناعمة لما تمتلكه من خبرات وقدرات وكفاءات تسمح لها بالتأثير في مسارات مثل السياسة والاقتصاد والمواضيع الثقافية والاجتماعية والبيئة, ومن ثم هذا التأثير المبدئي يؤدي في مرحلة ما إلى توجيه تلك المسارات.

المراجع

.مركز الخليج للدراسات .مجلة آراء حول الخليج
.المركز الديمقراطي العربي .علاء عريبي غانم .مقال

ماذا وراء إهتمام الغرب بقضايا البيئة؟

محمد فكري إسماعيل/ مصر

يقول الشاعر الإنجليزي ديفيد تشالك في مطلع قصيدته الشهيرة:

في كل أرض متحضرة

يقبل الواجب تجاه الجميع

وأيضا للمواطنين حقوق

بعضها عظيم، وبعضها صغير

هكذا يجب أن تكون الأمور في الوطن

لمن يقدر الحقيقة والإنصاف

والعدل واللياقة

مقدمة:

«نحن في طريق سريع إلى جحيم المناخ بسبب النشاط البشري الأرض تقترض بسرعة من نقطة التحول التي ستجعل الفوضى المناخية لا رجعة فيها»

بهذه الكلمات افتتح الأمين العام للأمم المتحدة السيد «أنطونيو غوتيرش» الجلسة الافتتاحية لقمة المناخ ٢٠٢٢ والتي انعقدت في مصر.

يمكن للكثير من المهتمين بالشأن البيئي والعام استشفاف المخاطر الكبيرة التي تنتظر البشر بفعل التدهور المستمر بالبيئة وتأثيراتها الكبيرة على المناخ والتغيرات المناخية.

سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على أهم القضايا المناخية والبيئية التي تشكل خطراً على استمرار الحياة على سطح الأرض وسنركز على الأسباب التي تدفع الدول الغربية للاهتمام بالقضايا المناخية.

ربما يمكننا طرح بعضٍ من الأسئلة بعد انتهاء أعمال المؤتمر المذكور آنفاً مثل:

١- هل يمكن أن تتمتع المؤتمرات واللقاءات في ميادين البيئة بالقوة القانونية الملزمة؟

٢- هل يمكن أن تستجيب الدول الصناعية الكبرى للمطالب الأخلاقية بخصوص الحفاظ على البيئة واحترامها؟

٣- هل تستطيع الدول الصغيرة أن تتحمل نصيبها من الأضرار الحاصلة في الموارد الطبيعية؟

٤- ما هي قيمة المؤتمرات إذا لم تحقق الغاية المرجوة في حلول سريعة للمشاكل البيئية؟

البيئة لم تعد موضوع أفلاطوني أو إنشائي، بل هو موضوع وجودي واقتصادي وسياسي.

فالآثار السلبية على الطبيعة والبيئة، الناجمة عن إطلاق عمل الشركات بدون ضوابط أو حماية أدت

” يعتقد عدد من العلماء أن زيادة الاستهلاك هي واحدة من المشاكل الأساسية التي تهدد الرفاه وسلامة النظام البيئي للأرض فالبشر، بشكل خاص في النصف الغربي من الكرة الأرضية، يستهلكون الموارد بخطى تفوق قدرة الأرض على تجديد هذه الموارد وامتصاص ما ينتج عن ذلك من نفايات. فقد تم استعمال المياه، والغابات، والهواء النقي، التي تلوثت بنسب أعلى بكثر من تلك التي حلّت مكانها “

إلى كوراث مثل: ذوبان الجليد، تلوث البحار اختفاء الغابات اضطرابات مناخية في الشتاء وجفاف في الصيف، فقر الملايين من البشر، جوع وتهديد بيئي، فقدان البشر لمتلكاتهم وبالتالي حروب وصراعات.

في العودة إلى موضوع تغير المناخ، تشير أغلب الدراسات أن درجات الحرارة السطحية ارتفعت في بعض أجزاء من العالم بنسبة ٢,٥٪ درجة مئوية، وحموضة المحيطات آخذة في الارتفاع، كما أن مركبات الكربون الهيدروفلورية التي ترفع بشدة درجة حرارة الغلاف الجوي تزداد بنسبة ١٠-١٥٪ سنوياً، مُضيفاً فيما يتعلق بتلك الأخيرة أن الإخفاق في خفض إنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية قد يُؤدي إلى تراكم مليارات الأطنان من ضفاف النفايات الركامية، وارتفاع التكاليف، والمزيد من التقيد بالهياكل الأساسية التي تركز بكثافة على الكربون، وزيادة احتمال تعرض الإنسان للظواهر المناخية شديدة القسوة، وتدهور قدرة تحمل الشعوب والاقتصادات والنظم

الإيكولوجية.

من المهم والملح أن تتضافر الجهود وتتحد في إطار استراتيجيات شاملة للتنمية المستدامة لأن الأمر يتسم بأهمية بالغة، لاسيما بالنسبة للمجموعات السكانية الفقيرة والضعيفة في الدول الجزرية الصغيرة النامية المتضررة على نحو غير متناسب بسبب ارتفاع مستويات البحار.

وفيما يتعلق بموضوع حالات الوفاة والمرض ذات الصلة بالبيئة، فإن بيئات العيش والعمل غير الصحية تُسبب ما يقرب من ربع حالات الأمراض والوفيات؛ وأن نسبة تصل إلى ٩٠ في المائة من المياه المستعملة في البلدان النامية تتدفق من دون معالجة في الأنهار والبحيرات والمناطق الساحلية؛ وأن نحو ٢,٥ مليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى الصرف الصحي.

تعتبر تلوث الهواء هو من أكبر المخاطر البيئية على الصحة، حيث يتسبب في ٤,٣ مليون حالة وفاة مبكرة كل عام، فضلاً عن التلوث في الهواء الطلق الناجم من وسائل النقل، وإنتاج الطاقة والأنشطة الصناعية والمسؤول عن حدوث ٣,٧ مليون حالة وفاة. والوضع خطير بشكل خاص في البلدان النامية حيث لا يزال ما يقرب من ثلاثة مليارات شخص يستخدمون الوقود الصلب ويشعلون الحرائق في الهواء الطلق لأغراض الطهي والتدفئة.

في دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٢٠ قدرت أن تلوث الهواء يساهم في ٧ ملايين حالة وفاة مبكرة سنوياً على مستوى العالم، وهو عبء قد يتجاوز حالياً عبء أمراض الملاريا والسل والإيدز معاً.

وإذ تدرك أن نوعية الهواء الرديئة تشكّل تحدّياً متنامياً في سياق التنمية المستدامة، خصوصاً في المدن والمراكز الحضرية، وأن هناك حاجة لبذل جهود في مختلف القطاعات لتحسين نوعية الهواء،

وكذلك أن تلوث الهواء يشكل عائقاً أمام التنمية

"تشير أغلب الدراسات أن درجات الحرارة السطحية ارتفعت في بعض أجزاء من العالم بنسبة ٢،٥٪ درجة مئوية، وحموضة المحيطات آخذة في الارتفاع، كما أن مركبات الكربون الهيدروفلورية التي ترفع بشدة درجة حرارة الغلاف الجوي تزداد بنسبة ١٠-١٥٪ سنوياً. مضيفاً فيما يتعلق بتلك الأخيرة أن الإخفاق في خفض إنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية قد يؤدي إلى تراكم مليارات الأطنان من ضفاف النفايات الركامية."

المستدامة في الدول، بما يؤثر على جملة أمور من بينها الاقتصاد وإنتاجية العامل وتكاليف الرعاية الصحية.

وإذ تعي أن تحسين نوعية الهواء يمثل أولويةً لحماية الصحة العامة وتوفير منافع مشتركة للمناخ، وخدمات النظام البيئي، والتنوع البيولوجي، والأمن الغذائي.

يعتقد عدد من العلماء أن زيادة الاستهلاك هي واحدة من المشاكل الأساسية التي تهدد الرفاه وسلامة النظام البيئي للأرض فالبشر، بشكل خاص في النصف الغربي من الكرة الأرضية، يستهلكون الموارد بخطى تفوق قدرة الأرض على تجديد هذه الموارد وامتصاص ما ينتج عن ذلك من نفايات. فقد تمّ استعمال المياه، والغابات، والهواء النقي، التي تلوثت بنسب أعلى بكثر من تلك التي حلّت مكانها، وأن النفايات التي نتجت عن الاستهلاك والانتاج، كما يعتقد كثير من العلماء، تسبّب ثقوباً في طبقة الأوزون، ومشاكل

أخرى كثيرة. وقد أخذ التنوع الإحيائي بالتضاؤل منذ بدأت بيئات الحيوانات والنباتات تتدمر أو أخذ بالتحول إلى جزر صغيرّة أو حدائق، معزولة بعضها عن بعض عن طريق «التطور»

وأدت هذه المشاكل بعدد من العلماء والناشطين البيئيين إلى أن يقلقوا كثيراً على سلامة النظام البيئي لكوكبنا وعلى قدرته على تعزيز الحياة. بيد أن القوى الفاعلة التي تهدّد رفاه الأرض هائلة ومعقدة، وأنا لا أرغب في أن أختزلها إلى مسألة قيم فقط. مع ذلك علينا الاعتراف بموقع المادية في المعادلة، ذلك أن الدليل المادي يبينّ أن الخيارات التي تنشأ من التوجه نحو القيم المادية في الغالب لا تهتم بالطبيعة، أو أنها شديدة العدوانية تجاه الطبيعة أي نماذج لكيفية تصارع القيم المادية مع الاهتمام بالعالم الأوسع. فمثلاً يقلّ اهتمام الأشخاص الذين يركّزون على القيم المادية بـ «المدن والقرى الجميلة»

وعلى نحو مشابه يبّين نموذج الدائرة المعقدة للقيم أنه في ثقافات عديدة تتعارض قيمة الثروة مع الاهتمام بـ «حماية البيئة» والحصول على «عالم من الجمال» وبلوغ «الاتحاد مع الطبيعة»

يوجد دليل آخر على ارتباط القيم المادية بقلّة الاهتمام بمسائل البيئة والمحيط.

فقد بين شون ساندرز Shaun Saunders ودان مونرو Munro Dan أنّ الأستراليين الذين عبروا بشدة عن قيم مادية عبروا أيضاً عن مواقف سلبية تجاه البيئة، وعن قليل من الحب لكل الكائنات الحية، وعن قلّة التصرفات الصديقة للبيئة.

كما توصلت دراسة **مارشا ريشنز** Richins Marsha**وسكوت دوسون** Scott Dawson حول المادية التي أجريت على أكثر من (٢٠٠) شخص في الولايات المتحدة إلى نتائج مشابهة حيث أكمل المشاركون استبياناً يسأل كم مرة انخرطوا في ثلاثة نماذج من الأعمال السليمة بيئياً: الذين كانوا مادياً بسطاء (يقودون دراجة

ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالتوجه العالمي القائم على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية في عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي بعد أن كان في معزل عن ذلك، ففي الستينيات من القرن المنصرم تم اعتماد برامج من قبل بعض المنظمات الدولية الأممية تقوم أهدافها أساساً على تخفيف حدة الفقر وإعادة توزيع الدخل واستمر الوضع على ذلك النحو حتى العقد الماضي.

بدل قيادة سيارة، يشترون منتجات مستعملة بدل الجديدة.) وأولئك الذين لهم حرية إرادة أكثر (يخبزون خبزهم بدل شرائه، يقومون بالإصلاحات المنزلية بأنفسهم.) والذين أظهروا وعياً بيئياً أكثر (يدورون النفايات ويساهمون في المنظّمات البيئية.) حصل الناس الذين لهم قيم مادية قوية على درجات متدنّية في كل من هذه المقاييس.

كما كانوا متورطين في تصرفات تسبّب خراباً للبيئة في الانقياد للأنانية والمادية، فإن كارثة بيئية بانتظارنا. لقد بيّنت دراسة حول سنوات من الأزمة الاجتماعية أن السلوك الإنساني هو السبب المتكرر لهذه المشاكل وهذه العملية تسمى أحياناً «**مأساة العامة**» مرعى يخص مجتمعاً يتشارك فيه عدد من الأفراد.

لقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالتوجه العالمي القائم على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية في عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي بعد أن كان في معزل عن ذلك، ففي الستينيات من القرن المنصرم تم

اعتماد برامج من قبل بعض المنظمات الدولية الأممية تقوم أهدافها أساساً على تخفيف حدة الفقر وإعادة توزيع الدخل واستمر الوضع على ذلك النحو حتى العقد الماضي، حيث برز مفهوم التنمية المستدامة القابلة للاستمرار الذي جرى تعريفه في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٨٧م بأنه «**تلبية حاجات الأجيال الحاضرة دون التضحية بحاجات الأجيال القادمة مما يعني الاعتراف بمحدودية المصادر الطبيعية وضرورة مراعاتها وعدم الحاق اضرار فادحة بها تكون في حالات كثيرة غير قابلة للإصلاح وكانت ضمن أفكار ومنطلقات الشركات متعددة الجنسيات التي لم تعطي لتلك لاعتبارات البيئية أهمية تذكر إلا بعد ظهور أزمات كبيرة في التغيرات المناخية وحدوث كوراث بيئية.**»

ومنذ قمة الأرض الأولي عام ١٩٩٢م والتي عقدت في «**ريودي جانيرو**» بالبرازيل ونتائجها التي تتلخص بأنه وبدون إدارة بيئية فإن التنمية ستتعرض للانتكاس وأنه وبدون تسريع التنمية في الدول النامية فإن السياسات البيئية ستفشل وعند مراجعة ما جرى منذ انعقاد تلك القمة فإن التقارير تشير إلى أن الإنجاز لم يرتق إلى مستوى الطموحات، حيث أن الدول النامية مازالت تفتقر إلى الموارد المالية التي تكفل بصورة أساسية عدم التضحية بمصادرها الطبيعية، وهي تواجه مشاكل الفقر والتخلف ومعضلة الموائمة بين التنمية والبيئة.

ورغم استمرار الدول المتقدمة في زيادة الضغط على البيئة العالمية، فإنها بعد أن تمكنت من تحقيق إنجازاتها الرئيسية في المجال الاقتصادي بدأت بدمج الاعتبارات البيئية في أنشطتها الاقتصادية وهو ما ليس بمقدور الدول النامية مجاراتها خلال مراحل نموها الأولي، حيث يلاحظ بصورة عامة أنه خلال بدء ارتفاع الدخل القومي لبلدان الدول النامية، فإن التدهور البيئي يزداد إلى نقطة معينة تبدأ بعدها نوعية البيئة بالتحسن.

الخاتمة:

بالمحصلة نستطيع القول إن الدول النامية لن تكون قادره على تحمل نتائج التردي البيئي التي ستؤدي في النهاية إلى دفع ثمن اقتصادي باهظ قد لا يكون المبكر مع مشاكل البيئة والتنمية في نفس الوقت من خلال دمج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بحيث يتم السعي نحو التنمية وتحسين نوعية الحياة ضمن الضوابط والحدود التي تفرضها المحافظة على المصادر الطبيعية.

إنَ الواقع السياسي والاقتصادي أصبح يفرض ضرورة النظر إلى البعد البيئي (الاعتبارات البيئية) في تقييم النشاطات الدولية والمحلية البشرية والسياسية والاقتصادية، من منطلق كون المشاريع تعتمد في سبل تحقيق مصالحها على موارد الطبيعة، التي تستنزف دون النظر لتلك الاعتبارات والقدرة على تجديدها، لذا تبرز إشكالية التأثير الذي تحدثه المشاريع في الطبيعة، والمجتمع. ومقابل المخرجات التي توفرها المشاريع تنتج آثار (الأثر البيئي) خارجية سلبية تمثل تكلفة إضافية يتحملها المجتمع، وتؤثر على البيئة بتلويثها. أي أن التفاعل بين المشروع والبيئة يفرض حتمية دمج الآثار الخارجية في الحسابات المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية، كتكاليف بيئية وأعباء لا تستطيع تداركها في زمن قريب.

المصادر:

1- تقرير القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، 2002

2- كيف تؤدي حرية السوق إلى تآكل أفضل الأشياء في الحياة، ب سوارتز ، نيويورك ، 1994م

3- الاعتبارات البيئية والتنمية المستدامة، مجلة البيئي، القاهرة، 2007م

4- تقرير قمة المناخ العالمي شرم الشيخ مصر 2023م

حركة الصقارة والصقور في براري
«الرقة والجزيرة السورية»

الدكتور محمد العزو

لسنا ندري اليوم متى بدأ الصيد بواسطة «الصقور»، لكن هناك إشارات أركيولوجية تشير إلى أنّ الأوائل كانوا يعرفون طير «الصقر»، حيث أثبتت التحليلات المخبرية لبقايا عظام الطيور، التي تم العثور عليها في مواقع أثرية هامة على «الفرات» الأوسط مثل، تل «عناب السفينة»، وكذلك تل «الخويرة» شمال مدينة «الرقة»وفي تل» حمو كار» في الجزيرة السورية أنّ بعضها يعود إلى طير «الصقر»، ومع ذلك يبقى هناك تساؤل مفاده؛ ما هي الوسائل والطرق التي كان يستعملها القدماء أثناء موسم الصيد..؟

يرى بعض المختصين في هذا المجال، أنّ قدماء أهل "الصين" برعوا في صيد "الصقور"، وأنّ مقاطعة "سكياغ" الصينية هي الموطن الأصلي لصيد "الصقور"، ومنها انتقل إلى منطقة الشرق الأوسط. كما أنّ "الآشوريين" قديماً، عرفوا الصيد بالصقور أيام حكم ملكهم "سارحون الثاني"، وكان ملوك "آشور" أول من أسس الزينة في احتفالات الصيد إرضاءً لإلههم الشهير "نابو".

وعرف قدماء أهل" مصر" أيضاً الصيد بالصقور، وكان الإله "حورس" محبباً لهم، وهو طائر من نوع "الصقور. أما في القارة الأوربية ليس هناك من مؤشرات تدل على الصيد بهذا الطائر، إلاّ بعد زوال النفوذ الروماني، لكن اليوم بإمكان الصقّارة، امتلاك أحدث الأجهزة العلمية التي توفر لهم الفرص الطيبة في إرسال واستقبال كافة المعلومات التي يحتاجونها عن أنواع الطيور، وتحركها وهجرتها، كما أنّ الشركات العالمية "الأوربية" و"الأمريكية" ذات الصلة بالموضوع، قد طورت أجهزة المستقبلات، والمرسلات التي يثبتها "الصقارة" بسهولة على ريش ذيل الصقر، وهي لا تؤثر على حركة طيران الصقر إطلاقاً.

في الماضي، وقبل ربع قرن من الآن لم يعرف "الصقارة" مثل هذه الأجهزة العلمية المتطورة في "سورية"، التي تشتهر بطيور "الحررة"، وكل أنواع الصقور التي تهاجر إليها من الجنوب ومن "١ تركيا" وجبال "كردستان" المجاورة. كما تشتهر "الرقة" بصيادي "الحررة" وكافة أنواع الصقور، وشيخ الكار فيهم هو السيد "داود الخاجو" الشيخ العرفي للطائفة "الأرمينية" في "الرقة"..

"الصقر" في اللغة، هو من الطيور الجوارح الذي يُصطاد به، وجمعه "أصقر"، و"صقور"، و"صقار"، و"صقورة"، و"صقارة"، وعن سيبوية: «إنما جاءوا بالهاء في مثل هذا الجمع للتوكيد نحو بعولة، وكل كلمة فيها "ص" بعدها "ق"، ففيها اللغات الثلاث، فيقال: "صقر"، و"زقر" بإبدال "الصاد" "زايا"، و"سقر" بإبدالها "سيناً"، والأنثى "صقرة"، و"زقرة"، و"سقرة".

(تيسير دياب"، "أسرار الصقور).

والصقور عند العرب، تشمل "الصقر"، و"الشاهين"، و"الباز"، و"الباشق"، و"الحر"، و"الزرق"، و"البيدق"، لكن العرب قديماً، أخذوا يفرقون بين هذه الجوارح، وميزوا كل نوع باسم خاص، ومنها "الصقر" الذي هو موضوع هذا البحث. فسموه، "الأجدل" لشدته، و"الأكدر" للونه المائل إلى السواد، و"المضرحي" نسبة لطول جناحيه وكرمه، وبـ"الحر" كونه كريم الأصل، و"القطامي" لهرسه وقطعه اللحم بمنسره، و"الأسفع" لسواده الضارب إلى الحمرة، و"الزهدم"، والهيثم". وكنى العرب "الصقر" بـ"أبي شجاع"، و"أبي الإصبع"، و"أبي الحمراء"، و"أبي عمران"، و"أبي عوان".

والصقر بشكل عام جميل الشكل والمنظر ويمثل القوة والرشاقة، وكامل جسمه مغطى بالريش الصغير والكبير، ويتكوّن جسمه من رأس وعنق وجذع وذيل، ورأسه بيضوي الشكل مزوّد بعينين كرويتين سوداوين ومتسعتين، تمكنه من الرؤية على مسافات كبيرة، وهو أقدر على الرؤية من الإنسان بثلاث مرات تقريباً، وعيناه مجهزتان بثلاثة أجفان هي: الجفن العلوي، والجفن السفلي، والغشاء الرامش، الذي يحمي عيون الصقر من الغبار، وللصقر أذنان صغيرتان وخفيتان لكنهما رهيفتا السمع، وله منقار من النوع المسمى بالخطافي القوي جداً، وهناك جدعه الذي يتميز بشكله الانسيابي، ويحمل هذا الجدع قدمين قويتين تتكون الواحدة منها، من فخذ مكسو بالعضلات القوية القابضة، وساق مغطى بجلد حرشفي قوي ومتين، أما الأصابع فعددها أربعة تنتهي بمخالب حادة ومعقوفة، ومجوفة من الداخل، ثلاثة منها متجهة إلى الأمام، وتسمى "الكاشح"، والوسطى، والخنصر، أما الإصبع الرابع فهي متجهة إلى الخلف، وتسمى "الصيادة"، وأخيراً ذيل "الصقر"، فهو مروحي الشكل مكوّن من اثنتي عشر ريشة تسمى "الذنابي».

تعيش "الصقور" في الطبيعة عيشة انفرادية، وتمارس نشاطها في الصباح الباكر جداً، وما أن

تحصل على الفريسة حتى تراها تحط فوق صخرة مرتفعة، وفي المساء تعود الصقور إلى مكان هجوعها، حيث تخلد إلى النوم وهي دافئة رأسها وسط ريشها خلف ظهرها، دون حراك يذكر حتى ظهور خيوط الفجر الأولى.

تتميز الصقور عن غيرها من الجوارح بأنها لا تأكل إلاّ من صيد مخالبها، ولا تصطاد إلاّ إذا جاعت، وتمتاز بعزة النفس، وباردة المزاج أكثر من سائر الجوارح، ومن طبعها أنها لا تأوي إلى الأشجار، أو إلى رؤوس الجبال، بل تسكن الكهوف وصدوع الجبال، كما أنها هادئة النفس والطباع، وأكثر أنساً بالناس من غيرها من الجوارح، ولا تقبل الإهانة، وتجمع بين الوداعة والإلفة للإنسان.

تعود الصقور إلى منطقتي "الرقة" و"الجزيرة السورية" في الشهر الرابع، وفي الشهر الخامس من السنة، تبدأ بالتزاوج، ووضع البيض من "ثلاث" إلى "ست بيضات" ، ثم تتناوب الأنثى مع الذكر بالرقاد فوق البيض لمدة أربعة أسابيع، وفي الشهر السادس يفقس البيض على فترات، حيث تخرج الفراخ التي يسميها أهل "الرقة" و" الجزيرة" "جلاعيط" عمياء وعاجزة، وعارية، ماعدا الزغب الناعم، كما أنها تكون واهنة جداً. بعد الفقس يقوم الذكر بجلب الطعام لصغاره، حيث تقوم الأنثى بإطعامهم. بعد النمو والاكتساء تغادر الصغار عشها، وتتهيأ لمرحلة جديدة، هي الاعتماد على النفس، ولهذه الصغار مسميات عند "الصقارة"، فالأول وهو أكبر الفراخ يسمى "نادراً"، و"البكر" بلهجة أهل "الرقة"، والثاني "لزيراً"، والثالث "ثلوثاً"، والرابع "مهجوراً" وهو الأضأل والأقصر بين الصقور.

للصقور ألوان عديدة منها، "الأبيض" مع بعض الألوان الخفيفة مثل، اللون "الذهبي"، أو "الرمادي"، أو" الأسود"، ولكن أجملها وأغلاها؛ هي الصقور البيضاء الموشّاة باللون الذهبي. وهناك "الأشعل"، واللون الرئيسي فيه الأبيض مع الرمادي، أو الذهبي، أو الأحمر. أما الأشقر، فهو بدرجة الأبيض، والأشعل مع درجة أقل بياضاً عند حواف ريش الظهر، وكذلك الأحمر، وهو على ثلاثة أنواع، الأحمر الفاتح، والعادي، والأحمر الصافي، أما الأسود، فيبدو سواده متدرجاً، لكن صدره موشحاً بالسواد الخالص، وآخر الألوان هو "الجرودي" نسبة إلى دقات ريش الظهر ذات الشكل الهندسي البديع.

تقسم مناطق الصيد في منطقة "الرقة" إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

- المنطقة الشمالية، والشمالية الشرقية التي تمتد من الحدود الإدارية للمحافظة في الشرق، ولغاية منطقة «كوباني» المعرّبة إلى «عين العرب» في الغرب، وهي المنطقة الحدودية مع «تركيا»، وأهمها: منطقة «تل أبيض» والطريفاوي»، و»طوال العبا» ثم أرض الجزيرة.

- المنطقة الغربية، وهي منطقة «الجرنية» التي تشاطئ الضفة اليسرى لبحيرة «سد الفرات».

-المنطقة الجنوبية، التي تمتد من منطقة "رحوب" في "البادية" حتى الامتداد الشرقي لجبال "البشري"، ومن ظهور "الرصافة" في الجنوب حتى منطقة "أثريا" غرباً.. في الماضي، وقبل أكثر من ربع قرن كانت الصقور تجوب هذه المناطق، وكان "الصقارة" يظهرون فيها بكثرة، لكن بعد قيام الدولة بتنفيذ المشاريع الإنمائية في هذه المناطق، قلَّ فيها تواجد الصقور، لذلك نجد أنّ أغلب "صقارة" محافظة "الرقة" يذهبون إلى الأراضي "التركية" وبرية "الجزيرة الفراتية"(جبل عبد العزيز) التي يكثر فيها تواجد الصقور، وتنطلق رحلات "الصقارة" عادة على شكل مجموعات منظمة، يرأسها شيخ الكار، حاملين معهم كل اللوازم من طعام وخيام وآليات، وخيمة خاصة للصقور.

أما أدوات الصيد، فهي مجموعة من الأدوات الضرورية لكل من يمارس هذه الهواية وهي:

"البرقع"، غطاء وجه الصقر، و"السبوق" على شكل خيط متين طوله /٣/سم يربط في رجلي الصقر بواسطة قطعتين من الجلد اللين بطول /٣/سم. وهناك "المرسل" وهو على شكل

خيط متين أطول من "السبوق"، و"التبلاقة" وهي أيضاً قطعة من الجلد أو الحرير يربط طرفها بالمرسل، والطرف الآخر بالوكر، و"الوكر" هو مجثم الصقر، أما "الدس" فهو "الكف" على شكل قفاز من الجلد يلبسه "الصقار" للوقاية، و"التلواح" عبارة عن حزام من ريش طير الحبارى يستعمل لإيهام الصقر، أما "المخلاة"، فهي حقيبة من القماش تعلق على كتف "الصقار" يضع فيها طيور الحمام، وأخيراً "الكتاف"، ويخاط من القماش الأبيض على شكل مستطيل على شكل جيوب تستخدم لوضع كتفي الطائر داخلها.

وبالنسبة لشباك صيد "الصقور" وهي شبكة "الظل" مربعة /٧٠×٧٠/سم توضع في ظل صخرة، وتغطى بالرمال، فإذا ما لجأ إليها الصقر ليستظل من الحرارة علق بها.

شبكة"الرجم" وهي تشبه الأولى، والشبكة الهوائية، وشبكة "الكوخ"، والشبكة الميكانيكية. وأخيراً "المخداجة" وهي شبكة على شكل سلّة تستخدم لالتقاط الطير ليلاً.

يقول المرحوم "داود الخاجو" طيب الله ثراه عن صيد "الصقور": (.. إنّ صيد "الصقور" يحتاج إلى خبرة طويلة) ، لذلك ينطلق الصيادون بآلياتهم مع خيوط الفجر الأولى إلى أماكن الصيد المناسبة، وفي حالة أنهم شاهدوا صقراً جاثماً على نشز أو على عامود أو محلقاً في الجو، أطلقوا عليه حمامةً وقد ثُبّتت على ظهرها شبكة الصيد، وهذه الشبكة مستعملة بشكل واسع لدى صيادي منطقة "الرقة".. ومن الشباك الأخرى المستعملة في صيد الصقور نستذكر شبكة "اليربوع"، وهي تشبه شبكة مرمى كرة القدم لكنها مائلة إلى الأمام، وهناك طرق أخرى لصيد الصقور، مثل طريقة الصيد بواسطة الغراب الأسود، وهذه الطريقة من أقدم طرق صيد الصقور، ويسميها صيادو منطقة "الرقة" باسم "الكوخ" أو "النوجة».

للقنص بالطير محطات شعرية شعبية هي وليدة مراحل الولع الشديد، حيث يكون المقناص هو الشيء الوحيد الذي يزيح عن الهواة الهموم ويهوّن عليهم ما بنفوسهم من مشاكل وعناء، وهذا أحد الشعراء يقول:

- لولا القنص بالطير وين المفرا

والهم ما يجلاه كثر القعادي.

وفي الشعر النبطي ذكر للصيد وللصقور، وقد فضلها الكثير من الشعراء على غيرها من طرق الصيد الأخرى، لما لها من ميزة الربط والجمع التي يسودها نوع من روح الجماعة، والخصال الحميدة، وفي ذلكم قال أحد الشعراء:

- يا طير وظبتك بتدريب

أبغي أصاوع بك هدادي

- لي طارن الربد المهاريب

لي ذايرات من العوادي

وهناك بين الصقارة شعراء،ومن شدة ولعهم بالطير الحر أو الصقر، وعشقهم لهذه الطيور قالوا في ذلك أشعاراً شعبية جميلة ذات صور في غاية البلاغة، وهذا أحد الشعراء الشعبيين من شدة ولعه بالطير، وعشقه له، يفتخر ويعتز به ليعانق الغيم وراء فريسته، حيث يقول في ذلك:

-يا عاشق المقتر تحدى المجاهيم

- الفعل خله لشقر اللون صافي

-إلى قلب للي تعلت ورى الغيم

- كنه حول لو مل بعينيه خلافي.

أخيراً وليس آخراً؛ إنّ صيد الصقور والحررة هواية وشغف مارسته الشعوب السورية منذ القدم بالإضافة إلى أنه هناك مكسب مادي في حال حالفهم الحظ.

نهب الممتلكات الثقافية في سوريا وواقع التعاون الدولي

ياسر شوحان

تسعى معظم الدول في العالم إلى التصديق على الاتفاقيات ذات العلاقة والاهتمام بحماية الممتلكات الثقافية من الإتجار بها وحمايتها، وخصوصاً اتفاقية عام 1970[1] المتعلقة بالوسائل المستخدمة في منع استيراد أو تصدير أو نقل الممتلكات الثقافية أو ملكيتها بطرق غير مشروعة.

١ ١٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠ خلال الدورة السادسة عشر للمؤتمر العام لليونسكو.

وحيث أن هذه الاتفاقية تُعدّ واحدة من النصوص القانونية المتعلقة بالإتجار غير المشروع؛ فإنها تطرح في مبادئها مبدأ الوقاية بكونه أمراً أساسياً بالإتجار غير المشروع, ومنها:

- **إقامة قوائم جرد بشكل منتظم.**
- **تطبيق سياسات الرقابة وإنفاذ اعتمادات التجار.**
- **إبرام شهادات تصدير.**
- **تطبيق نظام العقوبات للمخالفات الإجرامية والإدارية.**
- **تنظيم الحملات المعلوماتية والتثقيفية.**

وذلك فيما عدا عن مبدأ إعادة الممتلكات الثقافية /المادتان ٧ و ١٣ من الاتفاقية/ وأحكام تنص على استرداد وإعادة الممتلكات، حيث تنص الفقرة (ب) «٢» من المادة رقم ٧ بخصوص القطع المدرجة في قوائم الجرد والمسروقة من متحف أو من أثر عام، ديني أو علماني، على أن تتعهّد الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ التدابير المناسبة لمصادرة واسترداد وإعادة الممتلكات الثقافية المسروقة والمستوردة. وتنص المادة ١٣ على تحمّل الدول الأطراف على الصعيد الوطني مسؤولية استرداد الممتلكات، والتآزر فيما بينها بهذا الخصوص[٢] وإيقاف تهريب الآثار أو التنقيب السري عنها والمتاجرة بها، كما وفّرت الحماية اللازمة للتراث الثقافي والتقاليد المرتبطة به، ويبدو ذلك واضحاً من خلال ازدياد أعداد الدول الأطراف الملتزمة بهذه الاتفاقية.

واقع التعاون الدولي والمنظمات العالمية في الحدّ من تهريب الآثار[٣]

على الرغم من الكثير من نهب الممتلكات الثقافية السورية أو غيرها، إلّا أنّ العديد من الدول تحاول إثبات حُسن النوايا تجاه الآثار المسروقة, لا سيما من الشرق الأوسط. وتُعدّ القضايا التي نشطت في هذا الجانب من القضايا التي أثارت الكثير من النشاط التحقيقي والتي احتاجت للكثير من المتابعة. ويشير الباحث ساموئيل سويني إلى أن التعاون الدولي يُعدّ خطوة أولى لعملية استرداد القطع الأثرية، ومن ناحية ثانية التشديد على الموادّ المنقولة أو التي يتم عرضها للبيع من خلال المزادات العالمية.

وبالعودة إلى هذه القضايا التي أثمرت وبشكل جيد في استعادة ممتلكات أثرية منهوبة من المنطقة، حيث قضية «هوبي لوبي» التي بدأت في كانون الثاني سنة ٢٠١١ بطردٍ بريدي يحوي خمسين رُقيماً مسمارياً, حيث تم كشفها من خلال التباين بين التصريح الجمركي (بلاط مصنوع باليد في تركيا) مع تباين في قيمة الموجودات، وقد اكتشفت السلطات الأمريكية أن شركة هوبي لوبي هي إحدى الشركات الكبرى في أمريكا والتي تبيع موادّ للفنون والحِرَف، كما كانت تستورد قطعاً أثرية مهرّبة من العراق من تاجر إماراتي وتاجرين إسرائيليين الذين أعطوا الشركة أوراقاً مُزيّفة تقرّ بأن مصدر القطع إسرائيل, وأنه تم شراؤها بشكل قانوني في ستينيات القرن الماضي في الأسواق المحلية الإسرائيلية. إلا أنه وبعد إجراءات قانونية استغرقت أكثر من سبع سنوات (عام ٢٠١٨) تم إرجاع القطع الأثرية إلى العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعت الشركة غرامة ثلاثة ملايين دولاراً أمريكياً[٤].

أما القضية الثانية والتي أُطلق عليها (قضية معبد أشمون) فقد بدأت في عام ١٩٨١ بعد أن سُرقت حوالي /٦٠٠/ قطعة أثرية من مستودعات جبيل في لبنان, وقد ظلت معظم هذه القطع الأثرية مجهولة حتى عام ١٩٩٦ عندما بدأت إحدى القطع المسروقة والتي تمثل رأس ثور بالظهور للعلن من خلال شرائها بسعر مليون ومئتي ألف دولاراً. وفي عام ٢٠٠٩ تم بيع هذه القطعة بقيمة مليون وخمسمئة ألف

٢ https://www.unesco.org/en/fighttrafficking/1970/

٣ سويني، ساموئيل: (واقع التعاون الدولي والمنظمات العالمية في الحد من تهريب الآثار في سوريا) مجتزأ منقول من بحث مشارك في ندوة حوارية علمية حول واقع التراث الثقافي السوري خلال الأزمة تحت عنوان «معاً لحماية التراث السوري»، المنعقدة برعاية هيئة الثقافة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية في مدينة الرقة السورية بتاريخ ١٩ أيلول ٢٠١٩.

٤ الوثائق الرسمية المتعلقة بالقضية موجودة في موقع ecf.nyed.uscourts.gov برقم قضية 1:2017-cv-03980.

دولار. وبالعودة إلى أوراق وتسلسل ثبوتيات المشتريات تأكد شراؤها من جورج لطفي وهو لبناني الجنسية, بدون تصاريح جمركية ولا وثائق شحن ولا فواتير من المالكين المفترضين سابقاً. غير أنه من المفروض أن القطعة انتقلت بين عدة دول خلال هذه الفترة وكان يجب أن تكون لها أوراق رسمية. وفي عام ٢٠١٧ أصدر القاضي في ولاية نيويورك حكماً لصالح الدولة اللبنانية وتم إرجاع رأس الثور الذي تمّ تهريبه من لبنان، وهو الآن معروض في المتحف الوطني ببيروت مع قطع منهوبة أخرى من معبد أشمون تم استردادها أيضاً[٥].

القضية الثالثة هي المعروفة بقضية «موسى خولي»[٦] حيث ظهر في أحد مواقع البيع رأس تمثال عراقي منهوب ومعروض من قبل موسى خولي الذي هاجر من سوريا إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢ ويملك شركة اسمها ويندزور, وكانت عائلته تمتلك معرضاً للأنتيكات في دمشق, إلا أن هذا التمثال لم يكن إلا مدخلاً لقضية شملت في طيّاتها العديد من القطع الأثرية المهربة من سوريا والعراق ومصر, وكانت دولة الإمارات محوراً لعملية نقل أو تهريب للآثار إلى أمريكا. وقد تعامل موسى الخولي مع مجموعة من الأشخاص لتوريد الآثار إلى أمريكا مع قيامه بتزييف أوراق عن أصل القطع الأثرية، كما صرّح أن معظم هذه الآثار تم جمعها من قبل أبيه في إسرائيل في ستينيات القرن الماضي، وتم إرجاع القطع الأثرية المنهوبة من مصر إليها في

> **"اكتشفت السلطات الأمريكية أن شركة (هوبي لوبي) هي إحدى الشركات الكبرى في أمريكا والتي تبيع موادٍ للفنون والحِرف، كما كانت تستورد قطعاً أثرية مهربة من العراق من تاجر إماراتّي وتاجرين إسرائيليين الذين أعطوا الشركة أوراقاً مُزيفة تقرّ بأن مصدر القطع إسرائيل، وأنه تم شراؤها بشكل قانوني في ستينيات القرن الماضي في الأسواق المحلية الإسرائيلية.**"

عام ٢٠١٥. ومن الجدير ذكره أن موسى خولي غيّر اسم شركته إلى Palmyra Heritage "معرض تراث تدمر»، وفي سنة ٢٠١٦ وثّقت مدونة تتابع سوق الآثار أنه باع رأس تمثال يعود لمدينة تدمر مع أوراق جمركية تعود إلى إسرائيل وتبدو مزيفة، ولم يكن هناك متابعة من قبل أي سلطات قانونية[٧].

وفي القضايا الثلاث كان التوثيق الدقيق للقطع الأثرية المفقودة أساسياً في كشف الجريمة وإثباتها، وفي معظم الأحيان تصدر المعلومات عن هذه المبيعات من أكاديميين لهم معرفة في الآثار وليس من السلطات، ولربما أن السلطات تستطيع أن تُجري تحقيقاً أو تلاحق المهربين ولكنها لا تمتلك الخبرات أو الموارد في آلية البحث عن المفقودات.

القائمة الحمراء

في الثامن عشر من تشرين الأول عام ٢٠١٢

٥ الوثائق الرسمية المتعلقة بالقضية موجودة في موقع gov.uscourts.nysd.ecf برقم قضية ١:١٧-cv-04755-KPF، وكتبت مديرة المتحف الوطني في بيروت، آن ماري عفيش، عن القضية في مجلة BAAL باللغة الفرنسية:
Maila Marie-Anne ,Afeiche: « La restitution au Liban de sculptures cinq d'Echmoun », BAAL 18, 2018, p. 5-18

٦ الوثائق الرسمية المتعلقة بالقضية موجودة في موقع gov.uscourts.nyed.ecf برقم قضية 1:11-cr-00340، وهناك مقالة عن القضية في جريدة إنترناشونال بيزنيس تايمز في الرابط التالي:
https://www.ibtimes.com/egyptian-25m-returns-us-smug--punishment-tougher-call-experts-antiquities-1892622-glers

٧ http://crime-art.blogspot.com/2016/11/auction-i-alert-ancient-palmyran-heritage.html

”كانت دولة الإمارات محوراً لعمليات نقل أو تهريب للآثار إلى أمريكا، وقد تعامل موسى الخولي مع مجموعة من الأشخاص لتوريد الآثار إلى أمريكا مع قيامه بتزييف أوراق عن أصل القطع الأثرية، كما صرح أن معظم هذه الآثار تم جمعها من قبل أبيه في إسرائيل في ستينيات القرن الماضي، وتم إرجاع القطع الأثرية المنهوبة من مصر إليها في عام ٢٠١٥“

أطلق المجلس الدولي للمتاحف ICOM (International Council Of Museums) القائمة الحمراء الطارئة للممتلكات الثقافية السورية المعرّضة للخطر, وذلك بعد تصاعد الصراع السوري الذي أثّر بشكل كبير على مؤسسات التراث الثقافي, كما تُعتبر القائمة الحمراء أداة مرجعية في حماية التراث الثقافي السوري والمُعدّ من قبل فريق من المتخصصين.

وقد وضّح المجلس الدولي للمتاحف ICOM أن القوائم الحمراء هي عبارة عن أدوات بسيطة وفعّالة تُسهّل عمل الشرطة وموظفي الجمارك وجميع المهنيين الآخرين المعنيين بحماية الممتلكات الثقافية, من خلال تقديم المساعدة والخبرة على تحديد مئات الموادّ المعرضة بشكل خاص للشراء غير المشروع والصفقات والتصدير خلال فترة النزاع المسلّح. وبالإضافة إلى استمرار الأنشطة الإجرامية المتنوعة, فإن الإتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية يدعم التمويل الاحتيالي لمختلف الأطراف، ويُدمّر العناصر العلمية الأساسية الحاسمة لإعادة بناء المجتمع السوري، ويترك فجوات تاريخية تشوّه الأهمية والتفسير لتراث البلاد الثقافي.

وقد بيّنت القائمة أن التراث الحضاري السوري محميّ عبر مجموعة من القوانين المحلية السورية (المادة رقم ٨٤ من القانون المدني لعام ١٩٤٩ ـ المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ من قانون العقوبات عام ١٩٤٩ ـ المرسوم التشريعي رقم ٢٢٢ لنظام الآثار عام ١٩٩٩ ـ القانون رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٦ ـ المرسوم التشريعي رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١) وكذلك من القوانين العالمية (اتفاقية لاهاي ١٩٥٤ والمصادق عليها في عام ١٩٥٨ ـ اتفاقيتا اليونسكو ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ المصادق عليهما في عام ١٩٧٥).

كما بيّنت القائمة الحمراء أن هناك أصنافاً من الممتلكات الثقافية المهددة بالتهريب غير الشرعي خارج البلاد، حيث تشمل هذه القائمة سبع مجموعات رئيسة هي:

- **الكتابات:** وتضم الرُقَم الطينية أو اللوحات الحجرية والبرونزية التي تحمل نقوشاً وكتابات، بالإضافة إلى الكتب والمخطوطات الورقية.
- **التماثيل والمنحوتات:** وتضم التماثيل الطينية والمنحوتات الحجرية كالبازلت والجبس والألباستر، والخشبية والمعدنية مثل الذهب والفضة والمنحوتات النذرية والتماثيل الذكورية البرونزية, والمنحوتات العظمية والعاجية والمنحوتات النافرة والغائرة.
- **الأواني:** وتشمل جميع الأواني الفخارية والخزفية والمعدنية.
- **عناصر معمارية:** كالموزاييك وألواح الخزف (القاشاني) أو أسكفّات الأبواب والأعمدة الحجرية وبلاط الأرضيات والنقوش التأسيسية للمباني والمخاريط وماكيتات المباني (غالباً ما تعود لفترة الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد).
- **إكسسوارات وأدوات:** وتضم الأدوات

المرصّعة والأسلحة والمصابيح والجوهرات وموادّ الزينة النسائية والرجالية.

- **الأختام المسطحة والأسطوانية:** المصنوعة من الحجر أو الفخار.

- **النقود والعملات:** وتضم النقود المعدنية الرومانية والبيزنطية والإسلامية والهلنستية ونقود التوكن (رموز صغيرة مربعة الشكل وحيوانات أو أشياء)[٨].

العلاقة بين النزاعات المُسلّحة وتجارة الآثار

من البديهي أن الفوضى والفلتان الأمني يرتبطان بشكل كبير بالصراعات لا سيما المسلّحة منها، كما يزيد النزاع العسكري فيما بين الأطراف المتقاتلة من فرص تعرّض الممتلكات الثقافية للنهب، وتسعى الأطراف المتصارعة إلى القيام بأعمال نهب الآثار كوسيلة لضمان الإيرادات المالية لتمويل الفصائل, فيما عدا عن أن نهب الآثار في المواقع الأثرية يجري بشكل يُظهر أن هذه المواقع وكأنها أملاك خاصة لأطراف الصراع بحكم أنها مُسيطرة عليها.

وفي الواقع فإن سوريا تصدّرت المشهد في نهب الممتلكات الثقافية في الدول التي عانت من الصراعات المسلحة كاليمن وليبيا والعراق، ومما لا شك فيه أن ارتفاع نسبة الإتجار بالآثار في سوريا كان قائماً على رواسب اجتماعية وسياسية واقتصادية مُتجذّرة سهّلت ظهور هذه الانتهاكات أو تجاوزها، إلا أنه ومن المؤكد أن هذه التجارة هي ذات غايتين، فهي إما لتأمين لقمة العيش نتيجة الفقر المدقع في مناطق الصراع، أو نتيجة الفلتان الأمني الذي أشرنا إليه سابقاً بغاية أن تكون هذه التجارة مصدراً لتمويل الفصائل المتصارعة.

ومما لا شك فيه أن تجارة الآثار شهدت نشاطاً كبيراً بعد سيطرة القوى المتطرفة على معظم

> **ترتبط الفوضى والفلتان الأمني بشكل كبير بالصراعات لا سيما المسلّحة منها، كما يزيد النزاع العسكري فيما بين الأطراف المتقاتلة من فرص تعرّض الممتلكات الثقافية للنهب، وتسعى الأطراف المتصارعة إلى القيام بأعمال نهب الآثار كوسيلة لضمان الإيرادات المالية لتمويل الفصائل، فنهب الآثار في المواقع الأثرية يجري بشكل يُظهر أن هذه المواقع وكأنها أملاك خاصة لأطراف الصراع بحكم أنها مُسيطرة عليها.**

المناطق في سوريا, وخصوصاً في منطقة وادي الفرات وشمال سوريا وشمال غربها، فيما عدا عن مناطق متفرقة من البادية السورية وشرق الفرات. كما تُشير الكثير من البحوث والدراسات إلى أن الهدف الرئيسي لعمليات التجارة يهدف إلى تمويل الأنشطة أو المنظمات الإرهابية.

وتُشير دراسات أخرى أيضاً إلى وجود مافيات لعائلات مُتورطة في تهريب الآثار من سوريا إلى تركيا، إذ ظهرت عائلات جديدة ذات نفوذ كبير خصوصاً في تأثيرها على الجماعات المسلحة تُشارك بشكل مباشر أو كميسّرين في أعمال التنقيب ونهب المواقع الأثرية والإتجار بالآثار، ومما لا شك فيه أن هناك العديد من الجماعات التابعة لهذه العائلات تقوم بعرقلة أي مبادرة تعمل على التأثير على مصالحهم, وهم بذلك أيضاً يستخدمون نفوذهم لدى الجماعات العسكرية المحلية والمجالس المدنية[٩].

٨ حول هذا الموضوع Cultural Syrian of List Red Risk at Objects الصادر عن منظمة ICOM، https://icom.pdf.EN/uploads/content-wp/museum/٢٠١٨/٠٥/_SYRIE_ERL_

٩ Al-Muhammad ,Adnan :Community responses to protecting archaeological sites during conflict: Evidence from Northwest Syria ,SYRIA PROGRAMME

"تشير دراسات إلى وجود مافيات لعائلات متورطة في تهريب الآثار من سوريا إلى تركيا، إذ ظهرت عائلات جديدة ذات نفوذ كبير خصوصاً في تأثيرها على الجماعات المسلحة تشارك بشكل مباشر أو كميسّرين في أعمال التنقيب ونهب المواقع الأثرية والإتجار بالآثار، فهناك العديد من الجماعات التابعة لهذه العائلات تقوم بعرقلة أي مبادرة تعمل على التأثير على مصالحهم"

وبالطبع فإن التجارة بالآثار السورية عام ٢٠١١ كانت تجارة نشيطة جداً, إما من خلال أفراد مغامرين في التنقل مع ما يحملونه من مسروقات أثرية أو من خلال أفراد آخرين يتعاملون أو ينتمون بشكل آخر مع جهات أمنية أو سُلطة تؤمّن لهم الانتقال, وتُيسّر لهم العبور على الحدود مع دول الجوار, بالإضافة إلى تعامل عالٍ مع شخصيات أمنيّة سورية ولبنانية في التهريب والمتاجرة. ومن ثم وصول هذه القطع الأثرية إلى أيدي المُيسّرين أو السماسرة ليتم ترحيلها إلى خارج البلاد وفق طرق وآليات معيّنة.

وبعد تراجع السلطة الأمنية أو خروج معظم المناطق من سيطرة النظام السوري في نهاية عام ٢٠١٢ نشطت عمليات الاعتداء على المواقع الأثرية, وبنسب مختلفة ومتفاوتة بشكل كبير, فيما عدا عن تحوّل العديد من المواقع الأثرية إلى ساحات للمعارك التي أدت إلى إلحاق الضرر بمبانٍ تاريخية وقلاع أثرية ومواقع موغلة في القِدم, نتيجة الاشتباكات العنيفة التي دارت فيها.

BRIEFING PAPER ,Cara Organization ,April ,2021 p.3.

وهنا لا بد من ذكر مثال عن هذه التجاوزات, حيث تذكر التقارير الخاصة بالمديرية العامة للآثار والمتاحف السورية أن أكثر من /٧٠٠/ انتهاك وقع بحق المواقع الأثرية بدير الزور وحدها فيما بين نيسان ٢٠١١ ونيسان ٢٠١٣ وتضمنت الاعتداءات على محيط المواقع الأثرية: تنقيبات سرية, سرقة منازل البعثات الأثرية, استخدام الآليات الثقيلة, تجريف مواقع أثرية, حفريات متفرقة[١٠]. فيما زادت التجاوزات والتعديات على الآثار عن ثلاثة آلاف تجاوز حتى نهاية عام ٢٠١٥ في محافظة دير الزور وحدها, ثم أصبح من الصعب جداً حصر الأضرار والتجاوزات بعد هذا التاريخ بشكل فعلي[١١].

ومما لا شك فيه أن جميع الأطراف المتصارعة قد قامت بشكل أو بآخر بالاعتداء على المواقع الأثرية, كأعمال التنقيب السري أو التخريب أو استخدام المواقع الأثرية كمناطق عسكرية, إلا أنه وبشكل واضح فإن الاعتداءات الصريحة وتفجير مبانٍ أثرية بدوافع عقائدية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كانت أكثر مأساوية من غيرها من الفصائل المسلحة.

شبكات تهريب الآثار في سوريا

تُعتبر الحوادث المتعلقة بإيقاف مهرّبي الآثار في سوريا أو في دول الجوار قليلة نسبياً بالمقارنة مع القضايا الأخرى, إلا أن تهريب الآثار ذات مردودٍ عالٍ جداً بالنسبة للمهرّب والشبكة التي تعمل معه, ويعمل المهرّب أو التاجر على الاحتفاظ

١٠ عبد الكريم، د. مأمون: الإرث الأثري في سورية خلال الأزمة ٢٠١١ ـ ٢٠١٣، المديرية العامة للآثار والمتاحف بدمشق، وزارة الثقافة السورية، ٢٠١٣، ص ٣١، ٣٠.

١١ يُظهر تقرير المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية والصادر في عام ٢٠١٦ توثيقاً للانتهاكات خلال الفترة ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٥، وهي الفترة الأكثر ضراوة في الاعتداءات على المواقع الأثرية، وعلى الرغم من بذل الجهود الكبيرة للحيلولة دون المساس بهذه المواقع الأثرية إلا أن التخريب كان أكبر بكثير من المعلومات الواردة في هذا التقرير. للاستزادة يمكن العودة إلى تقرير المديرية العامة للآثار والمتاحف المعنون: التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة ٢٠١١ ـ ٢٠١٥، وزارة الثقافة السورية، المديرية العامة للآثار والمتاحف بدمشق، ٢٠١٦.

بالقطع الأثرية التي بحوزته لشهور بغية بيعها بمبالغ كبيرة جداً، أو خوفاً من المتابعة الأمنية له آملاً أن تهدأ عملية البحث عن المفقودات أو الآثار التي تم تهريبها. كما لا يُعير المهرّب أي اهتمام لقيمة القطعة الأثرية من الناحية الفنية أو القيمة التاريخية مقابل السعر المرتفع لها، والتي لولا ارتفاع هذا السعر لما بدأت ظاهرة تزوير القطع الأثرية بالتنامي بشكل كبير، حيث يقوم المزوّرون ممن يملكون حسّاً فنياً عالياً أو موهبة بالاهتمام بالآثار وتصنيعها بإعداد نسخ مطابقة للأصل عن قطع أثرية أصلية، ويتم تصنيعها في أماكن سريةً. ومن ثم تُعرض هذه القطع المُقلّدة على أنها أثرية في عملية هي أقرب للنصب والاحتيال منها إلى المتاجرة بالآثار.

أما حول العرض والطلب فممّا لا شك فيه أنّ عملية عرض القطع الأثرية للبيع سواء في سوريا أو خارجها تتم بشكل سري كبير. فإمّا أن يقوم السمسار بدور الوسيط بين المالك والمشتري مع أخذ نسبة من الأرباح من الطرفين أو من طرف واحد (حسب الاتفاق). وهنا يكون دور السمسار الذي يملك الكثير من المعارف والأصدقاء المهتمين بهذا المجال. كما يملك المهارة اللازمة بتسويق القطعة الأثرية، عدا عن أنه يسوِّق نفسه بأنه شخص يملك المصداقية والثقة لدى الكثير من الأطراف وأنه معروف بالنزاهة. ودوره لا يتعدى أنه (وسيط فقط)، بينما هو في الواقع صاحب الدور الأهم والفعّال في عملية البيع والشراء.

يقوم السمسار عادة بعرض القطع الأثرية على متخصّص لتقدير تاريخ وأهمية اللقى الأثرية، أو مكان العثور عليها وفحصها بدقة والتأكد فيما إذا كانت قطعة أصلية أم مزوّرة، مع تقدير السعر التقريبي للقطعة الأثرية (عادة تكون هذه التفاصيل في رسالة صوتية لعرضها على الطرفين مع هامش من السعر الذي يحتفظ به السمسار في حال لم تتم الصفقة) حيث يأخذ أجرته من البائع لقاء عرضها وتقييمها. أما في حال اتفق الطرفان على البيع والشراء فإن السمسار يقوم بدور الراعي لعملية البيع. حيث يحاول إقناع المشتري بأن القطعة الأثرية ذات سعر جيد، وأن شراءها فرصة لا تقدّر بثمن. فيما يقوم بإقناع البائع بأن القطعة الأثرية متوفرة وبكثرة وهناك ما يشبهها في الأهمية والمضمون، وأن من مصلحته بيعها والبحث عن قطعة أخرى ذات مردود مالي أكبر، أو التخلص من مسؤولية حيازتها لئلا تقع أو يقع صاحبها بيد الشرطة.

أما على وسائل التواصل الاجتماعي وخصوصاً فيسبوك فإن الأمر يبدو أسهل بكثير من الطريقة السابقة (البيع المباشر)، حيث يتم عرض القطع الأُثرية أو المزوّرة على صفحات الأفراد أو من خلال مجموعات الفيسبوك التي تهتم بهذا الشأن، إذ يتابع المهتمّون ما يُنشر عليها لتبدأ بعدها سلسلة من الاتصالات عن طريق برنامج المسنجر، لعرض صور أكثر أو أدّق للقطع المعروضة مع العديد من التفاصيل حول الطرفين، والتي تتعلق بمنطقة وجود القطعة وآلية التسليم والاستلام، وكيفية تحويل المبالغ النقدية أو نقل القطعة إلى مناطق وجود المستلم .. الخ.

شبكة الطرق الرئيسة لتهريب الآثار

اعتمد مهربو الآثار في سورية على شبكة من الطرق تقود إلى دول الجوار[١٢] والتي يمكن أن نُطلق عليها «دول العبور» حيث تمر بها القطع الأثرية المهربة المتجهة نحو الخارج وهي تركيا ـ العراق ـ الأردن ـ لبنان. وكانت النتيجة أن النسبة الأكبر من القطع الأثرية تم تهريبها إلى تركيا والنسبة الأقل إلى الأردن. ومع ذلك فإن معظم الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع لم تتطرق إطلاقاً إلى واحد من أهم طرق التهريب والتي لا تظهر الكثير عنه. وهو طريق التهريب إلى إسرائيل والذي قد يكون عن طريق المرور بالأردن.

١٢ تعمل المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية بشكل مباشر مع الانتربول الدولي، وتبلغه عما فُقد أو عُثر عليه في دول مجاورة أو عن كل ما يُنشر من صور يُعتقد أنها للقى أثرية سورية ربما وصل إليها لصوص الآثار عبر التنقيب غير المشروع في المواقع البعيدة، وقد أثمر التعاون من الانتربول في مجال مكافحة الاتجار بالآثار السورية مصادرة ١٨ لوحة فسيفساء سورية على الحدود اللبنانية ومصادرة ٧٣ قطعة أثرية سورية مهربة إلى لبنان كانت معروضة للبيع لدى تجار الآثار وذلك خلال عامي ٢٠١١.٢٠١٣.

”على الرغم من اتّباع المهربين طرقاً رئيسة ونظامية أحياناً من خلال الاتفاق مع قادة الفصائل العسكرية أو من خلال تهريبها بأنفسهم، باتباع طرق أكثر وعورة وخطورة وهي الدروب الجانبية، أو فيما بين الأحراش والبساتين، وقد تكون هذه الدروب سهّلت أيضاً العملية للمهرّبين من خلال ارتباطهم بعلاقات صداقة أو عمل في القرى الواقعة على طول طرق التهريب لتسهيل عملية إخفاء الآثار عند اللزوم.“

هذه الطرق جميعها سهّلت على المهرّبين تصريف ما بحوزتهم من آثار. وعلى الرغم من اتّباع المهربين لطرق رئيسة ونظامية أحياناً من خلال الاتفاق مع قادة الفصائل العسكرية أو من خلال تهريبها بأنفسهم, باتباع طرق أكثر وعورة وخطورة وهي الدروب الجانبية, أو فيما بين الأحراش والبساتين. وقد تكون هذه الدروب سهّلت أيضاً العملية للمهرّبين من خلال ارتباطهم بعلاقات صداقة أو عمل في القرى الواقعة على طول طرق التهريب لتسهيل عملية إخفاء الآثار عند اللزوم, أو تركها لعدة أيام حتى يتسنى لهم نقلها إلى دول الجوار حسب الظروف المتاحة لذلك.

وحيث أن حركة النقل البينية مع دول الجوار قد تكون مراقبة بشكل مستمر ودقيق؛ إلا أن المهرّبين يعمدون لاتّباع أساليب كثيرة وخصوصاً بعد الترويج لها على صفحات التواصل الاجتماعي, وهي كثيرة وتظهر أساليب التهريب المدهشة. حيث رُصدت حالات كثيرة منها إخفاء قطع ذهبية صغيرة في علب المربيات أو العسل أو الزيت. أو قطع أثرية صغيرة في أكياس الفحم والبصل وعلب المناديل الورقية ومعاجين وسوائل التنظيف.

ومما لا شك فيه أنه وعلى الرغم من أن التهريب من داخل سوريا إلى خارجها هو الطريق الرئيس المتّبع عادة, إلّا أنه رُصدت بعض الحالات المعكوسة كتهريب قطع أثرية من العراق إلى سوريا, حيث القرى والبلدات القريبة من المعابر الحدودية مثل البوكمال, بالإضافة إلى نقطة العبور من لبنان إلى سوريا من خلال منطقة العريضة بالقرب من حمص. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات التهريب المعكوسة تجري في معظمها بإشراف أشخاص متنفذين أو ممن لهم السلطة في النقل والحركة وعدم التفتيش, ويهدف التهريب المعكوس أساساً إلى عدم وجود الخبرة لدى المهرّبين خارج سوريا بتصريف ما بحوزتهم من قطع أثرية, عدا عن أنهم يحاولون الارتباط مع مهرّبين سوريين «محترفين» لنقل الآثار إلى خارج البلاد.

وعلى الرغم من الاختلافات الكثيرة في طرق التهريب الفرعية المتّبعة من قبل المهرّبين, إلا أن هناك اتفاقاً كاملاً على أن المنطقة الأنشط في نقاط التهريب ونهب الآثار من المواقع, هو الخط من شرق إدلب ثم إلى جنوب حلب وشرقها نزولاً إلى الرقة باتّجاه الجنوب الشرقي مع محاذاة نهر الفرات, ثم صعوداً إلى الطريق الدولي (M٤) وحتى مدينة القامشلي. كما تشكل البلدات والقرى الحدودية السورية ـ التركية أهمية كبيرة للمهرّبين, لا سيما إذا كانوا من أبناء هذه المناطق, أو على دراية بحركة المعابر الحدودية أو النقاط التي لا تخضع لرقابة كبيرة . كما يتضح أن هذه المنطقة هي الأنشط فعلياً خلال فترة الأزمة, بالإضافة إلى الاستناد على نتائج البحث ولا سيما صفحات الفيسبوك.

أمّا عن الطرق فمن المحتمل أنّ هناك الكثير من الطرق التي يتّبعها المهرّبون باعتبارها طرقاً «آمنة» على حدّ قولهم أو «مُؤمّنة» من خلال مراقبين محليين مدنيين, أو طريق تهريب «مفتوح» عند الاتفاق مع النقاط العسكرية مع حصول الأخيرة على نسبة من أعمال

التهريب أو أجور محددة. ومع ذلك فإنه وعلى الرغم من الاهتمام بكل ما يتعلق بهذا المجال في سوريا والعراق،

إلا أن اهتمامنا بالتفاصيل كان أكثر في شمال وشرق سوريا، حيث تظهر حزمة الطرق التالية:

١ ـ من أطمة وسرمدا في شمال إدلب ـ الريحانية ومنها إلى أنطاكية ثم أضنة.

٢ ـ من منطقة شمال حلب ومحيط منبج واعزاز[١٣] ـ باب السلام ـ كلّس ومنها إلى غازي عينتاب.

٣ ـ من حلب ـ منبج ـ جرابلس ـ براجيك ـ أورفا. أو من حلب ـ منبج ـ عين العرب (كوباني) ومنها إلى أورفا.

٤ ـ من دير الزور ـ الرقة ـ تل أبيض ومنها إلى أورفا.

٥ ـ من دير الزور ـ الشدادي ـ الحسكة ـ رأس العين ـ أورفا (لم يتم سلك هذا الطريق كثيراً)[١٤].

٦ ـ من إدلب ـ سرمدا ـ أنطاكية ـ غازي عينتاب أو مرسين ومدن جنوب غرب تركيا.

٧ ـ من دير الزور ـ الحسكة ـ القامشلي ـ نصيبين ـ ماردين (لم يتم سلك هذا الطريق كثيراً، وبشكل قليل جداً حتى قبل عام ٢٠١٣)[١٥].

٨ ـ دير الزور (طريق الجزيرة) ـ جزرة ميلاج ـ الرقة ـ دوار الفروسية ـ المحمودلي ـ تل عثمان ـ سد تشرين ـ أبو قلقل ـ بزاعة ـ الباب ـ اعزاز ـ مرمين ـ عفرين ـ سرمدا ـ الريحانية . ومنها إلى تركيا.

٩ ـ دير الزور (طريق الجزيرة) ـ جزرة ميلاج ـ معمل القرميد ـ المشلب ـ العبّارة ـ خُنيزير ومنطقة (أبو شارب ـ الكالطة ـ الغازلي ـ مفرق تل تمر الحسكة الرقة ـ البيضاء ـ الشركراك) ـ عين عروس ـ تل أبيض ـ آقجقلة ـ ومنها إلى تركيا.

١٠ ـ من دير الزور (طريق الشامية) ـ الميادين ـ بلدة الصالحية ـ وادي صواب ـ كم صُوَاْبُ (Camp) في البادية السورية ـ شمال مخفر الهجّانة ـ محاذاة معبر الوليد ـ سبع بيار ـ أبو الشّامات ـ الضمير (منطقة مقالع حجر) ـ نجها ـ قطنا ـ ومنها إلى الحدود اللبنانية ومنها إلى راشيا لبنان[١٦].

وفي نهاية هذا البحث لا بد من الإشارة إلى جهود السوريين الشرفاء في العمل على الحدّ من انتشار هذه الظاهرة، وخصوصاً في المناطق التي شهدت نزاعات ساخنة من البلاد. فيما عدا عن تزويد الناشطين في مجال الحفاظ على التراث الثقافي السوري بالبيانات والمعلومات الهامة التي من شأنها رصد مواقع التعديات ونقاط التهريب. كما لا بد من الإشارة أيضاً إلى جهود الغيارى من أصحاب الباع الطويل في هذا المجال من أجل الحفاظ على الذاكرة والتاريخ الإنساني، على أمل أن يكون هناك غد أفضل ومستقبل مشرق لتستعيد فيه سوريا التاريخ مكانتها الحضارية.

---

١٣ كانت اعزاز مركز تهريب بين تركيا وسوريا قبل الحرب. واليوم وبسبب الفوضى يقود عمليات تهريب القطع الأثرية أولئك الذين لديهم خبرة في التهريب ولهم تأثير على الجماعات المسلحة. Al-Adnan ,Muhammad :Community responses to protect- ing archaeological sites during conflict ,p.3

١٤ على الرغم من أن الكثير من الطُرُق المتبعة في التهريب قد تكون سالكة في أوقات كثيرة، إلا أن هذا الطريق شهد نشاطاً كبيراً خلال فترة سيطرة جبهة النصرة على منطقة الشدادي، بينما الطريق المتجه إلى المالكية وشرق القامشلي فقد يكون طريقاً خاملاً بسبب طوله وطبيعة المنطقة التي يتعذر التهريب فيها فيما أن بعض الطرق تبدو أسهل من هذا الطريق، ومع ذلك سُجلت بعض الحالات للتهريب إلى ديار بكر من هذه المنطقة سابقاً.

١٥ هناك الكثير من الطرق الزراعية غير الوارد ذكرها في الدراسة، إلا أنها غير واضحة بالنسبة للدارسين، وإنما يتم اتباعها حسب ما تقتضيه الحاجة أو الأمن بالنسبة للمهرب.

١٦ .شوحان، ياسر: دور وسائل التواصل الاجتماعي في عمليات المتاجرة بالآثار في سورية: مشاركة في ندوة حوارية علمية حول واقع التراث الثقافي السوري خلال الأزمة تحت عنوان «معاً لحماية التراث السوري»، المنعقدة برعاية هيئة الثقافة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية في مدينة الرقة السورية بتاريخ ١٩ أيلول ٢٠١٩.

تغيير السلوك الاجتماعي ونشر مفاهيم مغالطة

(لأنها تأتي ضمن أهداف أنظمة غربية مؤثرة على الشرق)

أحمد شيخو

موضوع تغيير السلوك الاجتماعي ونشر المفاهيم الخاطئة له أهمية كبيرة في عالم اليوم. لطالما اتُهمت الأنظمة الغربية بالتأثير على سلوك المجتمعات في الشرق، وتحديداً في الشرق الأوسط، من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية. يهدف هذا التقرير إلى استكشاف دور الثقافة في تشكيل السلوك الاجتماعي وكيف سعت الأنظمة الغربية إلى فرض ثقافتها على شعوب الشرق الأوسط. سوف ندرس أيضًا كيف تتشكل التصورات الغربية للشرق الأوسط من قبل وسائل الإعلام الأجنبية وكيف يتم استخدام هذه الصور النمطية السلبية لتبرير السيطرة والتدخل في المنطقة. علاوة على ذلك، سيسلط التقرير الضوء على الجانب الآخر من القصة وكيف يمكن لمجتمعات الشرق الأوسط الحفاظ على مكاسبها الثقافية وعدم الانجرار إلى الممارسات والدعوات لتغيير السلوك الاجتماعي، ونشر المفاهيم الخاطئة التي تستهدفهم.

أهم ما يميز الصراع بين الشعوب هو الثقافة ,فلكي تكون قادراً على تغيير سلوك مجتمع ما، ما عليك سوى فرض ثقافتك التي بدورها تكون دفّة القيادة لأي شعب تريد السيطرة عليه وتحقيق مصالحك الاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية العقائدية، وهذا بالفعل ما تعمل عليه الأنظمة الغربية تجاه شعوب الشرق الأوسط بكافة الوسائل التكنولوجية الحديثة، وقد عايشنا كيف يتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر أو فيس بوك تحريك الشعوب للقيام بثورات ضد الأنظمة الحاكمة، وهذا بدوره أدّى إلى هذه الفوضى التي سمّتها وزيرة خارجية أمريكا في عهد بوش الابن بالفوضى الخلاقة، التي كان لها دور في تدمير البنى التحتية للعديد من مدن الشرق الأوسط، التي أدت بدورها إلى ازدياد الفقر والحالة الاقتصادية الصعبة، وفقدان فرص العمل وانتشار البطالة والاعتماد على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدول الغربية التي تكاد لا تسدّ رمق وحاجة المجتمع للغذاء والدواء، في المقابل ما زالت الصورة النمطية التي رسمها الإعلام الغربي عن شعوب الشرق الأوسط التي تصور هذه الشعوب على أنها متخلفة إرهابية خطيرة تهدد أمن الدول الغربية، وهذا ما يجعلها تفكر وتقوم بكل ما يحقق السيطرة الدائمة على هذه الشعوب ثقافيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً وحتى عسكريّاً، إنّ المتابع لمختلف وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية من قنوات فضائية وجرائد وسينما ومنصات التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل الإعلامية يدرك أنّ الغرب ما يزال ينظر إلى شعوب الشرق الأوسط نظرة غير بريئة أو نظرة فوقية، لأن الصورة التي رسمتها مختلف وسائل الإعلام الأجنبية في مخيلته تغلب عليها السلبية، وليس سهلاً أن يتخلص الفرد الأجنبي من هذه الصور إذا كان بعيداً عن الواقع الذي تعيشه الشعوب، لأن القنوات الفضائية الأجنبية بمختلف برامجها والسينما الأمريكية والأوروبية استخدمت لسنوات طويلة لأجل تشويه صورة الشرقي وقدمته للعالم في صورة بشعة يغلب عليها العدوانية والعنف والجريمة والتخلف والغرابة والسذاجة، وجعلت من الفرد الشرقي إنساناً متعطشاً للانتقام وغير متسامح مع الآخر، ويشعر بعدم الثقة في نفسه، كما صوّرته على أنّه فرد عدواني وخاضع لشهواته، ولا يحترم حقوق المرأة، ويسعى بمختلف الطرق من أجل تفجير نفسه في أي مكان يتواجد فيه البشر.

إنّ تصوير أفراد الشرق الأوسط على أنّهم عِدائيون وعنيفون ومتخلفون ليس ضَارًّا فحسب، بل ليس صحيحًا أيضًا. من المهم البحث عن وجهات نظر متنوعة والسعي من أجل فهم أكثر دقة للوضع في الشرق الأوسط من المهم أن نلاحظ أنّ تصوير الشرق الأوسط في وسائل الإعلام الغربية ليس بالضرورة انعكاسًا للواقع، بل تصوير يخدم مصالح الدول الغربية. تم استخدام هذا التصوير لتبرير التدخل العسكري والسيطرة على الموارد في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام تصوير الشرق الأوسط في وسائل الإعلام الغربية لتبرير السياسات والمواقف التمييزية تجاه الأشخاص من الشرق الأوسط الذين يعيشون في الدول الغربية. علاوة على ذلك، تم استخدام تصوير الشرق الأوسط في وسائل الإعلام الغربية لتبرير انتشار الثقافة والقيم الغربية في الشرق الأوسط. وقد أدّى ذلك إلى تآكل الثقافة والقيم التقليدية في الشرق الأوسط، ممّا ساهم في الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة.

لعب تصوير الشرق الأوسط في وسائل الإعلام الغربية دورًا مُهِمًّا في تشكيل مواقف وتصرفات الدول الغربية تجاه الشرق الأوسط. من المهم فحص هذه الصورة بشكل نقدي وعدم أخذها في ظاهرها، لأنها قد لا تعكس الواقع بدقة وقد تخدم مصالح الدول الغربية على حساب شعوب الشرق الأوسط.

اتهمت الدول الغربية باستخدام أساليب مختلفة لتغيير المجتمعات الأخرى، تتضمن بعض الأمثلة ما يلي:

العقوبات الاقتصادية: قد تستخدم الدول الغربية العقوبات الاقتصادية للضغط على الدول الأخرى لتغيير سياساتها أو سلوكها. يمكن أن تشمل هذه العقوبات تجميد الأصول وفرض قيود تجارية ووقف المساعدات.

التدخل العسكري: قد تستخدم الدول الغربية القوة العسكرية للتدخل في دول أخرى، إما من خلال الغزوات المباشرة أو من خلال دعم الجماعات المتمردة.

الضغط الدبلوماسي: قد تستخدم الدول الغربية الضغط الدبلوماسي للتأثير على دول أخرى، مثل استخدام العقوبات أو التهديد بالتدخل العسكري أو من خلال حجب الاعتراف الدبلوماسي.

العمليات السرية: قد تستخدم الدول الغربية عمليات سرية للتأثير على دول أخرى، مثل استخدام العملاء السريين أو الدعاية أو تمويل جماعات المعارضة.

التلاعب بوسائل الإعلام: قد تستخدم الدول الغربية التلاعب الإعلامي لتشكيل الرأي العام في دول أخرى، مثل استخدام الدعاية أو الرقابة أو تمويل وسائل الإعلام التي تدعم أجندتها.

من المهم ملاحظة أن هذه الأمثلة ليست فقط أساليب الدول الغربية ولكن أيضًا تستخدمها دولا أخرى.

يُزعم أن الدول الغربية ربما لعبت دورًا في نشر التطرف الديني في دول أخرى. يجادل البعض بأن الدول الغربية قد دعمت أو مولت الجماعات المتطرفة من أجل تعزيز مصالحها السياسية أو الاقتصادية. على سبيل المثال، اتهم البعض الولايات المتحدة بدعم الأصولية الإسلامية في أفغانستان أثناء الحرب السوفيتية الأفغانية كوسيلة لإضعاف الاتحاد السوفيتي.

"ما يميز الصراع بين الشعوب هو الثقافة، فلكي تكون قادرًا على تغيير سلوك مجتمع ما، عليك فرض ثقافتك التي بدورها تكون دفة القيادة لأي شعب تريد السيطرة عليه وتحقيق مصالحك الاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية العقائدية، وهذا بالفعل ما تعمل عليه الأنظمة الغربية تجاه شعوب الشرق الأوسط بكافة الوسائل التكنولوجية الحديثة، فعبر وسائل التواصل الاجتماعي تم تحريك الشعوب للقيام بالثورات."

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن التطرف الديني هو قضية معقدة لها العديد من العوامل الأساسية، بما في ذلك الفقر ونقص التعليم وعدم الاستقرار السياسي. ليس من الواضح دائمًا ما إذا كانت الدول الغربية قد لعبت دورًا مباشرًا في انتشار التطرف الديني أو ما إذا كانت قد استفادت ببساطة من الظروف الموجودة مسبقًا.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا استخدام مصطلح «التطرف الديني» لوصف تصرفات الأفراد الذين يستخدمون الدين لتبرير العنف والإرهاب، ولكن ليس من الواضح دائمًا ما إذا كان هؤلاء الأفراد يتصرفون بمفردهم أو إذا تم توجيههم من قبل قوى خارجية.

من المهم أيضًا مراعاة أن بعض هذه الادعاءات غير مدعومة بالأدلة، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

لفهم المشكلة جيداً يجب علينا أن نعرف ماذا يعني مفهوم السلوك الاجتماعي

يشير مفهوم السلوك الاجتماعي إلى كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض في بيئة اجتماعية. يمكن أن يشمل تلك الإجراءات والتواصل والمواقف. يتشكل السلوك الاجتماعي من خلال مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الثقافة والتعليم والتجارب الشخصية.

يمكن دراسة السلوك الاجتماعي في مجالات مختلفة مثل علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا والاقتصاد. يمكن تقسيم السلوك الاجتماعي أيضًا إلى فئات مثل السلوك الاجتماعي الإيجابي (الذي يتضمن السلوكيات التي تفيد الآخرين) والسلوك المعادي للمجتمع (والذي يتضمن السلوكيات التي تؤذي الآخرين).

يمكن أن يختلف السلوك الاجتماعي أيضًا اعتمادًا على السياق الذي يحدث فيه. على سبيل المثال، قد يعتبر السلوك الذي يعتبر مناسبًا في ثقافة أو بيئة ما غير مناسب في ثقافة أخرى. كما أنها تتأثر بالأعراف الاجتماعية، وهي قواعد غير رسمية تحكم الطريقة التي يجب أن يتصرف بها الناس في مجموعة أو مجتمع معين.

في سياق الشرق الأوسط، يمكن أن يتأثر السلوك الاجتماعي بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك التقاليد الثقافية والمعتقدات الدينية وعدم الاستقرار السياسي. يمكن أن يكون فهم السلوك الاجتماعي في هذا السياق مفيدًا في معالجة قضايا مثل الفقر والبطالة والتطرف.

يمكن للتقاليد الثقافية والمعتقدات الدينية أن تلعب دورًا مُهِمًّا في تشكيل السلوك الاجتماعي في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، قد تؤثر الأدوار والتوقعات التقليدية للجنسين على الطريقة التي يتفاعل بها الرجال والنساء ومسؤوليات كلّ منهم داخل المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، قد تشكل المعتقدات والممارسات الدينية، مثل تلك المتعلّقة بالإسلام، المواقف تجاه الزواج والأسرة والسلوك الشخصي. علاوة على ذلك، يمكن للمعتقدات والممارسات الدينية أيضًا تشكيل النظم السياسية والاقتصادية، وكذلك التأثير على طريقة تفاعل الناس مع أولئك الذين لديهم معتقدات مختلفة. بشكل عام، يمكن للتقاليد الثقافية والمعتقدات الدينية أن تعمل كقوى اجتماعية قوية تشكل قيماً وسلوكيات ومعايير الناس في الشرق الأوسط.

إن التقاليد الثقافية والمعتقدات الدينية متأصلة بعمق في مجتمعات الشرق الأوسط، وغالبًا ما تشكل طريقة تفكير الناس وشعورهم وتصرفهم. على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر الأدوار والتوقعات التقليدية للجنسين في العديد من ثقافات الشرق الأوسط على الطريقة التي يتفاعل بها الرجال والنساء، حيث يُنظر إلى الرجال غالبًا على أنهم المعيلون الأساسيون وصناع القرار، والمرأة مسؤولة عن رعاية المنزل والأطفال. وبالمثل، فإن المعتقدات والممارسات الدينية، مثل تلك المتعلقة بالإسلام، يمكن أن تشكل المواقف تجاه الزواج والأسرة والسلوك الشخصي. على سبيل المثال، في العديد من ثقافات الشرق الأوسط، يعتبر الزواج مؤسسة مقدسة، والجنس قبل الزواج مرفوض.

يمكن للمعتقدات والممارسات الدينية أن تشكل النظم السياسية والاقتصادية. على سبيل المثال، لدى العديد من دول الشرق الأوسط قوانين ولوائح تعكس المبادئ الإسلامية، مثل القوانين الصارمة ضد الربا (فرض الفائدة على القروض) والقوانين التي تنظم توزيع الثروة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر المعتقدات والممارسات الدينية على طريقة تفاعل الناس مع أولئك الذين لديهم معتقدات مختلفة. على سبيل المثال، في العديد من ثقافات الشرق الأوسط، هناك تركيز قوي على احترام السلطة، وأولئك الذين يشغلون مناصب في السلطة غالبًا ما يتم منحهم قدرًا كبيرًا من الاحترام.

بشكل عام، تعتبر التقاليد الثقافية والمعتقدات الدينية عميقة الجذور في مجتمعات الشرق الأوسط، وهي تشكل قيما وسلوكيات ومعايير الناس في المنطقة. يمكن أن تكون بمثابة قوى اجتماعية قوية يمكنها مقاومة التغيير، ولكنها

أيضًا تشكل التغيير وتوجهه.

يمكن أن يكون لعدم الاستقرار السياسي تأثير كبير على تغيير السلوك الاجتماعي. عندما يعاني بلد أو منطقة من الاضطرابات السياسية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار الأعراف والمؤسسات الاجتماعية، ويخلق شعوراً بعدم اليقين وانعدام الأمن بين السكان.

يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة الجريمة والعنف، مما قد يؤدي إلى تآكل الثقة والتماسك الاجتماعي. يمكن أن يؤدي هذا إلى أن يصبح الناس أكثر تركيزًا على الذات وأقل ميلًا لمساعدة الآخرين، حيث يركزون على بقائهم على قيد الحياة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تآكل حقوق الإنسان الأساسية والحريات المدنية، مما قد يؤدي إلى تقييد الحريات الفردية وزيادة الشعور بالخوف وانعدام الأمن بين السكان.

يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي أيضًا إلى زيادة المصاعب الاقتصادية، والتي يمكن أن تزيد من تآكل الثقة والتماسك الاجتماعيين. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من البطالة والتضخم والفقر إلى زيادة التنافس على الموارد والشعور باليأس بين السكان. يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي.

يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي أيضًا إلى زيادة الهجرة والنزوح، مما قد يكون له تأثير كبير على السلوك الاجتماعي. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي النزوح إلى تفتيت العائلات والمجتمعات، ويمكن أن يؤدي إلى فقدان شبكات الدعم الاجتماعي. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة العزلة، ويمكن أن يزيد من صعوبة وصول الناس إلى الخدمات والموارد الأساسية.

بشكل عام، يمكن أن يكون لعدم الاستقرار السياسي تأثير واسع النطاق على السلوك الاجتماعي، ويمكن أن يؤدي إلى تآكل الثقة والتماسك الاجتماعي، وزيادة السلوك المتمركز حول الذات، وتقييد الحريات الفردية، وزيادة الشعور بالخوف وانعدام الأمن، وفقدان الثقة. شبكات الدعم الاجتماعي. يمكن أن يكون لعدم الاستقرار السياسي تأثير واسع النطاق على السلوك الاجتماعي بعدة طرق، حيث يمكن أن يعطل أداء المجتمع ويخلق شعوراً بعدم اليقين وانعدام الأمن بين السكان.

عندما يعاني بلد أو منطقة ما من الاضطرابات السياسية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار الأعراف والمؤسسات الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى تآكل الثقة والتماسك الاجتماعي. قد يصبح الناس أقل ميلًا لمساعدة الآخرين وأكثر تركيزًا على بقائهم على قيد الحياة، مما قد يؤدي إلى زيادة السلوك المتمركز حول الذات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تقييد الحريات الفردية، مثل حرية التعبير والتجمع والصحافة، مما قد يؤدي إلى زيادة تآكل الثقة والتماسك الاجتماعي.

"تستخدم الدول الغربية التلاعب الإعلامي لتشكيل الرأي العام في دول أخرى، فقد لعبت الدول الغربية دورا في نشر التطرف الديني في دول أخرى التي دعمت أو مولت الجماعات المتطرفة من أجل تعزيز مصالحها السياسية أو الاقتصادية. على سبيل المثال، اتهم البعض الولايات المتحدة بدعم الأصولية الإسلامية في أفغانستان أثناء الحرب السوفيتية الأفغانية كوسيلة لإضعاف الاتحاد السوفيتي."

يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي أيضًا إلى زيادة الجريمة والعنف، مما قد يؤدي إلى زيادة تآكل الثقة والتماسك الاجتماعي. على سبيل المثال، قد يصبح الناس أقل عرضة للاعتماد على الشرطة ونظام العدالة لحمايتهم، وأكثر عرضة لتولي زمام الأمور بأيديهم. يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة اليقظة، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي.

يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي أيضًا إلى زيادة المصاعب الاقتصادية، والتي يمكن أن تزيد من تآكل الثقة والتماسك الاجتماعيين. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من البطالة والتضخم والفقر إلى زيادة التنافس على الموارد والشعور باليأس بين السكان. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية ويمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي.

يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي أيضًا إلى زيادة الهجرة والنزوح، مما قد يكون له تأثير كبير على السلوك الاجتماعي. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي النزوح إلى تفتيت العائلات والمجتمعات، ويمكن أن يؤدي إلى فقدان شبكات الدعم الاجتماعي. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة العزلة، ويمكن أن يزيد من صعوبة وصول الناس إلى الخدمات والموارد الأساسية.

باختصار، يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تعطيل عمل المجتمع، ويؤدي إلى تآكل الثقة والتماسك الاجتماعي، وزيادة السلوك المتمركز حول الذات، وتقييد الحريات الفردية، وزيادة الشعور بالخوف وانعدام الأمن، وفقدان شبكات الدعم الاجتماعي. يمكن أن يكون لها تأثير واسع النطاق على السلوك الاجتماعي ويمكن أن تشكل طريقة تفكير الناس وشعورهم وتصرفهم.

امثلة لفهم السلوك الاجتماعي:

على سبيل المثال، يساعد فهم الدور الذي تلعبه التقاليد الثقافية والمعتقدات الدينية في تشكيل السلوك الاجتماعي في تصميم برامج الحد من الفقر الملاءمة ثَقَافِيًّا وَدِينِيًّا. على سبيل المثال، إذا كانت الثقافة أو الدين تضع قيمة عالية على الأسرة والمجتمع، فإن برنامج الحد من الفقر الذي يركز على بناء رأس المال الاجتماعي وتقوية الشبكات المجتمعية قد يكون أكثر فعالية من البرنامج الذي يركز فقط على التمكين الفردي.

وبالمثل، فإن فهم تأثير عدم الاستقرار السياسي على السلوك الاجتماعي يمكن أن يوجه تصميم برامج التوظيف. على سبيل المثال، إذا أدى عدم الاستقرار السياسي إلى انهيار الأعراف والمؤسسات الاجتماعية، فقد يكون برنامج التوظيف الذي يركز على بناء الثقة والتماسك الاجتماعي أكثر فاعلية من البرنامج الذي يركز فقط على توفير التدريب الوظيفي.

بالإضافة إلى ذلك، يكون فهم السلوك الاجتماعي مفيدًا في معالجة التطرف. فقد يوفر نظرة ثاقبة للدوافع والدوافع الأساسية للسلوك المتطرف. على سبيل المثال، إذا كان عدم الاستقرار السياسي والصعوبات الاقتصادية من العوامل الدافعة للتطرف، فتكون معالجة هذه القضايا الأساسية أكثر فعالية في الحد من التطرف من النهج العسكري أو الأمني فقط.

باختصار، فإن فهم السلوك الاجتماعي في سياق عدم الاستقرار السياسي والتقاليد الثقافية والمعتقدات الدينية يمكن أن يوجه تصميم السياسات والبرامج الأكثر فعالية في معالجة قضايا مثل الفقر والبطالة والتطرف. يمكن أن يساعد في تحديد الأسباب الكامنة وراء هذه القضايا وتصميم الاستراتيجيات التي تتناسب مع السياق والثقافة المحددة.

عناصر السلوك الاجتماعي:

يتضمن السلوك الاجتماعي مجموعة من العناصر يمكن تحديها بما يأتي:

أولاً: الشخصية:

يشير السلوك الاجتماعي الشخصي إلى

الطرق التي يتفاعل بها الأفراد مع الآخرين والأعراف والتوقعات التي تحكم هذه التفاعلات.

هناك العديد من العناصر الأساسية للسلوك الاجتماعي الشخصي التي يمكن تحديدها:

التواصل: الطريقة التي يعبر بها الأفراد عن أنفسهم ويتبادلون المعلومات مع الآخرين. وهذا يشمل التواصل اللفظي وغير اللفظي، وكذلك القدرة على الاستماع وفهم الآخرين.

الأعراف والتوقعات الاجتماعية: القواعد والعادات غير المكتوبة التي تحكم التفاعلات الاجتماعية. يمكن أن تختلف هذه المعايير والتوقعات على نطاق واسع عبر الثقافات والمجتمعات.

التعاطف والذكاء العاطفي: القدرة على فهم مشاعر الآخرين والاستجابة لها. يتضمن تلك القدرة على التعرف على مشاعر الآخرين وفهمها، فضلاً عن القدرة على تنظيم مشاعر المرء.

العرض الذاتي: الطريقة التي يقدم بها الأفراد أنفسهم للآخرين. يتضمن ذلك عوامل مثل المظهر ولغة الجسد والأسلوب الشخصي.

المواقف والمعتقدات: المعتقدات والمواقف التي يتبناها الأفراد تجاه أنفسهم والآخرين. يمكن أن تشمل هذه المواقف والمعتقدات حول العرق و الجنس و الفئات الاجتماعية الأخرى.

الأدوار والعلاقات الاجتماعية: الأدوار والعلاقات التي يشغلها الأفراد داخل المجتمع. يتضمن ذلك عوامل مثل الأدوار العائلية، وأدوار العمل، والأدوار المجتمعية.

صنع القرار: عملية اتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات. يمكن أن يشمل ذلك عمليات صنع القرار الفردية والجماعية.

حل النزاعات: القدرة على حل النزاعات والنزاعات بشكل فعال. يتضمن تلك القدرة على التفاوض والتسوية وإيجاد أرضية مشتركة.

باختصار، يشمل السلوك الاجتماعي الشخصي الطرق التي يتفاعل بها الأفراد مع الآخرين والمعايير والتوقعات التي تحكم هذه التفاعلات. ويشمل عناصر مثل التواصل، والأعراف والتوقعات الاجتماعية، والتعاطف والذكاء العاطفي، وعرض الذات، والمواقف والمعتقدات، والأدوار والعلاقات الاجتماعية، وصنع القرار، وحل النزاعات.

يمكن لمنصات التواصل الاجتماعي أن تؤثر سلبًا على الشخصية بعدة طرق:

تدني احترام الذات: يمكن أن يؤدي التعرض المستمر للصور المنسقة والمفلترة بعناية لحياة الآخرين إلى الشعور بعدم الكفاءة، وتدني احترام الذات، وعدم الرضا عن حياة المرء.

الإدمان: يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي مسببة للإدمان بشكل كبير، حيث يقضي المستخدمون فترات طويلة من الوقت على هذه المنصات، مما يؤدي إلى إهمال الأنشطة المهمة الأخرى مثل العمل والمدرسة والعلاقات.

انخفاض التفاعلات وجهاً لوجه: يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تحل محل التفاعلات وجهاً لوجه، مما يؤدي إلى انخفاض في المهارات الاجتماعية، مثل القدرة على قراءة الإشارات غير اللفظية والتعاطف مع الآخرين.

المقارنة الاجتماعية: يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تعزز ثقافة المقارنة الاجتماعية المستمرة، حيث يقارن الناس حياتهم الخاصة بالصور المنسقة والمفلترة بعناية للآخرين، مما يؤدي إلى الشعور بعدم الكفاءة وتدني القيمة

> **تعتبر التقاليد الثقافية والمعتقدات الدينية عميقة الجذور في مجتمعات الشرق الأوسط، ويمكن للمعتقدات والممارسات الدينية أن تشكل النظم السياسية والاقتصادية. فلدى العديد من دول الشرق الأوسط قوانين ولوائح تعكس المبادئ الإسلامية، ويمكن أن تؤثر المعتقدات والممارسات الدينية على طريقة تفاعل الناس مع أولئك الذين لديهم معتقدات مختلفة. ففي العديد من ثقافات الشرق الأوسط، هناك تركيز قوي على احترام السلطة**

الذاتية.

التنمر الإلكتروني والمضايقات: يمكن أن توفر منصات وسائل التواصل الاجتماعي إخفاء الهوية وانعدام المساءلة، مما يؤدي إلى زيادة التنمر والمضايقات عبر الإنترنت، مما قد يؤدي إلى الشعور بالقلق والاكتئاب والعزلة.

انتشار المعلومات المضللة: يمكن لمنصات التواصل الاجتماعي أن تنشر معلومات مضللة، مما قد يؤدي إلى الارتباك وعدم الثقة، ويمكن أن يؤثر سلب على طريقة تفكير الناس واتخاذهم للقرارات.

باختصار، يمكن أن تؤثر منصات وسائل التواصل الاجتماعي سلبًا على الشخصية من خلال التسبب في تدني احترام الذات والإدمان وتقليل التفاعلات وجهاً لوجه والمقارنة الاجتماعية والتسلط عبر الإنترنت والمضايقات وانتشار المعلومات المضللة. يمكن أن تؤدي هذه الآثار السلبية إلى الشعور بعدم الكفاءة وتدني قيمة الذات والقلق والاكتئاب والعزلة.

ثانياً: الدوافع والحاجات:

يعد موضوع الدوافع أو القوى الدافعة للسلوك الاجتماعي من الموضوعات العامة، لأنّ واقع السلوك بطبيعة الحال تحدّده مساراته، فالسلوك هو نتاج عملية تتفاعل فيها العوامل الحيوية والمؤثرات الاجتماعية فالعوامل الحيوية تصدر من داخل الفرد في حين المؤثرات الاجتماعية هي ما تواجه الفرد من تصرفات يقوم بها الأفراد الذين يتعامل معهم الفرد مما تنشط الدافعية لديه لكون لا سلوك بدون دافع حقيقة لا يمكن تجاهلها. فالدوافع تعبير عن حاجات الفرد وهذه الدوافع شخصية وداخلية بالنسبة للفرد فهو يدركها في بيئته كعوامل مساعدة على تحقيق أهداف معينة، والسلوك الاجتماعي يتأثر بالحاجات الإنسانية قد تجعل الفرد في حالة توتر التي عن طريق ثقافته وخبراته تتحول الحاجات إلى رغبات في إطار المفاهيم الثقافية والاجتماعية وتفسر هذه الرغبات من حيث كونها مثيرات تؤدي إلى أنواع معينة من الاستجابة أو الفعل ويمكن إشباع الحاجات الثانوية في الاتجاه المطلوب، فالحاجة إلى الانتماء مثلاً يمكن أن تتحقق من خلال التفاعل في جماعة متماسكة، وهكذا من ناحية أخرى يسود لدى الناس ميل إلى صياغة أهداف جديدة لأنفسهم حينما يمكنهم تحقيق هدف معين. فالفرد يعيش في حالة عدم اتزان بينه وبين بيئته وهذا يدفعه إلى محاولة إعادة الاتزان بكل الوسائل المتاحة فإذا خلت البيئة من الإمكانيات والمقومات التي تساعده على إعادة الاتزان، فإنّه يعاني من الإحباط ويسمى انحراف السلوك، وهذا لا يعني أنّ الأفراد الأسوياء يكون بينهم وبين البيئة التي يتفاعلون معها اتزان دائم، وهذا لاوجود له، وإنما هي حالات من الاتزان وعدم الاتزان ثم الاتزان ثانية وهكذا تستمر حياته.

ثالثا: السلوك التفاعلي الإيجابي: لكل شخص أسلوب خاص في التفاعل، ويطمح من ذلك إلى الاستجابات المرغوبة من الأشخاص

ويتم ذلك بطرائقه الخاصة ومن الأمثلة على السلوك التفاعلي سرعة إجراء الحوار مع الآخرين، وبهذا الحوار يتعلم أنماط السلوك المتنوع، وتتكوّن لديه الاتجاهات، ويمكن له تنظيم علاقاته مع من يتحاور معهم في إطار القيم والثقافة والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها.
إنّ الإنسان في طبعه يحتاج إلى أن يعيش في جماعة يتعاون معها على تهيئة وسائل العيش و أسباب الحياة، ويمكن أن يتعلم منها، وفي ذات الوقت يمكن أن تتعلم منه، فهو محتاج إلى المخالطة والمعاشرة والرفقة والجيرة، فمهما بلغ من مستوى علمي أو ذكاء فإنّه يبقى بحاجة إلى الآخرين.
إنّ إحدى مؤشرات رقي الأمم هو بمقدار ما تمتاز به من سلوك اجتماعي، فبقدر ما يقوم به أبناء أمة ما من سلوك مرغوب يعطي صفة لتلك الأمة.
وكما تؤدي دور العبادة أيضاً دوراً لا تقلُّ أهميته عن دور المدرسة والأصدقاء، إذ تمد الفرد بإطار سلوكي معياري أخلاقي، وتنمّي لديه الضمير الحي، وروح الجماعة تنطلق من أنّ للمسجد رسالة تربوية ينبغي أن تستمر، وتوجه إلى الإنسانية جمعاء، ولا تقتصر على فئة محدّدة ضيقة، وتغرس القيم الدينية الفاضلة لأفراد المجتمع، ومن خلال السلوك التفاعلي الذي يحققه المسجد يمكن للتعاليم السامية أن تترجم إلى سلوك عملي وتكون روح الأخوة هي السائدة.
أما في الوقت الحاضر نتيجة للتطورات العلمية من أجهزة الاتصال يمكن تحقيق التواصل عن بعد، لكن يبقى التواصل مع الآخرين عن طريق اللقاء المباشر أكثر تأثيراً في تحقيق السلوك التفاعلي الإيجابي، رغم سهولة وسائل الاتصال وقلة كلفتها في الوقت الحاضر تبقى وسيلة في التفاعل الاجتماعي عن طريق الاتصالات المتطورة (الانترنت، الهاتف النقال) إذا استخدمت بالشكل الصحيح لا يمكن الاستهانة بها كوسيلة لتحقيق السلوك التفاعل الإيجابي.

من العوامل المؤثرة في السلوك الاجتماعي عدة نقاط أهمها

تتعدد العوامل التي قد تؤثر في سلوك الإنسان، وتجعله يسلك منحنى معينا، ومن هذه العوامل

الجنس: فالذكر والأنثى مختلفان بسلوكياتهم، فنرى الذكر أكثر جرأة وخشونة، بينما المرأة أكثر هدوء ونعومة ولينا.

العمر: فالشباب هم الأكثر جرأة وإقداما وتهوّراً في بعض الحالات، بينما يتّسم كبار السن بالرزانة والهدوء، ويتسم الأطفال بالخوف غالبا وعدم المخاطرة.

العوامل الاجتماعية: وهي الظروف الاجتماعية المحيطة بالشخص، مثل العادات والتقاليد، والسلوكيات الثقافية المقبولة في المجتمع الذي يعيش فيه، فكل مجتمع له سمات واضحة تجبر الإنسان الذي يعيش فيه أن يأخذها باعتباره، كما أنّ الحالة الاجتماعية للشخص نفسه سواء كان متزوجا أم أعزب، أم لديه أولاد أم لا، كلها تؤثر في سلوكه.

العوامل الدينية: فالإيمان بالله تعالى والانصياع لأوامره يجعل الإنسان يسلك سلوك المطمئن والواثق بعيدا عن الخوف والحزن، كما أنه يعتقد بوجود الحساب والثواب والعقاب، مما يجعل سلوكه يأخذ منحنى المراقبة والابتعاد عن الأخطاء، على عكس الذي لا يؤمن بالله تعالى، فإنه يسلك منحنى المتخبط الذي لا يعلم طريقه، فيشعر بالخوف، وفقدان الرغبة بالحياة، والاضطراب.

العوامل الاقتصادية: الوضع المادي للشخص نفسه وللمجتمع الذي يحيط به يؤثر في سلوكه الشرائي وطبيعة حياته، فيجعله يقبل مثلا على أنماط من الحياة تتناسب مع هذه المؤثرات الاقتصادية

التطرف: من المشكلات الاجتماعية شديده الخطورة على السلوك الاجتماعي والتي كانت سبب في تدخل الأنظمة الغربية في منطقة

الشرق الأوسط، بدعم جماعات متطرفة مثل الاخوان المسلمين في مصر والاطاحة بنظام الرئيس حسني مبارك، وفي تونس التي أوصلت حزب النهضة الى الحكم، وفي سوريا والعراق ولبنان بدعم تنظيم داعش الإرهابي الذي كانت بوابته الدولة الفاشية التركية، والتي مازالت تقدم الدعم لتنظيم القاعدة في مدينة إدلب السورية.

صحيح أنّ التطرف مشكلة اجتماعية كبيرة يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات خطيرة ومدمرة. من المؤكد أن لتدخل الأنظمة الغربية في الشرق الأوسط تاريخًا معقدًا ومثيرًا للجدل، وقد يكون لوجهات النظر المختلفة وجهات نظر مختلفة حول دور الجماعات المتطرفة والدوافع وراء هذه التدخلات. صحيح أيضًا أن مجموعات متطرفة مختلفة، مثل الإخوان المسلمين وداعش، شاركت في الديناميكيات السياسية والاجتماعية في المنطقة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنّ الوضع في الشرق الأوسط شديد التعقيد ومتعدّد الأوجه، ولا يمكن عزو جميع مشاكل المنطقة إلى تصرفات مجموعة أو دولة واحدة. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضًا مراعاة دور العوامل الأخرى، مثل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والانقسامات العرقية والطائفية، والصراعات التاريخية.

التطرف لغة

- من الصعب وضع تعريف محدد لكلمة «تطرف» لأنها تتخذ مضمونا نسبيا.

في ميدان الفلسفة وعلم الاجتماع: تشير إلى حاله الجمود العقائدي أو الانغلاق الفكري، ومن ثم يكون التطرف بهذا المعنى أسلوبا مغلقا للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أي معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو التسامح معها.

صحيح أن التطرف مشكلة اجتماعية كبيرة يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات خطيرة ومدمرة. من المؤكد أن لتدخل الأنظمة الغربية في الشرق الأوسط تاريخًا معقدًا ومثيرًا للجدل، وقد يكون لوجهات النظر المختلفة وجهات نظر مختلفة حول دور الجماعات المتطرفة والدوافع وراء هذه التدخلات. صحيح أيضًا أن مجموعات متطرفة مختلفة، مثل الإخوان المسلمين وداعش، شاركت في الديناميكيات السياسية والاجتماعية في المنطقة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنّ الوضع في الشرق الأوسط شديد التعقيد ومتعدّد الأوجه، ولا يمكن عزو جميع مشاكل المنطقة إلى تصرفات مجموعة أو دولة واحدة. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضًا مراعاة دور العوامل الأخرى، مثل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والانقسامات العرقية والطائفية، والصراعات التاريخية.

لطالما كان الشرق الأوسط منطقة يترسخ فيها التطرف الديني والأيديولوجي، مع مجموعة متنوعة من الجماعات التي تتبنّى مجموعة واسعة من الأيديولوجيات المتطرفة. على سبيل المثال، روجت مجموعات مثل القاعدة وداعش لتفسير عنيف ومتطرف بشكل خاص للإسلام، بينما دعت جماعات أخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين إلى اتّباع نهج سياسي وتدريجي أكثر تجاه التطرف الإسلامي.

في حالة الدولة التركية، كانت هناك أدلّة بأن الحكومة شجعت في كثير من الأحيان ودعمت التطرف، لا سيما في سياق مصالحها في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، تركيا قدمت الدعم للجماعات المتطرفة العاملة في سوريا، مثل جبهة النصرة التابعة للقاعدة، من أجل تعزيز مصالحها الإقليمية ومواجهة نفوذ منافسيها. بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى دعم تركيا للإخوان المسلمين في مصر ودول أخرى في المنطقة على أنه محاولة للترويج لرؤية أكثر توجهاً إسلامياً للشرق الأوسط.

من المهم ملاحظة أن بعض الانتقادات الموجهة لدعم الدولة التركية للتطرف يمكن أن تكون ذات دوافع سياسية. يجادل بعض المحللين بأنّ الحكومة

التركية لم تدعم التطرف بنشاط وأنّ أفعالها في الشرق الأوسط كانت مدفوعة بالدفاع عن النفس، وحماية مصالحها الوطنية، وهذه دائماً ما تكون ذريعة لاحتلال المزيد من أراضي جيرانها، وممارسة إرهاب الدولة بحق شعوب شمال شرق سوريا من القتل والتشريد والمحاصرة والتجويع وقطع مياه نهر الفرات للتأثير على السلوك الاجتماعي لشعوب المنطقة.

من المهم أيضًا ملاحظة أنه بغض النظر عن صحة هذه الادعاءات، فإن الترويج للتطرف أو دعمه من قبل أي حكومة هو أمر خطير للغاية، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الأفراد والمجتمعات المتضررة منه، وكذلك على المستوى الإقليمي والدولي.

يشير الاستقرار إلى قدرة النظام أو المجتمع على الحفاظ على حالة متسقة نِسْبِيًّا ويمكن التنبؤ بها، ومقاومة التغييرات أو الاضطرابات أو التعافي منها. في سياق الشرق الأوسط، يشير الاستقرار إلى قدرة البلدان والمجتمعات في المنطقة على الحفاظ على السلام والأمن والنظام، والمقاومة أو التعافي من النزاعات والعنف وأشكال عدم الاستقرار الأخرى.

إنّ ترويج التطرف أو دعمه من قبل أيّ حكومة يمكن أن يكون له تأثير ضار على الاستقرار، سواء داخل البلد المعني أو في المنطقة الأوسع. على سبيل المثال، يمكن للجماعات المتطرفة التي تدعمها الحكومة أن تنخرط في أعمال عنف وهجمات إرهابية وأشكال أخرى من الأنشطة المزعزعة للاستقرار، والتي يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الأرواح وتدمير البنية التحتية والاضطراب الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي أنشطة الجماعات المتطرفة أيضًا إلى صراعات إقليمية وتوترات جيوسياسية، والتي يمكن أن تزيد من تقويض الاستقرار.

من المهم أن تتجنب الحكومات الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التطرف وعدم الاستقرار، وأن تعمل من أجل تعزيز السلام والأمن في مناطقها.

"نتيجة للتطورات العلمية من أجهزة الاتصال يمكن تحقيق التواصل عن بعد، لكن يبقى التواصل مع الآخرين عن طريق اللقاء المباشر أكثر تأثيراً في تحقيق السلوك التفاعلي الإيجابي، فرغم سهولة وسائل الاتصال وقلة كلفتها في الوقت الحاضر تبقى وسيلة في التفاعل الاجتماعي عن طريق الاتصالات المتطورة (الانترنت، الهاتف النقال) إذا استخدمت بالشكل الصحيح فلا يمكن الاستهانة بها كوسيلة لتحقيق السلوك التفاعل الإيجابي"

كما يلعب المجتمع الدولي دورًا في ذلك، من خلال إدانة أي شكل من أشكال التطرف وتقديم الدعم للدول والمجتمعات التي تعمل على مكافحة التطرف والمحافظة عليه.

يمكن أن يشير الاستقرار إلى جوانب مختلفة من الحياة، مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني. ويشير الاستقرار إلى قدرة الحكومة أو النظام السياسي على الحفاظ على السيطرة والحكم بفعالية دون اضطرابات أو تغييرات كبيرة. يشير الاستقرار الاقتصادي إلى قدرة الاقتصاد على الحفاظ على نمو مطرد وتجنب الانكماش الكبير أو الأزمات المالية. ويشير الاستقرار الاجتماعي إلى قدرة المجتمع على الحفاظ على بيئة سلمية، ومتناغمة نِسْبِيًّا، خالية من الصراعات الكبرى أو الاضطرابات الاجتماعية. ويشير الاستقرار الأمني إلى قدرة دولة أو منطقة على الحفاظ على السلام والأمن لمواطنيها وحمايتهم من التهديدات الخارجية والداخلية.

من أجل استقرار الدولة أو المجتمع، من المهم أن تكون كل هذه الجوانب متوازنة. في حالة عدم وجود جانب واحد، يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار في مناطق أخرى. على سبيل المثال، إذا كانت الحكومة غير قادرة على الحكم بفعالية، فقد يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي، والذي يمكن أن يؤدي بعد ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني.

يمكن أن يكون تحقيق الاستقرار أمرًا صعبًا والمحافظة عليه، خاصة في المناطق المعرَّضة للصراع والتطرف وأشكال عدم الاستقرار الأخرى. حيث تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تعزيز الاستقرار من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعالج التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

قد يمثل الحفاظ على المكاسب الثقافية ومقاومة الممارسات والدعوات التي قد تغير السلوك الاجتماعي أو تنشر المفاهيم الخاطئة تحديًا لمجتمعات الشرق الأوسط.

فيما يلي بعض الطرق التي يمكن للمجتمعات أن تعمل بها للحفاظ على مكاسبها الثقافية ومقاومة التأثيرات السلبية:

التعليم: يمكن أن يساعد توفير تعليم دقيق وشامل في مواجهة المفاهيم الخاطئة وتعزيز فهم أعمق للممارسات والقيم الثقافية.

محو الأمية الإعلامية: يمكن أن يساعد تشجيع التفكير النقدي ومحو الأمية الإعلامية الأفراد على تمييز المعلومات الدقيقة من المعلومات المضللة والدعاية.

مشاركة المجتمع: يمكن أن يساعد بناء مجتمعات قوية ومرنة في تعزيز الشعور بالانتماء والهوية المشتركة، مما يمكن أن يساعد في مقاومة التأثيرات السلبية.

تشجيع الحوار: يمكن أن يساعد تشجيع الحوار المفتوح والاحترام بين مختلف المجموعات والأفراد على تعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين.

الدعم من الحكومة: للحكومة دور في تعزيز التراث الثقافي ودعم الأنشطة التقليدية والثقافية، كما أنها تتحمل مسؤولية حماية المواطنين من المعلومات المضللة والأيديولوجيات المتطرفة.

الدعم من المجتمع الدولي: يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دورًا في دعم الحفاظ على التراث الثقافي وتوفير الموارد والخبرات للمساعدة في حمايته.

من المهم ملاحظة أن الحفاظ على المكاسب الثقافية ومقاومة التأثيرات السلبية هي عملية مستمرة تتطلب جهود الأفراد والمجتمعات والحكومات. من المهم أيضًا أن تضع في اعتبارك أن الحفاظ على الثقافة يجب أن يحترم حقوق الإنسان والتنوع.

باختصار، تعتبر الدوغمائية والتطرف مفاهيم تتعلق بالالتزام بمجموعة من المعتقدات أو المذاهب دون الانفتاح على أفكار جديدة أو وجهات نظر بديلة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص في التفكير النقدي ورفض النظر في وجهات النظر الأخرى. لطالما كان الشرق الأوسط منطقة تجذر فيها التطرف الديني والأيديولوجي.

شمال وشرق سوريا..

بين الأحزاب المُستَنسَخة والمناسباتيّة والمهام الوطنية

فوزي سليمان

لكل عصر سماته وخصائصه التي تميزه عن العصور الغابرة التي سبقته وتطبعها بطابعه التقدمي، ويعد ذلك واحدة من قانون التطور الديالكتيكي، هذا القانون الذي أخذ طابع الأبدية، وهو الوحيد الذي عصى قوانين الديالكتيك الثلاثة ولا يتغير، ألا وهو قانون: «كل شيء يتغير، كل شيء يتبدل». وقد عبر عن ذلك الفلاسفة اليونانيون بمثال يُبسّط الأمر بشكل لا يقبل الجدل، وذلك من خلال مقولة: «لا يمكن للمرء أن يستحمَّ في نهر جار مرّتين»، ولكن يبدو أنّ هذا القانون لا يأخذ مفاعيله مع أغلب أحزابنا في شمال وشرق سوريا، على الرغم من الكم الهائل لأسمائها التي تكون غالباً غير معروفة لعامة الشعب، وأنا كفرد من هذا المجتمع حقيقة لا أعرف أكثر من ثلاثة أو أربعة أحزاب، في حين يُقال إنه هناك أحزاب بالعشرات..! وقد نُتَّهم بالجهل والسَّطحية لعدم معرفتنا في هذا المجال.

هنا لن نخوض في تعريفات الحزب أو الأحزاب ومهامها وأسباب تشكيلها، ولكن وجود هذا الكم الهائل من الأحزاب في بقعة جغرافية صغيرة مثل شمال وشرق سوريا والتي تعداد سكانها لا يتجاوز خمسة ملايين، أمر يستوجب التوقف عنده. وقبل أي شيء آخر، وقبل الخوض في الأمر وسبر أغوار هذه الظاهرة الغريبة، لا بُدَّ من الإشارة والتأكيد على أن التعددية في أي مجتمع لهو أمر صحي وإيجابي ولا بد منه، ولكن مع كل أسف هذا الأمر لا ينطبق والحالة المُعاشة على أرض الواقع هنا في شمال وشرق سوريا، ولفهم الواقع أكثر؛ يمكننا الاستشهاد بالأحزاب الشيوعية – الماركسية اللينينية – التي انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط خصوصاً والعالم عموماً.

هنا لن نخوض في مسألة صوابيّة أو عدم صوابيّة الفكر الماركسي اللينيني، إنما مقصدنا معرفة الظروف والأسباب التي أنتجت عملية الاستنساخ التي تم فيها تشكيل هذه الأحزاب، فبدلاً من أن تعمل على تطبيق النظرية الماركسية اللينينية استناداً على واقع وتطور كل مجتمع، اجرَّت نحو نسخ التجربة السوفييتية أكثر من السوفييت أنفسهم في بلدانهم، لدرجة أضحت الشعوب تستهجن الأمر بطريقتها، وللتَنَدُّر كانت تصف الأمر بمقولة «لو أمطرت في موسكو، نجد الأحزاب الشيوعية والاشتراكية قد فتحت المظلات هنا ..»، وهو تشبيه فيه الكثير من الحقيقة؛ إذ لم تستطع تلكم الأحزاب من تجاوز أطر النسخ التي أقحمت نفسها فيه، وقد تجلى ذلك بكل وضوح مع انهيار الاتحاد السوفياتي لتنهار هي الأخرى الواحدة تلو الأخرى، وفي أحسن الأحوال بقاء الاسم فقط، ولكن دون أي فعالية تذكر، اللهم إلا في المناسبات والتي غالباً لا صلة لها بالمجتمع مثل الاحتفال بثورة اكتوبر التي قادها لينين ورفاقه البلاشفة.

والأنكى من ذلك؛ هو أن هذه المناسبات تُقام ضمن أطر مقولبة وخطاب جامد لا يتغير ومكرر، هذا ناهيكم عن مواقفها الهزيلة إزاء العديد من القضايا، والتي غالباً ما تكون ضمن إطار ما يُرضي الأنظمة في هذا البلد أو ذاك. في حين أنها في بدايات انطلاقاتها كانت تمثل قوة فاعلة وتمتلك أرضية جماهيرية واسعة ومؤثرة في القرار السياسي ككل، لكن ونتيجة لتقوقعها داخل أطر نظرية بحتة، بالإضافة إلى الجمود العقائدي وتحالفاتها الخاطئة والقاتلة مع القوى القومية الحاكمة كما شاهدناه في العراق وسوريا وغيرها من الدول القومية، تحوَّلت إلى أحزاب قومية ذيلية تدور في فلك الأنظمة القومية، والتي هي الأخرى – الدول القومية – طبَّقت الفكر القومي، عن طريق الاستنساخ أو النقل، وبأسوأ الأشكال، لتتحول نحو الديكتاتورية والفاشية، بل وأسوأ من ذلك بكثير، والواقع المعاش في الشرق الأوسط يؤكد هذا الأمر.

وهكذا نجد هذه الأحزاب (الماركسية اللينينية) ما هي إلا نسخة مشوهة عن القومية المقيتة، ولكن بأسماء اشتراكية ...!

وإذا ما انعطفنا إلى حال الأحزاب في شمال وشرق سوريا؛ نجد أن عملية الاستنساخ الآنفة الذكر تنطبق عليها لدرجة كبيرة، وهنا لا بد أيضاً من استذكار مقولة لينين حول هذا التشبيه «كل تشبيه أعوج»، رغم ذلك سنتطرق إلى هذا التشبيه كلوحة جميلة أصيلة تحمل من المعاني والأفكار الفلسفية التي لا نهاية لها، إلا أنها تعرَّضت للكثير من عمليات الاستنساخ والتلاعب بها، لدرجة ضاعت الأصيلة بين الكم الهائل من التزييف، ليتوه معها المرء في معمعة طاحنة بين الحقيقة والرِّياء...! وهذا بالضبط إحدى أهم الأمور التي يعاني منها الشعب في شمال وشرق سوريا والشعب الكردستاني خصوصاً. وإذا ما أردنا في هذه النقطة بالذات التعمق في الأمر والخوض فيه؛ نجد أن للدول المستعمرة لكردستان دور أساسي في هذه العملية الاستنساخية، لنكون وجهاً لوجه أمام أحزاب وجميعها طبعاً تدَّعي الوطنية وزمام أمور أغلبها السّاحق ليس

بيدها، إنما تخلت عنها تماماً للغير، ولا حول لها ولا قوة إلا في مجالات محددة معروفة للجميع، وتنحصر في المناسبات والأعياد وتوزيع الروزنامات السنوية وجمع التبرّعات، وضمن إطار ضيق جداً ومحصور، وهكذا نكون وجهاً لوجه أمام أحزاب مستنسخة مناسباتيّة يعلو ضجيجها مع صغائر الأمور، وتكون غير مرئية في الأمور المصيرية التي تمس مستقبل الشعب والوطن والدفاع عنهما تجاه جميع المخاطر المحدقة بهما من كل حدب وصوب، والتي يجب أن يكون للأحزاب الدور الفاعل والطليعي في مواجهتها. وهذه هي الطّامة والمصيبة والعلة التي نعاني منها على جميع الأصعدة السياسية والدبلوماسية والعسكرية، في حين أن الحقبة التي نمر بها، ومنذ أكثر من عقد، تُعَدُّ الأخطر منذ قرن، وفي نفس الوقت لهي فرصة تاريخية لا يمكن أن تتكرر ويجب الاستفادة منها في اليوم الواحد خمسة وعشرون ساعة وأكثر، هذا مع إدراكنا أنه هناك تغييرات كبيرة على المستوى العالمي يجري الإعداد لها على قدم وساق وتتجه بخطى متسارعة نحو حقبة يرغب الجميع أن يطبعها بطابعه، حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة.

ما يجري على أرض الواقع، وخصوصاً في كردستان ككل وأوكرانيا؛ يُثبت أننا مقبلون على حقبة خطيرة وليست بطويلة وبعيدة المدى، سيتم فيها إعادة رسم مناطق النفوذ من قبل القوى المهيمنة على العالم، وهذا الأمر أضحى من بديهيات سياسة المصالح، وبنفس الشكل يفسّر التحرّكات المكوكية للأنظمة المعادية لتطلعات الشعوب في الحرية والديمقراطية. وقد قطع أبناء شعبنا في شمال وشرق سوريا أشواطاً جداً مهمة على المستويين الداخلي والخارجي. ورغم كل المكتسبات التي تحققت؛ لازال هناك خطر كبير يهدد وجودها أرضاً وشعباً، وهنا لن نخوض في التهديدات الخارجية؛ لأنها قائمة دائماً وأبداً وتتصاعد بشكل مستمر، لذلك علينا الولوج إلى الداخل وسد الثغرات العديدة التي يتسلل منها الأعداء لضرب التجربة الفتية من الداخل.

"لا يمكن للمرء أن يستحم في نهر جار مرتين"، ولكن يبدوً أنّ هذا القانون لا يأخذ مفاعيله مع أغلب أحزابنا في شمال وشرق سوريا، على الرغم من الكم الهائل لأسمائها التي تكون غالباً غير معروفة لعامة الشعب، فحقيقة لا أعرف أكثر من ثلاثة أو أربعة أحزاب، في حين يُقال: هناك أحزاب بالعشرات... وقد نُتّهم بالجهل والسطحية لعدم معرفتنا في هذا المجال.

بناءً على ما تقدَّم؛ فإن للأحزاب الدور الأكثر فاعلية في تحويل التطورات لصالح إحقاق الحقوق لشعوبها، وهذا الأمر لا يحتاج إلى دعوات لتلبية متطلبات المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم أجمع، ولا حتى إلى نقاش، فالهدف بالنسبة للكُرد هو تبني هُويَّته الوطنية والتاريخية والثقافية، ولكن تشرذم الأحزاب على الساحة في شمال وشرق سوريا إلى عُصَبٍ وكُتَلٍ متفرّقة ترك الساحة مفتوحة، وعلى مصراعيها، أمام المتربصين بها، رغم ذلك لازال الوقت متاحاً أمام إعادة قراءة المرحلة التي نمر بها وأداء المهام الملقاة على عاتق الجميع، وبدون استثناء.

ولكن وللأسف فإن تحوّل بعض الأحزاب إلى أداة سيئة بأيدي الأعداء، والتي ربطت وجودها بوجودهم، لا يبعث على الكثير من التفاؤل، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال توخّي حدوث أي تغيير في بنية تفكيرهم المعتمد بشكل كلي على الارتزاق والتبعية، حيث أنها أفلست على جميع الأصعدة، وفي مقدمتها على الصعيد الأخلاقي.

هنا لن لسنا بصدد توجيه الإملاءات على أي كان؛ ولكن لا بد من وضع بعض النقاط على الحروف.

ولنتطرق إلى السؤال السهل الممتنع، الذي لطالما طرحه الفلاسفة (أفلاطون): من أنت ...؟! وماذا تريد...؟! إن طلب الأجوبة ممَّن قيَّد إرادته بسلاسل التبعية للغير ويعمل على تعويم وشرعنة الاحتلال؛ لهو أمر عقيم ويكون قد أقحم نفسه في شرك تلك الجهات التي تسعى أساساً إلى إلهاء وتشويش القوى الوطنية وإخراجها عن مسيرتها، وفعلياً يتم العمل من جهة أخرى – ومن قبل العديد من القوى الفاعلة والمؤثرة – على تعويم هذه الأحزاب، أو على الأقل تعشيق الساحة، بهم من خلال نِسَبٍ محددة مسبقاً، والتي تُعَدُّ شكلاً آخر من أشكال الضغط على هذا الطرف أو ذاك. والأنكى من كل هذا؛ هو أن بعض الأحزاب في شمال وشرق سوريا فاقدة للشخصية الخاصة بها التي تميزها، فهي ذات شخصية مشوَّهة تماماً، وهي أشبه بخليط من كل شيء باستثناء الوطنية، فلسان حالها لا علاقة له لا بالجغرافيا ولا التاريخ ولا الأرض، إنما هو لسان حال الأعداء، ليتحولوا إلى مجرد أوراق تستخدم خلال فترة محددة جداً، ومن ثم تُرمى في المكان المخصص لها. وما الفضائح الأخيرة التي تداولتها وسائل الإعلام، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، إلا مؤشر على الانحطاط والمستنقع الذي غرقوا فيه وأقحموا أنفسهم بأنفسهم في متاهات لا يمكن للذاكرة المجتمعية أن تتخطّاها. ففي الوقت الذي يتخبَّط الشعب بدمائه للحفاظ على وجوده المُستهدَف بأبشع أشكال الحروب التي يندى لها جبين الإنسانية، نجد في الوقت عينه (قادة) الأحزاب يعيشون حياة الخُزي والعار في الفنادق المخملية ضمن حالة من الترف والبذخ، وهم ليسوا سوى عبيد وببغاوات تقلد ما يُملى عليها من توجيهات. في هذه النقطة بالذات نعود ونستذكر مقولة لينين التي وجهها للقس غابون: «لا تحقروا أنفسكم أمام عدوكم اللدود».

بناءً على ما تقدّم؛ ورغم أهمية وحساسية المرحلة والوقت معاً، بإمكاننا القول وبصوت عالٍ للجميع، اقتربنا من نهاية مائة عام من المآسي والآلام والعذابات، من خلال التعرض لأبشع أشكال الإبادة والتمييز العنصري المقيت، ولقد فشل الأعداء من تحقيق مآربهم وأهدافهم، بشكل جعلهم أكثر وحشية وفاشية. والزلزال الذي ضرب المنطقة مؤخّراً؛ إثبات على دناءة العدو الذي نواجهه، وبنفس الشكل إثبات للعالم على الوجه الحقيقي للإرهاب. وفي الطرف المقابل هناك الكثير من المنجزات التي تحققت لأول مرة في تاريخنا القديم والحديث، ولا يمكن لأحد الاستهانة بها وهي في تصاعد مستمر، ولذلك لا بد للجميع قراءة ودراسة حقيقة المرحلة التي نمر بها، واتخاذ الخطوات اللازمة لتلبية متطلباتها، ويكون ذلك فقط وفقط من خلال تبني الهُويّة الوطنية، بغض النظر عن المعتقد، فالتاريخ لا يرحم أحداً، وللشعوب ذاكرة لا يمكن لأحد محوها.

الأقليات في سوريا ما بين المواطنيّة والمركزية وتكاثر الدول

صلاح الدين مسلم

- في مفهوم الأقليات
- القانون الدولي والأقليات
- الأقليات في سوريا
- داعش والأقليات
- الحداثة والأقليات وصراع الهوية
- المركزية والأقليات
- المواطنيّة والأقليات
- حلول المركزية وتكاثر الدول

في مفهوم الأقليات

إنّ المفهومَين «أقلية» و«أغلبية» حديثا العهد نسبياً في القانون الدولي، رغم وجود الاختلافات بين المجتمعات المحلية على مرّ التاريخ. ومنحت بعض النظم السياسية في الواقع حقوقاً مجتمعية خاصة لأقلياتها، على الرغم من عدم استناد ذلك إلى أي اعتراف ب "حقوق" للأقليات بهذا المعنى. فنظام الملّة في الإمبراطورية العثمانية، على سبيل المثال، كان يتيح قدراً من الاستقلال الذاتي على الصعيدين الثقافي والديني للطوائف الدينية غير المسلمة، من قبيل المسيحيين الأرثوذكس والأرمن واليهود وغيرهم. وأعلنت الثورتان الفرنسية والأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر حرية ممارسة العقيدة بوصفها حقاً أساسياً، رغم أن أياً منهما لم تعالج بصورة مباشرة المسألة الأوسع نطاقاً المتعلقة بحماية الأقليات. واعترف مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥، الذي فكك إمبراطورية نابليون، إلى حد ما بحقوق الأقليات، وكذلك فعلت معاهدة برلين لعام ١٨٧٨، التي اعترفت ببعض الحقوق الخاصة لطائفة جبل آثوس الدينية[١].

الأقليات القومية:

نشأت مع ظهور الدولة القومية في الغرب والشرق، وبعد أن وضعت الحدود، فبالضرورة أن تكون هناك أغلبية عددية قومية، وأقلية عددية قومية، وحاولت الدولة القومية الاعتماد على الأغلبية القومية في تذويب الأقليات العددية اللغوية في بوتقة الأكثرية، فالأمة الحاكمة تسعى إلى خلق مجتمع قوميّ نمطيّ متأطّر بلواء حدود صارمة وقطعية مقدّسة، وصارت حلمًا فردوسيًّا للأغلبيّة وجحيمًا للأقليّة، سواء كانت تلك الأقلية أصيلة في تلك الأرض وأقدم من اللغة الأكثرية.

لقد اختُرعت المصطلحات في تمجيد اللغة الرسمية على أنّها لغة وطنيّة جامعة، ومنهم من اعتبر اللغات غير اللغة الرسميّة على أنّها لغات ثقافيّة، وضعفت لغات الأقليات أمام هذا الاهتمام الكبير بلغة الأغلبية، وبالتالي بثقافة تلك اللغة التي جعلتها سيّدة الثقافات، وقويت اللغة الرسميّة وتضخمت فوق طاقتها أيضًا، فعلى سبيل المثال أتذكّر عندما كنتُ بالجامعة أنّ محاضرًا قدّم رسالة ماجستير بعنوان (الفاعل في اللغة العربية)، وكذلك رأيتُ كتابًا ضخمًا عن الفاتحة، التي تُقرأ في أقل من دقيقة.

وصار هناك تمجيد مبالغ لعرق دون عرق آخر، وظهرت الطبقية العرقية ضمن مجتمع الدولة القومية، مع أنّ التجمعات الأثنية الكبيرة التي تؤلّف الإنسانية قد أسهمت مساهمات خاصّة في التراث العام، فلا يمكننا الحديث عن الشرق الأوسط دون الحديث عن الكلدان والآشور والسريان والأرمن والكرد... على سبيل المثال الذين أصبحوا أقلّيّة في حدود دولة مزّقت تلك الجغرافية قبل قرن من الزمان، بعد أن كانوا أكثرية في زمن لم تكُن هناك مشكلة كبيرة لظاهرة الأقليات الحاليّة.

الأقلّيات الدينية:

والمقصود هنا الأقليات التي تعتنق دينًا مخالفًا لدين الأغلبية، أو مذهبًا دينيًّا متميّزًا بسمات عقائديّة وسياسيّة تعطيه قدرًا واضحًا من التمييز العقيدي، حتّى لو انتمى في إطاره العام إلى دين الأغلبية، وقد كانت الأقلية الدينيّة اليهوديّة على سبيل المثال مضطهدة على مرّ التاريخ، وقد أثّر ذلك على طريقة نظرتها إلى الكون والطبيعة والبشر بشكل عام، فالأقلية اليهودية لم تصل إلى السلطة ولم تؤسس دولتها على مرّ التاريخ قبل إنشائها دولة إسرائيل، وكانت تعيش حياة منغلقة على نفسها، وخوفًا من الوسط المسيحي أو الإسلاميّ، وبالتالي استطاعت أن تحافظ على تقاليدها اليهوديّة التي تحوّلت مع الأيّام إلى هويّة قوميّة، ولسنا في صدد تحليل الأقلية اليهوديّة، لكن هذا الفكر

١ النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها – دليل المدافعين عنها / الأمم المتحدة – المفوضية السامية لحقوق الإنسان / جنيف ونيويورك ٢٠١٢ / الصفحة ٣

الانغلاقيّ أثّر على الكثير من الأقليّات الدينيّة، مثل الإيزيديّة، الذين يمتلكون هويتين تعتبران أقلية بالنسبة للعراق، أوّلًا هم كرد، وثانيًا هم غير مسلمين، وكذلك الأمر بالنسبة للكرد الفيليين فهناك الاضطهاد المزدوج، فهم كرد وشيعة في آن واحد، وبالتالي هم في مواجهة حرب ضروس، سواء من جانب الدولة القوميّة أو من الأقلية الكرديّة السنّيّة، «ففي كلّ رجل تتلاقى انتماءات متعدّدة تتعارض أحيانًا فيما بينها وتجبره على خيارات ممزّقة[٢].» وبالتالي هناك أزمة هويّة حاليًّا، بين الهويّة القوميّة والهويّة الدينيّة، ودمجها معًا كالحالة الإسرائيليّة التي تجمع ما بين الدين اليهوديّ والثقافة اليهوديّة أو القوميّة اليهودية، وكذلك الحركات العروبيّة الإسلاميّة التي شكّلت نواة لتعصّب ثنائيّ حدّ السيف.

لا شكّ أنّ الدين ولِد كثورة ضدّ الطغيان والطبقيّة وتكديس المال وعدم المساواة، وكانت الأديان تنشأ في الطبقات الدنيا في المجتمع، كبركان يتفجّر في وجه الدولة الهرميّة الطبقيّة، ولكن بعد عدّة سنوات تعتنق الدولة دين الأغلبية وتجعلها دين الدولة، فيتحوّل الدين المجتمعيّ إلى دين السلطة، فيغيّر من أخلاقيّات الدين، ويجعله وسيلة لخلق الفتن والفساد والتعصّب وأداة لمحاكمة الشعب، فقسطنطين اعتنق الدين المسيحي بعد ثلاثة قرون من ولادة المسيح، وكذلك اعتنق الكثير من الأغنياء والتجار الدين الإسلاميّ لكي يحوّلوا الدين إلى أداة أيديولوجية لقمع المجتمعات وابتزازها، واحتكارها، ومحاربة الأقليات وإبادتها، فالأندلس على سبيل المثال عندما كانت تحت الحكم الإسلامي كانت الأغلبية فيه للدين الإسلامي، وكان المسيحيّون أقلّيّة، بل لم يبق ذكر للمسيحيين في الأندلس، وعندما حكمها الإسبان بعد سقوط الأندلس صار الدين الإسلامي أقلّيّة في إسبانيا، بل لم يبق فيها مسلمون، وتنصّر الكثير من المسلمين مع جرائم محاكم التفتيش.

لقد أفضت هذه الثقافة الإقصائيّة على مرّ التاريخ إلى تقوقع الكثير من الأقليات في حاضنات بعيدة عن المركز تحافظ على عاداتها وتقاليدها التي تعتبر هويّة لها، والتي تستطيع الفكاك منها، فلا يستطيع مجتمع أن يعيش من دون هويّة، فعاشت الكثير من الحضارات التي أصبحت أقلّية في الجبال منعزلة عن الواقع المدينيّ الإقصائي، وصار يطلق عليهم كلمة بربري أو همجيّ أو وحشيّ، «ومن المرجّح أنّ كلمة بربري تقود من الناحية اللغوية إلى غموض وجمجمة أفاني العصافير، بمواجهة القيمة التعبيرية للغة البشرية، وكذلك كلمة متوحّش التي تعني أنّه آت من الغابة، تذكر بنوع من الحياة الحيوانية بمواجهة الثقافة الإنسانيّة. وفي كلتا الحالتين نرفض القبول بواقعة تنوّع الثقافة نفسها، ونفضل أن نرمي خارج الثقافة، في الطبيعة، كل ما لا يتوافق مع القواعد التي نعيش في ظلّها[٣].» وبالمقابل اندمجت بعض الأقليات في المدينة، في حارات منعزلة، وبفضل

> **لقد اخترعت المصطلحات في تمجيد اللغة الرسمية على أنّها لغة وطنية جامعة، ومنهم من اعتبر اللغّات غير اللغة الرسمية على أنها لغات ثقافية، وضعفتّ لغات الأقليات أمام هذا الاهتمام الكبير بلغة الأغلبية، وبالتالي بثقافة تلك اللغة التي جعلتها سيدة الثقافات، وقويت اللغة الرّسمية وتضخمت فوق طاقتها أيضًا، فعلى سبيل المثال أتذكّر عندما كنت بالجامعة أن محاضرًا قدم رسالة ماجستير بعنوان (الفاعل في اللغة العربية).**

٢ الهويات القاتلة / أمين معلوف / ترجمة: نبيل محسن / ورد للطباعة والنشر / الطبعة الأولى / دمشق ١٩٩٩ / الصفحة

٣ العرق والتاريخ / تأليف: كلود ليفي شتراوس / ترجمة: سليم حداد / المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر / الصفحة ١٤

صناعتها وتجارتها استطاعت أن تحمي نفسها، كالأرمن والمسيحيين في سوريا والعراق وتركيا...

القانون الدولي والأقليات

أضحى الغرب منصوبًا كقاضٍ عالميّ على حساب القيم والمثل المحلية. فبعد النهضة العلميّة في أوروبا والحربين العالميتين الأولى والثانية، ترسّخت الليبرالية ومبادئ حقوق الإنسان والأقليات من ضمنها، في منظمات حكومية وغير حكومية وتحت قبة الاتحاد الأوروبي وخارجها، ومن خلال التضحيات التي قدّمها الغرب، كضحيّة التعصّب القومي الذي كان ناجًا طبيعيًّا للدولة القوميّة التي نشأت في الغرب، وصارت مثالًا يحتذى به والفردوس المعهود المفقود، وأكثر من دفع فاتورة الدولة القوميّة هي الدول التي اخترعت هذه الفكرة وروّجت لها، ولكنّها مازالت أسيرة هذا الفكر الإقصائي لبقيّة الأقليات، إذ «كيف يمكن الحديث عن تمتّع فرد ما بحقوقه كإنسان إذا ما كان محرومًا من الحقوق التي تتصل بهويته كعضو في جماعة متمايزة بهويتها[٤]؟»

إنّ القانون الدولي لا يراعي التنوّع الثقافي ونظرة الثقافات للكون، فالإنسان في الشرق على سبيل المثال يؤمن بشيء لا يدركه الغرب، ومن هنا جاء الاغتراب الشرقي لعلمنة المعرفة عند الغرب، والحقيقة الكلّية ليست استئثار أيّة ثقافة وإنّما هي حصيلة التقارب.

هناك فكرة أورَبَة الكوكب، وفردنة العلاقات الإنسانية كلّها وتقويض بنيتها، ومن بعدها تقويض النظام الاجتماعي الذي يحكمها إذ يقول جوزيف ياكوب في هذا السياق: «إنّ استبداد حقوق الإنسان يُحَلُّ من خلال شرعنة كلّ الثقافات[٥].»

ففكرة الدولة القومية التي انبثقت من الغرب وانتشرت في الشرق عن طريق المستشرقين والمتنورين قد ألقت بظلالها السلبية على كلّ هذه المآسي في الغرب والشرق على حدّ سواء، فكلّ المآسي التطهيرية الإباديّة من تطهير الأرمن قبل قرن إلى عمليات الصهر والإبادة في كلّ دول الشرق الأوسط قد ألقت بظلالها المأساوية، فلم نرَ هكذا عمليات تطهير ممنهجة قبل قرن من الآن، فصحيح كانت هناك نسف للحضارات وعمليات انتقام من الحضارات المغلوبة، منذ البابليين والآشوريين وصولًا إلى هولاكو، لكن عمليات التطهير كانت لبسط السيادة الإمبراطوريّة، وليس عمليات قولبة للمجتمع وصهره في لغة ودين الأغلبية.

لا شكّ أنّ الأقليات في العالم باتت متخلّفة مقارنة بالأكثرية، عبر بوتقة تأطير اللغة الرسمية كلغة التعليم والسلطة، فهي لا تعرف علم الاجتماع – علم الألسنة – علم الاجتماع الأثني – علم السلالة – علم اللغات – علم اللغات الأثني – علم الأثريات – علم النفس الاجتماعي – التحليل النفسي – دراسة الحضارات... وهذا ما يؤثّر على واضعي القانون أو حقوق الإنسان، فالأقليات في الشرق كالكرد على سبيل المثال من خلال تقوقعهم على ذاتهم في لقرن الماضي باتوا بربريين بالنسبة للأغلبية: خريجي مدارس الدولة القومية التي تشرّبت ثقافة الأكثرية والنمطيّة والنظرة الإقصائية للأقليّات، بالطبع ليس الذنب ذنب الأكثرية في هذه العملية الإقصائيّة، بل المشكلة في نظام الحكم المركزيّ لهيمنة الدولة القوميّة التي زرعت أفكارها عبر المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، مع أنّ معظم الدول العربية كالعراق وسوريا والأردن ولبنان قد صادقت على المواثيق الأساسية للأمم المتّحدة المتعلّقة بحقوق الإنسان - وإن كانت من نظرة الغرب إلى الشرق - والتي تعترف من بين حقوق أخرى بحقّ الأقليات ولكنّها لا تحترم تلك الالتزامات التي أبرمتها طواعية.

بالمقابل نرى الخوف من هذه الحداثة التنويرية الغربيّة، وعدم الاستفادة من تجاربها الإيجابيّة،

٤ نهاية العالم كما نعرفه – نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين / تأليف: ايمانويل والرشتاين / ترجمة فايز الصباغ / هيئة البحرين للثقافة والآثار / الطبعة الأولى / المنامة ٢٠١٧ / الصفحة ٩

٥ ما بعد الأقليات – بديل عن تكاثر الدول / تأليف: جوزيف ياكوب / ترجمة: حسين عمر / المركز الثقافي العربي / الطبعة الأولى ٢٠٠٤ / الصفحة ٥٥

من خلال وائل الخطاب الدولتي (الإعلام والتعليم)، فالمجتمع متخوّف من ناحية أخرى من هذه الثقافة الفرديّة، التي تصوير الحداثة على أنّها حصان طروادة ثقافة غربيّة غريبة عنهم، وبالتالي يتمّ الخوف منها من خلال التأثير على الهويّة، وهي مثار شبهة، وعندما يتمّ محاربة هذه العولمة والحداثة، يكون البحث من قبل الحداثويين عن آليات الخرق لهذا الحصن المتين عبر زرع الفوضى التي بإمكانها أن تخلق تصدّعًا للجدار وتقبُّل موجات الحداثة، وذلك من خلال الاختراق في عقول المفكرين الذين يرون أنّ الحداثة هي الحبل والرابط ما بين الحداثة كفكر تنويري علمي يساعد في رقيّ المجتمعات والحداثة كمشروع ينسف الهويّات في بوتقة الدولة القومية التي تلغي كل القوميّات، والدولة القوميّة تحارب هذه الحداثة من ناحية، وتشاركها الأفكار السلطويّة من ناحية أخرى، وبالتالي نرى الجنون الدولتي في الانتقام من الشعوب والأقليات في الدولة، وكذلك الأمر ينطبق على المجتمع المشوّه بفعل هذه التلاعبات بمصيره، «فعندما يتحوّل رجل سليم العقل بين ليلة وضحاها إلى قاتل، فهناك جنون بالتأكيد. ولكن عندما يوجد آلاف وملايين القتلة، وتتكرّر الظاهرة من بلد إلى آخر، في قلب ثقافات مختلفة، عند أتباع جميع الديانات مثلما عند الذين لا يدينون بأيّ منها، فلا يكفي أن نقول «جنون» ما ندعوه تساهلًا «جنون قاتل» هو تلك النزعة عند أمثالنا لأن يتحوّلوا إلى جزّارين عندما يشعرون أن قبيلتهم مهدّدة[٦].» وهذا ما رأيناه فيما يسمّى بالأحداث في سوريّة.

الأقليات في سوريا

إنّ سوريا هي بقعة مقتطعة من منطقة التنوّع الأثني في الشرق الأوسط، ولكلّ أثنيّة امتدادها التاريخي والجغرافي لدول الجوار التي حدّدتها اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٨ التي قسّمت كلّ هذه الأثنيات لحدود لم تراعِ الامتداد الأثنيّ للكرد والأرمن والسريان والمسيحيين والتركمان

> **لا شكّ أن الدين ولِد كثورة ضدّ الطغيانّ والطبقية وتكديس المالّ وعدم المساواة، وكانت الأديان تنشأ في الطبقات الدنيا في المجتمع، كبركان يتفجر في وجه الدولة الهرمية الطبقيّة، ولكن بعد عدة سنوّات تعتنّق الدولة دين الأغّلبية وتجعلها دين الدولة، فيتحول الدين المجتمعيّ إلى دين السلطّة، فيغير من أخلاقيات الدين، ويجعله ّوسيلة لخلق الفّتن والفساد والتعصّب وأداة لمحاكمة الشعب، فقسّطنطين اعتنق الدين المسيحي بعد ثلاثة قرون من ولادة المسيح**

والآشوريين والعلويين والعرب السنة وباقي الأثنيات والأعراق، فهناك كرد في العراق وسوريا وإيران وتركيا، وكذلك المسحيون، والأرمن... وهناك امتداد عشائري ما بين الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والسعودية... ناهيك عن التنوّع الأثني التاريخي الكبير في المدن الكبيرة مثل دمشق وحلب وحمص والقامشلي وغيرها.

وتعدّ منطقة سوريا منطقة صراع حضارات عبر تاريخ نشوء الدول، ناهيك عن منطقة حوض الفرات التي كانت حدود الإمبراطوريتين الفارسية والبيزنطية طوال عقود من الزمن، وكانت منطقة الهروب من النزاعات، ونستطيع أن نطلق عليها كمنطقة آمنة أو فاصلة لنزوح العديد من الأعراق هربًا من حرب الدول المتصارعة.

لم تكن الحرب التي تحصل ما بين الإمبراطوريات على الرغم من وحشيتها حربَ أقليّات، وإنّما كانت حرب سيطرة الدول، وبسط النفوذ، لم تكن ظاهرة الأقليات في سوريا مشكلة كبيرة ما بعد جلاء الانتداب الفرنسيّ عن سوريا في عام ١٩٤٦

٦ الهويات القاتلة / أمين معلوف / ترجمة: نبيل محسن / ورد للطباعة والنشر / الطبعة الأولى / دمشق ١٩٩٩ / الصفحة ٢٩

مشكلة فناء وإبادة مثلما حصل في الأحداث السورية، فلم يكن هذا التمايز الأقلّوي مرضًا قاتلًا، ولكن ما بعد تحوّل الدولة إلى دولة قوميّة ما بعد اتحاد مصر وسوريا عبر الجمهوريّة العربيّة المتّحدة بقيادة جمال عبد الناصر، عام ١٩٥٨ حيث ظهرت المخاطر الأقلويّة، وبدأت الاحتقانات، والخوف من تشظّي الهويّة، فإنّ تحوّل الجمهورية السوريّة إلى جمهوريّة عربيّة سورية كان بحدّ ذاته إقصاءًا للأقليات غير العربيّة، والدستور الذي اشترط أن يكون رئيس الجمهوريّة عربيًّا مسلمًا، أضحى إقصاءً للأقليات غير المسلمة، ومن هنا تفاقمت المشاكل الأقلوية، فالعلويون يشكّلون ١٣٪ من نسبة سكّان سوريا والدروز: ٣,٥٪ والمرشديون والإسماعيليون: ٣٪ والكرد بطوائفهم وأديانهم (العلوي – السني – الإيزيدي): ١٥٪ والشيعة: ٢٪ التركمان والشركس: لا توجد إحصائية دقيقة حوالي ٣٪ والمسحيون بطوائفهم وأثنياتهم ١٠٪ والغالبية عرب سنة أكثر من ٥٠٪. أي أنّ الدولة القوميّة اختصرت هويّة الدولة في ٥٠٪ ونفت النصف الآخر، أو قبلتهم عبر نسف هوياتهم والانصهار في هويّة الدولة القوميّة.

إنّ ربيع المجتمعات الذي تحوّل عبر محوري المصطلحات إلى الربيع العربي، قد أخرج النزعات الأقلّيّة وتحوّلت الجماعات المسلّحة إلى جماعات قاتلة فانية للأقليات، وكان خروج المظاهرات من الجوامع في يوم الجمعة إقصاء لكلّ الأقليات المجتمعيّة التي لم تكن راضيّة عن الدولة القوميّة الإقصائيّة، والنظرة الأقلّويّة للحكم في سوريا، عبر توصيفها أنّها حكم الأقلّيّة العلويّة، والتي أصبحت تهمة يمكن أن يكون الحدّ هو الذبح، بمجرّد تهمة النصيرية، والتي تدلّ في مدلولها على استحضار الكلمة التاريخيّة (النصيريّة) التي لم تكن متداولة من قبل، ومن جهة أخرى زرع الخوف من الفناء والدمار الشامل إذا استلم العرب المسلمون السُّنّة الحكم، وبالتالي كان اللعب على وتر الأقلّيات تحايلًا على جوهر الصراع الحقيقي ما بين المجتمع ومفهوم الدولة.

داعش والأقليات

لطالما كانت هناك آيات قرآنية تميّز أمّة الإسلام عن بقيّة الأمم، وكانت لها أسباب سياسيّة حينها، ولكن ظلّت هذه الآيات ركائز تعتمد عليها الجماعات التعصّبيّة الإقصائيّة للأقليات، كالآية التي تقول: «كُنتمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتنْهوَنَ عَنِ الْمُنكَرِ» والآيات التي تدلّ على أنّ الإنسان مسيّرٌ وليس مخيّرًا، وأسماء الله الحسنى لها قسمان قسم يدلّ على الجمال (الجميل، الرحمن، الرحيم..) وقسم يدلّ على الجلال (المنتقم، الجبّار، المتكبّر...).

وقد كان الصراع محتدمًا ما بين الجلاليين والجماليين، فالمتصوفة كانوا روّاد الجمال الإسلاميّ، بينما استند الخلفاء والأمراء على الجلال الإسلاميّ، فتدرّج الدين الإسلاميّ من البساطة إلى التعقيد، فالمذهب المالكيّ على سبيل المثال كان مذهبًا بسيطًا سمحًا مقارنة بالحنفية مرورً بالشافعية وصولًا إلى الحنبلية، حتّى وصلت إلى الوهابية فالقاعديّة فالداعشيّة، ولا ندري غدًا أي مذهب أكثر تشدّدًا وتطرّفًا سوف يولد، فعبر الصيرورة التاريخيّة على مدى أربعة عشر قرنًا انتصر روّاد الجلال وصولًا إلى داعش، وانهزم فكر المتصوفين الذين ظلّوا في عزلتهم عن هذا التيار المتشدّد التكفيري، غير المؤمنين بالحرب وإراقة الدماء، وكانوا يحبون الله فيعبدونه، لا يخشونه فيعبدونه، أو يبحثون عن الشهوات فيعبدونه.

كانت الدولة الإسلاميّة (داعش) في ذروة التعصّب الدينيّ عبر التاريخ، وهي خلاصة التاريخ التعصّبيّ للثيوقراطيّة[٧] الإسلاميّة، وهي امتداد للتاريخ الدمويّ للجماعات التكفيريّة الحالمة بالسلطة منذ الخلافات الدمويّة بعد وفاة النبيّ

٧ الثيوقراطية (بالإنجليزية: Theocracy) وتعني حكم الكهنة أو الحكومة الدينية أو الحكم الديني . تتكون كلمة ثيقراطية من كلمتين مدمجتين في اللغة اليونانية هما ثيو وتعني الدين وقراط وتعني الحكم، وعليه فإنّ الثيوقراطية هي نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطته مباشرة من الإله، حيث تكون الطبقة الحاكمة من الكهنة أو رجال الدين الذين يعتبروا موجهين من قبل الإله أو يمتثلون لتعاليم سماوية، وتكون الحكومة هي الكهنوت الديني ذاته أو على الأقل يسود رأي الكهنوت.

محمّد مرورًا بالخوارج والدمويّة الأمويّة، والسواد الفاشيّ العباسيّ وصولًا إلى الأخوان المسلمين فالقاعدة فداعش، وكانت الدولة الإسلاميّة القالب الأشدّ وطأ من الفاشيّة القوميّة في ظل الدولة القوميّة ذات النمط الواحد في اللغة الواحدة والثقافة الواحدة، والشعب الواحد.

لقد شوّه داعش الهويّة الإسلاميّة، فاختصر الإسلام في الشهوات (المال – السلطة – النساء) ولا بدّ من الاعتماد على القوّة والعنف، وتدمير المرأة نهائيًّا لبسط السلطة القويّة، ومحاربة كلّ أشكال الضعف، والأقليات ضعيفة أمام الأكثريّة فبالتالي أصبح محاربتها من أساسيّات الدولة الإسلاميّة، لكن هناك التاريخ الذي أوصل هذا الفكر إلى هذه الصورة.

لقد كان الفقه يعني الفهم والإدراك، لكن بعد ضعف الخلافة الإسلامية العباسيّة والعثمانية وانهيارها صارت بمعنى ترديد المعرفة وتطبيق النص كما فهمه القدماء، والتعلّق بالماضي السلف الذي بات خيرا من الخلف، فصورة المجد التليد باتت ضمن ذهنية المتفقهين، والماضيون هم الأعلم، فتقلصّ الفقه الإسلامي وبات صورة تكرارية عن الماضي، فبات تيار المحافظين الإسلاميين الجدد يرى أنّ القرآن يحتوي على كلّ المعرفة، بعد أن كانت هناك جلسات فكرية عميقة في بغداد في عصر المأمون، تحوّل الفقه إلى الابتعاد عن الفكر التنويري، وأضحى تنقية الفكر الدينيّ من كلّ التأثيرات الأجنبيّة الهاجس الأساس لدى المتفقّهين الجدد الذين مهّدوا لظهور التيّارات الإسلامية التعصّبيّة المتشدّدة التي مهّدت لظهور داعش، «ثمَّ شُيطنتْ الفلسفة والعلوم، فضلًا عن اضطهاد الأقليات والنسّاء. ما أدى لموت التبّادل الثقّافي الإسلامي مع المُفكّرين غير المُسلِمين الامر الذي أدى بدوره إلى عقم ثقافي وركود مجتمعي وعلمي. أضف إلى ذلك اكتشاف الطريق البحري المعروف باسم رأس الرّجاء الصّالح من قبل المستكشف البرتغالي فاسكو ديجاما عام ١١٧٧ ممّا ساعد على التقّليل من أهميةّ الشّرق الأوسط عالميًّا[٨]."

إنّ تدمير الثقافات الذي وصل إلى تدمير تماثيل بوذا في أفغانستان، وتدمير الآثار في الموصل وصولًا إلى الرقة، ومحاربة كلّ الثقافات العريقة، وانتهاج سياسات متناقضة تجاه الأقليات الأثنيّة، فمن جانب كانت هناك قوميّات من أنحاء العالم كافة حيث انضمّت إلى التنظيم من كل الأعراق والأنساب في العالم، وبالمقابل كانت هناك محاربة للأثنيّات المحلّية، وتكفير للكرد، وعدم القبول أن يتحدّث أحد باللغات المحلّية، وبالطبع تقديس اللغة العربيّة بما أنّها لغة القرآن ولغة أهل الجنّة، وتقديس الشام التي تعتبر أرض الأنبياء، بل الجنّة الموعودة عبر التاريخ الإسلاميّ التي اعتبرت الشام والعراق المليئة بأوصاف الجنّة المختلفة عن الصحراء في شبه الجزيرة العربية؛ مولد الإسلام.

بالمقابل كانت هناك محاربة لكلّ الأقليات الدينيّة غير الإسلاميّة على طريقة داعش، وتكفير كلّ التيارات الإسلاميّة التي لا تمشي على خطا داعش "وإنّ العالم المعاصر شهد بعُدًا جديدًا لخطر فكرة الجهاد مع ظهور أول دولة في القرن الحادي والعشرين ترتكز على مبادئ الشريعة وفكرة سمو الإسلام فوق كل الديانات. ومع ظهور داعش طفا على السطح سؤال: هل الدواعش يمارسون الإسلام الحقيقي أم يقومون بتزييف الدين لخدمة أهدافهم الخاصّة؟

هنا يقول حامد عبد الصمد: "الإجابة على هذا السؤال تعتبر مشكلة سواء أجبنا بالنفي أو بالإيجاب. فلو قلنا إن داعش "لا" تمثل الإسلام، فمعنى ذلك أنه يمكننا مواصلة تدريس نفس نصوص الإسلام ونفس الآراء الفقهية القديمة وكأن شيئًا لم يكن، ولا داعي لأي إصلاح. لكن لو قلنا إن داعش "تمثل" الإسلام وتطبق نصوصه بضمير، فهي دعوة صريحة ومباشرة لكل شاب مسلم إما أن يترك الإسلام أو أن يلتحق بداعش. لقد أصابت الأعمال الإجرامية لداعش الكثير من المسلمين بالذعر من الإسلام المسلّح وجعلتهم أكثر قابلية لفكرة مراجعة التراث ومحاربة الإرهاب باسم الدين. ولكن على الجانب الآخر فإن

٨ الفاشيةّ الإسلامية - مختارات / حامد عبد الصمد / دار ميريت / القاهرة ٢٠١٩ / الصفحة ١٢٢

> **تعدّ منطقة سوريا منطقة صراع حضارات عبر تاريخ نشوء الدول، ناهيك عن منطقة حوض الفرات التي كانت حدود الإمبراطوريتين الفارسية والبيزنطية طوال عقود من الزمن، وكانت منطقة الهروب من النزاعات، ونستطيع أن نطلق عليها كمنطقة آمنة أو فاصلة لنزوح العديد من الأعراق هرباً من حرب الدول المتصارعة.**

البعض منهم رأى في داعش بشائر تحقيق الوعد الإلهي. بانتصار الإسلام[٩]."

كأنّ الخيار المطروح هو إمّا الإسلام الداعشيّ أو الهروب من الذاكرة الإسلاميّة. وهنا مشكلة البحث عن الهويّة. وكأنّ المواطنيّة هي الحلّ الأمثل. وإلّا صور مجازر داعش أو الخراب في كوباني والرقة والموصل ماثلة أمام الأذهان. وهي ترعب من يرد أن يجعل الإسلام هويّة له.

الحداثة والأقليات وصراع الهوية

لقد طرح الغرب نفسه عبر التاريخ كمفهوم عالمي. أي كنموذج معياري وتعبير نهائي عن التطور البشري. ومن هنا خرج مفهوم العالمية أي أن كل ما يشبه الحضارة الغربيّة هو عالميّ. ومن هنا كانت فوقية الحضارة الغربية. وبالتالي شرعنت السلطة. وظهرت هرميّة الثقافات والأعراق والأجناس. فالغرب يحوّل الاستعمار إلى رسالة حضارية. ومقاومة الاستعمار إلى إرهاب وتخريب. والعكس صحيح بالنسبة للمُستعمَر.

يبدأ الغرب الآن بإعادة بناء الهوية. من خلال عملية التجريد من الوعي الذاتي بعد إفراغها من التراث وقطعها من كل الجذور بشكل يجعلها تتقبّل وضعها الجديد كطرف خاضع للسيطرة وتُقِرُّ به وترضى. لكنّ العولمة لاقت ردّة فعل كبير في المجتمع الشرقي. فصار هناك خوف من هذا المدّ العولمي. وبالتالي صار هناك انطواء على الهوية مقابل الترابط الاقتصاديّ. والشركات عابرة القارات. وهذا المدّ الاتصالاتي الذي لا يهدأ.

«فالذاكرة هي بالطبع الأرضية الأمثل لإعادة بناء الهوية. وهكذا يصبح المؤرخ. مؤرخ السلطة الجديدة المسيطرة. هو «المدير المحلَّف» المسؤول عن الذاكرة. فيعطي الروح والمضمون إلى مؤسسة الحضارة ويحوّل سفينة تجارة الرقيق إلى أداة اكتشاف وتجارة. هو أيضاً من يعيد إعطاء هوية جديدة للأماكن عبر تحويل سوق العبيد إلى «مكان تجاري». وحصون اعتقال العبيد ونقلهم إلى «قلاع للدفاع والحماية». ومقابر الرقيق. خاصة المقابر الجماعية منها. إلى أراضٍ مجهولة الهوية سرعان ما تخفيها المباني الإدارية أو التجارية[١٠]."

"إذ يعاني العالم الغربي راهناً من أعراض "أزمة هويتية" عميقة يبدو أنه غير مدرك لواقعها وأبعادها. وتبرز هذه الأعراض بشكل خاص في التوتر الواضح بين تضخّم موقفه (أو خطابه) المرتبط بالحضارة الكونية. والطابع المحوري الذي تتخذه أزمة الهوية فيه. وكذلك في علاقته ببقية العالم. هذه العلاقة تُختزلُ بالتسليع وإرساء الأمن وتعميم الطابع الإنساني. وفي اضطرابه وضيقه الشديد أمام التنوّع الثقافي والأثني والديني[١١]."

إنّ الجوهر في نسق الحقيقة هو البحث عمّا هو

٩ الفاشيّة الإسلامية - مختارات/ حامد عبد الصمد / دار ميريت / القاهرة ٢٠١٩ / الصفحة ٢٤٨

١٠ https://www.iicss.iq/?id=487&sid=889

١١ https://www.iicss.iq/?id=487&sid=889

”إنّ الحركات الأقلويّة تعاني من مشكلة الحلّ، وهي في مأزق نظري وسياسي في ظل الوضع الانتقالي العالميّ، فهي إذا ما وصلت إلى السلطة سوف تعيد إنتاج نموذج الدولة القومية (النموذج التقليدي الأوروبي) الذي تنتقده بشدّة، وهذا هو الفخّ الذي وقع فيه الثوريون عبر التاريخ في تقليد نظام الحكم الذي ثاروا عليه، وهذا الخطأ مازال يتكرّر إلى يومنا هذا، وخاصة في القرن الواحد والعشرين الذي أصبح عقيمًا لا يولد الحلول“

خيّر، وليس البحث عمّا هو صواب، لكن العلم أو النظام العالمي العلميّ الجديد يبحث عمّا هو صواب ولا يهمّه إن كان خيّرًا أو لا، من هنا بدأت الأزمة العالميّة الحداثويّة العلمويّة، وبدأت الحروب الأقلويّة، وتفاقمت في القرنين الماضيين ومازالت في حرب ضروس، وكأنّها الطاعون الجديد.

ما انفكّ النضال ضدّ أيّ تهديد يهدّد الهويّة هو الهاجس الأوّل والأخير للإنسان الشرقيّ، فالغربيّ قد أصبح مدجّنًا بمفهوم المواطنيّة، والفردانيّة في الدولة العصريّة، وهو الحلّ السحريّ الذي سنعالجه فيما يأتي، لكنّ ما هي الهويّة؟ وما هو الانتماء؟

”يوجد في كل العصور أناس يعتبرون أنّ هناك انتماءً واحدًا مسيطرًا، يفوق كل الانتماءات الأخرى وفي كلّ الظروف، إلى درجة أنّه يحقّ لنا أن ندعو ”هوية“. هذا الانتماء هو الوطن بالنسبة لبعضهم والدين بالنسبة لبعضهم الآخر. ولكن يكفي أن نجول بنظرنا على مختلف الصراعات التي تدور حول العالم لنتنبه إلى أن أي انتماء لا يسود بشكل مطلق. فحيث يشعر الناس أنّهم مهدّدون في عقيدتهم يبدو أن الانتماء الديني هو الذي يختزل هويتهم كلها. ولكن لو كانت لغتهم الأم ومجموعتهم الأثنية هي المهددة لقاتلوا بعنف ضدّ أخوتهم في الدين[١٢].»

لقد تمخّض عن هذه الحرب الطاحنة في سوريا صراع للأقليات أفرزت تغييرًا في الديمغرافية السورية، فانزاحت أقلّيات وأكثريات، فهربت معظم الأقلّيات من سوريا إلى الغرب، وظهرت أزمة الهويّة من خلال الاغتراب الكبير الذي حصل، «ولم يعد وضع المهاجر وضع مجموعة من الأشخاص الذين اقتلعوا من الوسط الذي يحتضنهم، لقد اكتسب قيمة نموذجيّة، فهو الضحية الأولى لمفهوم الهويّة القبائليّ. إذا كان هناك انتماء واحد بهم، وإذا كان لا بدّ من الاختيار، فسيجد المهاجر أنّه منقسم وممزّق ومحكوم عليه بأن يخون إمّا وطنه الأصليّ وإمّا الوطن المضيف، وهي خيانة سيحياها حتمًا بمرارة وغضب[١٣].» وهنا يظهر التشظّي الآخر في الشخصيّة، عبر أزمة الهويّة السوريّة وهويّة الدولة التي هاجر إليها، وهي إحدى مفرزات التدخّل الغربيّ في الشرق.

وبالمقابل ظهر في الداخل السوريّ تشظٍّ آخر: وهو الخوف من الهويّة، وتقلّب الهويّة، فإذا سئل سوريّ عن هويته وهو يعيش تحت كنف داعش عن هويته، بالطبع سيقول: «إنّني أنتمي إلى الدولة الإسلاميّة، وهويّتي هي الإسلام»، ونفس الشخص عندما يسأل وهو في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري أنّه عربيّ سوريّ، وفي الشمال السوريّ سيؤكّد على سوريّته، وقد يقول: إنّي شامي (نسبة إلى بلاد الشام) أو أنتمي إلى الوطن العربي، أو سوريا الكبرى حسب خارطة الحزب القومي السوري التي تضمّ قبرص أيضًا، لكنّه سيقول: إنّي أنتمي إلى هذا

١٢ الهويات القاتلة / أمين معلوف / ترجمة: نبيل محسن / ورد للطباعة والنشر / الطبعة الأولى / دمشق ١٩٩٩ / الصفحة ١٦

١٣ الهويات القاتلة / أمين معلوف / ترجمة: نبيل محسن / ورد للطباعة والنشر / الطبعة الأولى / دمشق ١٩٩٩ / الصفحة ٣٧

الكون عندما يكون مقعدًا لا يستطيع الحراك، كعالم الفيزياء ستيفن هوكينغ[١٤] الذي يقول: «نحن جميعًا مختلفون، ولا يوجد شيء اسمه إنسان قياسيّ أو نموذجي، بل إنّنا نشترك في نفس الروح البشريّة[١٥].»

المركزية والأقليات

إنّ هيمنة المركز على كلّ الأطراف في الدولة المركزية تجعل من اللغة الرسمية قالبًا للأكثريّة، وبالتالي تلاقي ردّة فعل متطرّفة تجاه صرامة المركزية وتطرّفها، من خلال إعلاء قومية على حساب أخرى، والحديث عن الهويات يكون ضمن الإطار الذي تحدّده الدولة المركزية، فهناك هويات يمكن الحديث عنها، وهويّات مرفوضة لا يجوز التحدّث عنها، ففي ظلّ المركزية تتضرّر القوميات والأقليات وتهدر حقوقها، وتنتهك حقوق الإنسان.

فالحركات المطلبية الأقلويّة تعمّ العالم وتنتشر وتتكاثر في بنية المجتمعات المدنية بطريقة معبرة، وتطرح أساس الدولة للمناقشة، فإذا كان القرن العشرون انتصارًا للدولة فالقرن الواحد والعشرين سيكون عصر تحطيمها، ويؤكّد هذا القول جوزيف ياكوب بقوله: « إنّ القرن المقبل هو قرن الأقلّيّات، لأنّ العولمة تترك على هامشها شعوبًا وفئات اجتماعية تشدّد أكثر فأكثر على خصوصياتها، فهي مسعى منها لتأكيد هويتها[١٦].»

إنّ المركزيّة تسعى إلى ابتلاع كلّ المكونات الفسيفسائيّة، وفرض القالبية والنمطيّة على الدولة القومية المركزيّة، وبقدر ما تشدّد على المكونات المختلفة وتكثيفها في قبضتها قسرًا وتسعى إلى اجتذابها بالطرق كلّها، بقدر ما تتكوّن ردود فعل نابذة رافضة منغلقة منطوية، تبحث بكلّ الطرق عن الانعتاق من هذه القبضة القامعة، بكلّ ما تقوى عليها من طرق علمية وفلسفية ودينيّة وميتافيزيقيّة فتنفخ في الجزئيات وتضخّمها، وتكره لغة الأغلبية، وتضخم لغة الأقلية وتمنح القدسية، وكلّ من يخرج عن الملّة يصبح خائنًا، فتقوى الحركات الثوريّة، والطاقة الكامنة.

المواطنيّة والأقليات

كيف لعربي مهاجر إلى بريطانيا أن يقتنع أنّ ريتشارد قلب الأسد والجنرال كلايف ولورد كيتشنر، المعروفون بكرههم المسلمين أن يكونوا أبطالًا بالنسبة لهم؟ وكيف يستطيع سوريّ حاصل على الجنسية الفرنسيّة أن يقتنع ويؤمن بالجنرال غورو الذي احتلّ سوريا والذي يعدّ بطلًا فرنسيًّا؟ وكيف لإيزيديّ في شنكال أن يقتنع أنّ عيّاض بن غنم صحابيّ جليل وله عدّة مناقب ومن أشهر قواد الفتوح الإسلاميّة؟ فالكاتب الغربيّ يحوّل سفينة تجارة الرقيق إلى أداة اكتشاف وتجارة، ويعيد إعطاء هوية جديدة للأماكن عبر تحويل سوق العبيد إلى «مكان تجاري»، وحصون اعتقال العبيد ونقلهم إلى «قلاع للدفاع والحماية»، ومقابر الرقيق، خاصة المقابر الجماعية منها، إلى أراضٍ مجهولة الهوية سرعان ما تخفيها المباني الإدارية أو التجارية. والعبيد ليس من بينهم كاتب لكي يصوّر تاريخ القهر عبر عصور الحضارات التي كتبت تاريخها المدنيّ. «ويشارك عالم الأنثروبولوجيا في هذا التمرين عبر إعادة نعت تاريخ الشعوب الخاضعة للسيطرة بـ «الأساطير» وآلهتهم بـ «الأوثان» وروحانياتهم بـ «المعتقدات السحرية والبدائية» ولغاتهم بـ «اللهجات». من أهم الأدوات المستخدمة في عملية «التجديد» هذه، التعليم، لا سيما كتابة التاريخ وتدريسه،

١٤ ستيفن ويليام هوكينج (بالإنجليزية: Hawking William Stephen) ولد في أكسفورد، إنجلترا (٨ يناير ١٩٤٢ - ١٤ مارس ٢٠١٨)[٥٠][٥١]، هو من أبرز علماء الفيزياء النظرية وعلم الكون على مستوى العالم، [٥٢] درس في جامعة أكسفورد وحصل منها على درجة الشرف الأولى في الفيزياء، أكمل دراسته في جامعة كامبريدج للحصول على الدكتوراه في علم الكون، له أبحاث نظرية في علم الكون وأبحاث في العلاقة بين الثقوب السوداء والديناميكا الحرارية، كما له أبحاث ودراسات في التسلسل الزمني.

١٥ من شبكة الانترنت

١٦ ما بعد الأقليات – بديل عن تكاثر الدول / تأليف: جوزيف ياكوب / ترجمة: حسين عمر / المركز الثقافي العربي / الطبعة الأولى ٢٠٠٤ / الصفحة 19

إضافة إلى تحديد شخصيات رمزية لتبجيلها وتعيين أحداث ومناسبات لتخليد الذكرى الواجب الاحتفاء بها[١٧]."

لقد ربط الفكر الغربي مفهوم الديمقراطية بشكل مباشر بمفهوم المواطنية، وأكّد على أنّه لا يمكن أن يقوم النظام الديمقراطي إلّا إذا كان الفرد في مجتمعه متمسكاً بحقوقه ويقوم بواجباته ويشارك بشكل واع في صياغة السياسات العامة ومحاسبة ممثليه في الندوة النيابية والسلطة التنفيذية.

وتعتمد المواطنية على مجموعة من المبادئ أهمّها المساواة في الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الفعالة والمساءلة واحترام دولة القانون. فالمواطنية صفة سياسية بدلاً من التبعية للزعماء كما يصفها روّادها.

إنّ المواطنية هي تبعية الفرد التامة للدولة، من خلال الحقوق والواجبات. لكن من يحدّد الحقوق والواجبات؟ بالطبع هو القانون وليس العرف ورئيس العشيرة. ومن خلال هذا التعريف استبدل الزعيم أو القائد أو رئيس العشيرة بسلطة الدولة، وبالتالي كانت هذه الوصفة السحريّة للقضاء على ظاهرة تكاثر الأقليّات. بعد تكاثر الدول. لكن ظلّ الانتماء الأثني طاغيًا على الانتماء المدني (المواطنة) في الغرب والشرق على السواء.

يقول الباحث عبدالحكيم مراد: المحاضر في الدراسات الإسلامية في كلية "ديفينيتي" التابعة لجامعة كامبريدج الإنكليزية، "على الرغم من إصرار الحكومة على إدخال دروس "المواطنية" في المنهاج الوطني التعليمي يرى الجميع أنّ الدروس لا تدرّس جيداً والسبب يكمن في غياب إجماع وطني حول ماهية الهوية البريطانية[١٨]".

"تحوّل الفقه إلى الابتعاد عن الفكر التنويري، وأضحى تنقية الفكر الدينيّ من كل التأثيرات الأجنبيّة الهاجس الأساّس لدى المتفقّهين الجدد الذين مهّدوا لظهور التيارات الإسلامية التعصّبية المتشدّدة التي مهّدت لظهور داعش، "ثم شيطنت الفلسفة والعلوم، فضلاً عنّ اضطهاد الأقليات والنساء. ما أدى لموت التبادل الثقافي الإسلامي مع المفكّرين غير المسلمين الامر الذي أدى بدوره إلى عقم ثقافي وركود مجتمعي وعلمي."

"ومن جهته، قام جاك سترو[١٩]، بزيادة موضوع المسلمين والطابع البريطاني سوءاً من خلال مقاله عن سياسات الهوية الذي نشرته «وورلد توداي[٢٠]». كتب سترو في المقال أنّه في بريطانيا «ثمة مكان لمختلف الهويات ولكن عليها أن تتعهد بأن تلك الهويات لا يجب أن تهيمن على القيم الديموقراطية الأساسية أي الحرية والعدل والتسامح والتعددية التي تعرّف معنى ان يكون المرء بريطانياً. هذه هي الصفقة وهي غير قابلة للتفاوض[٢١]"".

لكن هناك نقطة جيدة في المواطنية المتعددة حيث يسمح هذا المفهوم للأفراد بأن يكونوا مواطنين لأكثر من دولة أو هيئة تنظيمية في آن واحد. وهنا تكمن بعض العدالة في المواطنيّة. لكنّ المواطنية الديموقراطية التي تعدّ الرابط المدني بين أفراد ينتمون إلى ثقافات متعددة وتسمح بأن تعمل الدول على وضع

١٧ https://www.iicss.iq/?id=487&sid=889

١٨ http://www.alhayat.com/article/1336234

١٩ النائب العمالي ووزير الخارجية السابق ورئيس مجلس العموم

٢٠ مجلّة مجموعة تشاتام هاوس في لندن

٢١ http://www.alhayat.com/article/1336234

”إنّ المركزيّة تسعى إلى ابتلاع كلّ المكونات الفسيفسائيّة، وفرض القالبيّة والنمطيّة على الدولة القومية المركزيّة، وبقدر ما تشدّد على المكونات المختلفة وتكثيفها في قبضتها قسراً وتسعى إلى اجتذابها بالطرق كلّها، بقدر ما تتكوّن ردود فعل نابذة رافضة منغلقة منطوية، تبحث بكلّ الطرق عن الانعتاق من هذه القبضة القامعة، بكلّ ما تقوى عليها من طرق علميّة وفلسفية ودينيّة وميتافيزيقيّة فتنفخ في الجزئيات وتضخّمها.“

إطارٍ يعزّز مفهوم الديموقراطية عبر سياسيات تربويّة وتدريبية وثقافية وشبابية مع تحديد استراتيجيات ومقاربات بهدف الوصول إليها، وبالتالي تضع الأكثرية هذه الإستراتيجيّات.

فالديموقراطية تعبير إغريقي الاصل مشتق من كلمتين، Demos Kratos ، وكلمة Demos تعني الشعب وكلمة Kratos تعني السلطة، ويقصد بالشعب بمدلوله السياسي لا الاجتماعي، أي من لهم حقّ التمتع بالحقوق السياسية، وبالتالي تلغى الأكثرية والأغلبيّة، وسياسة الدولة هي التي تعتبر شعبًا بدلًا من الشعوب المنضوية تحت سقف سلطة الدولة، وكلمة السلطة والديمقراطيّة متنافيتنا ومتناقضتان كلّ التناقض، حيث تدّعي (الدولة – السلطة) الأخلاق عند الحاجة، وهي تعترف بالقانون فحسب ولا تعترف بالأخلاق.

يحضرني قول أمين معلوف في هذا السياق: قانون الأكثريّة ليس دائماً مرادفاً للديمقراطيّة والحريّة والمساواة، بل هو أحياناً مرادف للطغيان والاستعباد والتمييز العنصريّ[٢٢].. وعندما تعاني إحدى الأقليات من القمع، لا يحرّرها الاقتراع العام بالضرورة بل قد يضيق عليها الخناق.

ارتبط مفهوم المواطنيّة بالمجتمع المدني الذي يعتبر مجموع الروابط والهيئات والمنظمات والمؤسسات التي تنشأ بشكل حر في المجتمع وبدون ارتباط مباشر بالسلطة أو تدخل منها، «إذ تُعتبر الحرية شرطاً لقيام المجتمع المدني، وأنشطة المجتمع المدني متعددة ومتنوعة وتشمل جميع قطاعات المجتمع وطبقاته واهتماماته، ولهذا فإن «المجتمع المدني» الحيوي هو الذي يتمكن أفراده من تكوين أعمالهم الجماعية وممارسة أنشطتهم بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة، ولكن ضمن «حكم القانون الدستوري» العادل والمقبول من المجتمع[٢٣].“ وبالتالي لم يخرج تعريف المجتمع المدني خارج منظومة (الدولة – السلطة) ضمن القانون الدستوري، وبالتالي عدم الاعتماد على الأخلاق أبدًا.

حلول المركزية وتكاثر الدول

إنّ الحركات الأقلويّة تعاني من مشكلة الحلّ، وهي في مأزق نظري وسياسي في ظل الوضع الانتقالي العالميّ، فهي إذا ما وصلت إلى السلطة سوف تعيد إنتاج نموذج الدولة القومية (النموذج التقليدي الأوروبي) الذي تنتقده بشدّة، وهذا هو الفخّ الذي وقع فيه الثوريون عبر التاريخ في تقليد نظام الحكم الذي ثاروا عليه، وهذا الخطأ مازال يتكرّر إلى يومنا هذا، وخاصة في القرن الواحد والعشرين الذي أصبح عقيمًا لا يولد الحلول.

تنبع مشكلة الأكثرية في عدم معرفة الحقيقة النابعة من كون الأقلية هي مرآة الأكثرية، والعكس صحيح، يقول دودو ديان[٢٤]: «الجهل بالآخر جهل بالذات» فمن هنا ينبع مفهوم

٢٢ https://com.hekams.www//:9407=id?

٢٣ نحو المواطنيّة / حركة السلام الدائم – الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات / ٢٠٠٩

٢٤ باحث سنغالي مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة التمييز العنصري بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٨.

تكامل معرفة الهوية. فلا هويّة من دون الآخر. فالآخر هو مرآتك. كي تميّز نفسك عنه. وكي تعرف نفسك. وإلّا سيكون الجمود العقائدي هو الهويّة الجديدة ونفي الآخر والقالبية والنمطيّة وتضخيم الذات. فتضخيم لغة الأقلية وثقافتها هو تحريف للهويّة أيضًا. فلا بدّ من «إيجاد إدارة مشتركة لتعددية الهويات والثقافات داخل الدول في مجتمعاتنا التي تنحو نحو الكوسموبولوتية[٢٥] بشكل متزايد. أي ابتكار إرادة جديدة للعيش المشترك. قائمة على التفاعل الكائن في الاعترافات بالتباينات وتكاملها وتجاوزها[٢٦]».

فقد ولدت الطبيعة التنوّع والاختلاف. وهذا التنوّع هو سبب التعقيد. وسبب الحياة. فالطبيعة باختلافاتها المعقّدة تسير وفق نظام جميل متناسق. وهذا التنوّع أكسبها جمالًا ومعنى. بالتالي يمكننا نحن البشر بما أنّنا جزء من الطبيعة على الرغم من أنّنا طبيعة ثانية أكثر تعقيدًا من الطبيعة الأمّ. لكنّنا نستطيع أن نتعايش ونكسب البشرية زخمًا أكثر جمالًا من هذه الحروب العرقية الأثنية الطائفية التي تعصب بالعالم. وهذا يقتضي مصطلحًا جديدًا؛ (الأمم الحديثة متعدّدة القوميّات[٢٧])

فلا ديمقراطية من دون حكم ذاتي. فالإدارة الإيجابية للتعدّدية الثقافيّة مشروطة بطراز السلطة المجتمعيّة والسياسيّة. ومن هنا يمكننا صياغة مفهوم الدولة الديمقراطيّة (السياسيّة والثقافيّة). وهذا يعني عدم اللجوء إلى المركزيّة. وإدارة الأقلّيّات نفسها بنفسها. وعدم استخدام الأقليات كأدوات. فهذا «يساهم في نزع الصفة السياسية عن المسألة الهويوية. وهذا ما يقتضي اعترافًا مزدوجًا بإمكانية تقسيم سلطة الدولة وإقامة الحكم الذاتي داخلها (حكمًا ذاتيًّا إقليميًّا أو محلّيًّا أو بلديًّا) وتعدّديّة الأمّة. وتنوّعًا في مقاربة حقوق الإنسان على المستوى الكوني[٢٨].» فيكمن الحل في الاعتراف بإمكانية توزيع سلطة الدولة. والتمايز المحلّي. والحكم الذاتي في إطارها. فهناك صعود للقوى المبعدة والمهمّشة عن المركز (الإقليمية الداعية للحكم الذاتي. الانفصالية. السيادية. التعاونية. الإلحاقية. التقسيمية. الاندماجية..)

٢٥ الكوسموبوليتية أو كوزموبوليتان (بالإنجليزية: Cosmopolitanism)، (كوزموس من اليونانية: الأرض والسياسة) اللاقومية، تعبر عن مصطلح استعمله كارل ماركس وفريدريك أنجلز، لوصف حالة الشركات الاحتكارية، التي ولدت من رحم المنافسة الرأسمالية، وقصد ماركس وأنجلز استعمال هذا التعبير ليكون وصفا أكثر دقة، لحالة اندماج بين شركات من عدة جنسيات، تبحث عن يد عاملة رخيصة ومواد أولية وفيرة، بحيث تفقد الشركات صبغتها القومية، ويصبح منتجها مصنعا في أكثر من بلد. ويُشير مصطلح الكوسموبوليتية أيضاً لمفاهيم أخرى كالكونية أو الانفتاحية.

٢٦ ما بعد الأقليات — بديل عن تكاثر الدول / تأليف: جوزيف ياكوب / ترجمة: حسين عمر / المركز الثقافي العربي / الطبعة الأولى ٢٠٠٤ / الصفحة271

٢٧ ما بعد الأقليات — بديل عن تكاثر الدول / تأليف: جوزيف ياكوب / ترجمة: حسين عمر / المركز الثقافي العربي / الطبعة الأولى ٢٠٠٤ / الصفحة279

٢٨ ما بعد الأقليات — بديل عن تكاثر الدول / تأليف: جوزيف ياكوب / ترجمة: حسين عمر / المركز الثقافي العربي / الطبعة الأولى ٢٠٠٤ / الصفحة278